مصر والسيادة على السودان

الوضع التاريخي للمسألة

دكتور محمد فؤاد شكري

B. A (Hons) ; M. A, Ph D. (Liverpool).

أستاذ التاريخ الحديث المساعد بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول

الناشر

دار الفكر العربي

الفهرس

الخرائط التوضيحية :

(١) الخريطة الملحقة بالفرمان الشاهانى الصادر بتولية ساكن الجنان محمد على باشا فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ .

(٢) خريطة تبين السودان الشرقى وبوغوص ومصوع وساحل البحر الأحمر الجنوبى والساحل السومالى وهرر والحبشة .

(٣) خريطة تبين السودان المصرى الجنوبى وخط سير حملة مرشان وتقسيم افريقية الوسطى .

تصدير وتقدير

كثر الحديث فى هذه الأيام عن السودان وعلاقة مصر به وموقفها إزاءه وقد رأيت أن أتناول هذا الموضوع من الناحية التاريخية البحته على الطريقة العلمية الحديثة التى تستند إلى الحقائق الثابتة ولما كان الموضوع متشعب النواحى والمجال لا يحتمل الأطالة فلم يكن هناك معدى عن قصر الحديث على مسألة السيادة وإزالة ما علق بالأذهان عن مساوىء الحكم المصرى فى السودان إذ أن الشواهد التاريخية المستقاة من الوثائق الرسمية لا تنفى ذلك فحسب بل إنها لتدل دلالة واضحة على أن حكم المصريين للقطر السودانى كان حكما عادلا مستنيرا يهدف إلى رفاهيـــة السودانيين والسير بهم قدما فى طريق التقدم والحضارة وليس فى ذلك ما يدعو إلى العجب لأن السياسة الرشيدة التى رسم محمد على الكبير خطوطها الأساسية منذ البداية كانت تعتبر مصر والسودان قطرا واحدا داخلا ضمن نطاق مشترك .

* * *

على أنه لايسعنى إلا أن أعترف بأن هذا البحث على إيجازه ما كان فى إستطاعتى أن أنجزه لولا المساعدة القيمة التى لقيتها من إخوانى الأساتذة عبد المقصود العنانى المدرس الأول للمواد الإجتماعية بمدرسة الحلمية الثانوية وسيد محمد خليل المدرس بالقبة الثانوية وعبد الرحمن عبد التواب مفتش الآثار العربية واحمد محمد عيسى بمكتبة جامعة فؤاد الأول وفؤاد بطرس زكى ليسانسيه فى التاريخ من كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول ـ فلهم جميعا خالص شكرى وتقديرى ؟

القاهرة ـــ ديسمبر ١٩٤٦ — المؤلف



مصر والسيادة على السودان

مصر والسيادة على السودان

الوضع التاريخي للمسألة

يربط نهر النيل بين القطرين المصرى والسودانى منذ أزمنة سحيقة ، ولا جدال فى أن تتبع ما نشأ بينهما من مختلف العلاقات أمر له أهميته غير أن الذى يعنينا الآن إنما هو الوقوف على حقيقة ناحية واحدة من تلك العلاقات فى فترة معينة ونقصد بذلك طبيعة الصلة التى ربطت بين هذين القطرين منذ الفتح المصرى لبلاد السودان فى أوائل القرن التاسع عشر إلى أن عقد الوفاق الثنائى المشهور بين مصر وبريطانيا فى آخر القرن نفسه . وسنتناول بالبحث مسألتين على جانب كبير من الأهمية هما إظهار ماتستند اليه مصر من حقوق تاريخية فى تحديد مايجب أن يكون عليه « وضع » هذه الأقطار السودانية فى ظل سيادة شرعية كاملة وبيان نوع الحكم الذى أقامه المصريون فى السودان . على أنه مما يجدر ذكره منذ البداية أن هاتين المسألتين مرتبطتان كل الإرتباط بحيث لا يمكن التفريق بينهما بحال من الأحوال إذ أن نوع الحكم الذى درج المصريون على تطبيقه فى هذه الأقطار طوال تلك المدة يفسر طبيعة «السيادة» التى كانت لهم من أيام الفتح الأولى والتى لم تتعرض قط دولة من الدول فى أية مرحلة من مراحل هذا التاريخ الحافل لمناقشتها أو التشكيك فيها، بل إن هناك من الوثائق التاريخية ما يقطع بأن حقوق السيادة هذه كان معترفا بها إعترافا تاما من جانب الدول العظمى الأوربية وفى مقدمتها انجلترا تلك الدولة التى اشتركت مع المصريين فى استرجاع السودان عقب حوادث الثورة المهدية ثم أبرمت مع مصر وفاق الحكم الثنائى. وفضلا عن ذلك فان الحديث عن نوع الحكم الذى أقامه المصريون فى السودان من شأنه أن يقضى على فكرة ظلت مسيطرة على العقول ردحا من الزمن ، ومؤداها أن المصريين كان رأيهم من بداية الأمر إستغلال السودان فلم يعملوا لما فيه خير السودانيين ورفاهيتهم منذ عهد محمد على إلى قيام الثورة

المهدية بل إن تلك الثورة لم تكن فى عرف أصحاب هذا الرأى إلا نتيجة سوء الادارة المصرية وتعسفها .

وأما حقوق السيادة ذاتها فقسمان ، قسم يتعلق بالسودان الأوسط ونعنى به تلك الأقاليم التى يخترقها نهر النيل وتقع على جانبيه وتغذى أرضها وروافده وهى النوبة وسنار وكردفان ودارفور وجهات النيل العليا حول بحر الجبل إلى جنوبى غندكورو ، وقسم آخر يتعلق بالسودان الشرقى أى بتلك الأقاليم الممتدة على شاطىء البحر الأحمر الغربى بما فيها أرض الحبشة وهررو الساحل الصومالى إلى رأس غردافوى . وتستند مصر فى سيادتها على جميع هذه الجهات إلى ما يخوله الفتح من سلطان أو إلى ما استمدته من حقوق بحكم تبعيتها للدولة العثمانية وانتقال أسباب السيادة اليها بفضل ما كانت تصدره تركيا من فرمانات وافقت عليها الدول ، وزيادة على ذلك فأن الفتح ذاته إنما كان نتيجة استصدار فرمان من الباب العالى فى بادىء الأمر . وبفضل هذا كله أضحت حقوق مصر فى السيادة على السودان بأجمعه جزءا لا يتجزأ من تلك الحقوق التى كفلتها لمصر موافقة الدول على ذلك الوضع الممتاز الذى تمتعت به منذ صدرت فى عام ١٨٤١ تلك الفرمانات التى منحت أسرة محمد على حكم مصر بالوراثة بل إن هذه الحقوق ما لبثت أن تأيدت عند ما استصدر إسماعيل العظيم فرمان الوراثة الصلبية فى ٢٧ مايو ١٨٦٦ (١٢ محرم ١٢٨٣) وقد تقرر فى هذا الفرمان «أن تنتقل ولاية مصر مع ماهو تابع لها من الأراضى وكامل ملحقاتها وقائم مقاميتى سواكن ومصوع إلى أكبر (أولاده) الذكور بطريق الأرث وبالصورة نفسها إلى أكبر أولاد (ذريته) . . . » وقبل ذلك كان الولاة من أسرة محمد على يمنحون حكم السودان مدة حياتهم فحسب ومن ذلك الحين بدا كأنما السيادة على القطرين قد توحدت نهائيا وأصبحت ممثلة فى شخص الحاكم المصرى وحده مع الاحتفاظ بضرورة تبعيته للسلطان العثمانى . وبحكم هذه التبعية وموافقة الدول على فرمانات الوراثة أضحى متعذرا عليه أن ينزل عن شىء من حقوق السيادة على أى أقليم من هذه الأقاليم من تلقاء نفسه دون تصريح بذلك من تركيا وموافقة من الدول على هذا التنازل .

— ١ —

بدأ محمد على يفكر جديا فى فتح السودان قبل أن يرسل حملته اليه بسنوات ولم يكد يتم إستعداده الحربى حتى أرسل يستأذن محمود الثانى فى فتح هذه الأقطار فوافق السلطان العثمانى على أن يضم محمد على مايشاء من أراضى السودان على أن يكون ذلك باسم السلطان (١) فأخضع جيشه برياسة ولده إسماعيل البلاد النوبية وسنار وكردفان باسم محمود الثانى وقدم الزعماء والرؤساء السودانيون خضوعهم وولاءهم للسلطان العثمانى، وكان من أشهرهم بادى بن طبل ملك سنار الذى أقسم يمين الولاء بين يدى إسماعيل لسلطان تركيا وأعلن تنازله عن مملكة سنار رسميا للسلطان (٢) وهكذا دخلت هذه البلاد منذ اللحظة الأولى تحت السيادة العثمانية كما أن الباشا المصرى صار يقوم بأعباء الحكم فيها على أنها ملحقات تابعة لباشويته أو ولايته تحت السيادة العثمانية . وتأكيدا لهذه السيادة أصدر الباب العالى أمرا إلى محمد على بتعيين إبنه إسماعيل حاكما على سنار فى يوليو ١٨٢٢ (٣) . على أنه مما يجب التنبيه اليه أن تقليد الحكم صدر رأسا من محمد على باعتباره صاحب الولاية على مصر ويدخل فى نطاق هذه الولاية ما تستطيع مصر أن تضمه اليها من ممتلكات جديدة . وعندما زحف محمد بك الدفتردار صهر محمد على بجيش آخر على كردفان كتب إلى حاكمها المقدوم مسلم أنه إنما أوفد من قبل باشا مصر حتى يطلب اليه باسم « سلطان المسلمين أن يعترف بالسيادة شأنه فى ذلك شأن جميع الأمراء المسلمين » (٤) . فلما رفض المقدوم حاربه الدفتردار وانتصر عليه فى معركة بارا الحاسمة وضمت الكردفان إلى الممتلكات المصرية . وكان الدفتردار ثانى الحكمدارين بعد إسماعيل

---

(١) Robinson. (Conquest) p 47

(٢) Mengin t.II p 213.

(٣) Driault. p. 274.

(٤) Cadalvene t.II p. 215

وصدر تعيينه فى منصب الحكمدارية من القاهرة فى فبراير ١٨٢٣ (٥) ثم عين الباشا سائر الحكمدارين الذين ولوا هذا المنصب بعد ذلك وظل خلفاء محمد على ينصبون الحكمدارين ويعزلونهم .

وقد بدأ تنظيم شؤون الحكم والإدارة فى السودان منذ أيام الفتح الأولى وإسترشد محمد على بقواعد معينة تفسر بوضوح معنى « السيادة » التى صارت من حق مصر على هذه البلاد ومعنى « إنضمام » السودان إلى مصر فى نطاق ممتلكات الباشا ، كما أن البحث فى هذه القواعد من شأنه أن يزيل من عالم الوجود تلك الأقصوصة القديمة التى أراد مروجوها أن يلصقوا تهمة الاستغلال وإهمال رفاهية السودانيين بالحكم المصرى فى السودان. على أن هذه القواعد التى وضعت فى أيام محمد على ظل يرتكز عليها كل تنظيم لشؤون الحكم والإدارة من ذلك الحين إلى وقت قيام الثورة المهدية . ولعل أهم أسس هذا التنظيم الجديد أن الباشا إعتبر مصر والسودان قطرا واحدا مندمجا حتى أصبح شأن السودان فى الوضع الجديد شأن أية مديرية من تلك المديريات التى يربط بينها جميعا وجودها فى نطاق الباشوية المصرية ؛ وكان لهذا الاعتبار آثار بعيدة فى تكوين السودان الحديث وخروجه من حلكة ذلك الظلام الذى انتشر فى عهود الفوضى السابقة إلى نور التقدم والعمران وبدء السير بخطى ثابتة وبالقدر الذى كان متلائما مع أحوال شعوبه فى طريق الحضارة والمدنية . ذلك بأن الباشا كان يريد للسودان ما أراده لمصر ذاتها من حيث قيام الحكومة المصلحة التى تسهر على أمن الناس وراحتهم وتوفر لهم سبل العيش وبخاصة عن طريق إنعاش الانتاج المحلى فى الزراعة والصناعة ، وكذلك بتنمية التجارة ولبس أدل على ذلك من أن الباشا كتب إلى حكمدار السودان خورشيد أغا فى يوليو ١٨٣٥ حتى «يقوم بجولات متواصلة فى فيافى البلاد السودانية ليلا ونهارا ويسوس كافة الأهالى سياسة طيبة » ، كما أمره «بأن يجعل نصب عينيه الاهتمام بنشر ألوية العمران

---

(٥) Robinson. (Rulers). p. 40.

وتحقيق رفاهية الأهلين لا فرق بين هذه البلاد فى ذلك وبين الأقاليم المصرية حتى يستحق (خورشيد) زيادة العطف عليه » من جانب محمد على (٦) بل لقد جعل الباشا مكافأته لرجال حكومته فى السودان على قدر ما يبذلون من الجهد فى سبيل عمران البلاد وإقامة الحكومة المصلحة ، ولما كان خورشيد أغا نفسه ـ وعهده من أكثر العهود ازدهارا فى السودان ـ قد حقق آمال محمد على حتى استحق الثناء والمكافأة فقد أنعم عليه الباشا برتبة الميرميران الرفيعة الشان وأبلغه هذا الأنعام فى رسالة جاء فيها ما يوضح الأغراض التى كان يتوخاها محمد على من الحكم فى السودان . قال الباشا مخاطبا حكمداره فى الخرطوم « اعلم أن توجيه همتك إلى العناية بسكان هذه الأقاليم التى كافناك بتنظيم أمورها تنظيما حسنا وبإدارة شؤونها إدارة طيبة قد إقتضانا أن نكافئك بمكافأة طيبة إظهارا لاعجابنا » (٧) ولم يكن هذا غريبا فان محمد على الذى نظر إلى المصريين أنفسهم كما ينظر الأب إلى أبنائه وأقام فى مصر نوعا من الحكومة الأبوية ـ الباترياركيه ـ دأبها تعويد المصريين الاضطلاع بشؤونهم وتدريبهم على ممارسة شؤون الحكم فى النهاية ، نقول إن محمد على كان ينظر إلى السودانيين كذلك نظرة الأب إلى ابنائه وأنشأ فى السودان حكومة أبوية على غرار ما أنشأه فى مصر . وآية ذلك أنه انتهز فرصة زيارته المشهورة للسودان فجمع علماء السودانيين ومشايخهم ورؤساءهم الذين جاءوا لتقديم فروض الطاعة والولاء له وهو ما يزال فى فاشنغارو من أقليم فازوغلى وخطبهم خطبة قيمة يتضح منها إهتمام العاهل العظيم برفاهية هذه البلاد وعزمه على تعليم « صفوة » من ابنائها حتى يستطيعوا النهوض بأوطانهم نوع الحكومة الأبوية التى أوجدها محمد على فى السودان . قال الباشا ما معناه « لا جدال فى أن كل شعب من الشعوب يمر بدور الطفولة الذى تمرون به الآن . ولكن عناية المولى جل شأنه تبعث إلى كل

---

(٦) عابدين ــ المعيه دفتر ٦٦ تركى رقم ٦٨ أمر من محمد على الى خورشيد باشا فى ٢٨ ربيع اول ١٢٥١ (٢٢ـ٧ـ١٨٣٥)

(٧) عابدين ــ المعية دفتر ٦٦ الوثيقة السابقة .

أمة مصلحا يسير بها قدما فى طريق الرقى والحضارة ، ولقد كان من حظى أن يقع على الاختيار لأداء هذا الواجب النبيل نحوكم . وإنى لشديد الرجاء فى أن أستطيع إصلاح أحوالكم المحزنة إذا عقدتم العزم على العمل بما أبديه لكم من نصح وإرشاد . إن بلادكم فسيحة الأرجاء بديعة المناظر خصيبة التربة تقع فى قارة من قارات الدنيا الخمس يسمونها أفريقية وليس بين سكان هذا الجزء العظيم من اجزاء الكرة الأرضية من حرم السعادة غيركم سواء كان هذا الحرمان من حيث المأكل والمشرب أو من حيث السلع التى تنتجها الصناعة وتعرضها التجارة . أنظروا إلى مصر فهى قطر صغير إذا قيس إلى بلادكم لايزيد طوله على ثلاثمائة وستين ميلا وعرضه على ما ثنين وتسعين ، حتى أن أراضى جزيرة سنار وحدها لتفوق مصر من حيث المساحة عشر مرات ولكن الرجال الذين يعملون لابد وأن يحققوا أغراضهم وجميع العالم يعرف ماعليه مصر من رخاء وانتعاش » (٨) ثم شرح الباشا لمستمعيه الفوائد العظيمة التى عادت على الأمم الأخرى بفضل ما أحرزته من تقدم إجتماعى وعرض أن يصحب معه فى عودته إلى مصر عددا من ابنائهم يقوم على تربيتهم وتعليمهم فى مدارسه . وارتاح المشايخ لذلك أيما ارتياح وقال شيخ الجزيرة وكان شديد الحرص على إظهار ولائه وطاعته إنه لما كان من غير ولد فقد قرر أن يذهب إلى مصر ابن أخ له . وقال رفاعة رافع الطهطاوى تعليقا على ذلك كله (٩) « ومما يدل على حسن مقاصد المرحوم محمد على أنه فى عودته من البلاد السودانية استصحب معه عدة غلمان من أبناء وجوه السودان إلى مصر وأدخلهم فى المدارس المصرية ليتعلموا مبادىء العلوم ثم نقلهم إلى مكتب الزراعة ثم

---

(٨) الوثائق النمساوية — عثرنا ضمن هذه الوثائق على ترجمة كاملة لجرنال رحلة محمد على كما صدر فى عدد الوقائع المصريه بالاسكندرية فى ٦ صفر ١٢٥٥ (٢١ ابريل ١٨٣٩) وقام بهذه الترجمة (فيشر هوسر) Wichörhauser من موظفى القنصلية النمساوية بالاسكندرية — مرفق بالوثيقة رقم ٢٣٦ ن رسالة البارون شتورمر (Stürmer) الى مترنخ من القسطنطينية فى ١٥ مايو ١٨٣٩ (مجلد رقم ٥٠ من تقارير القسطنطينية)

(٩) رفاعة ، ص ٢٦٣

إلى مدرسة الألسن وكان القصد من ذلك أن يتذوقوا طعم المعارف التمدينية لينشروها فى بلادهم » وكان الباشا قبل هذه الزيارة بعشرة أعوام تقريبا وعقب الفتح بفترة قصيرة قد تحدث عن هذه الحكومة الأبوية التى أرادها للسودان فجاء فى جريدة الوقائع المصرية العبارة التالية « ولعمرى إن الناس القاطنين فى أراضى السودان الواسعة المعروفة عند من رآها خالون من العلم عارون عن معرفة النفع والضرر فضارعوا الوحوش حالة ومع هذا فأنه لم يتفق لهم فى كل الزمان الذى عاشوا فيه حتى الآن أن يحظوا بمرب ما ولا أدركوا أسباب المعيشة اللازمة والصنايع والحرف (إلى أن قال) فمن ثم لاح فى ضمير سعادة الخديوى أن يريهم طريق حكمه يكون سببا لتربيتهم » (١٠) وعمد محمد على ـ كما فعل فى مصر ـ إلى تدريب أهل السودان على القيام بتدبير شؤونهم فأشرك العناصر الوطنيه فى الحكم والادارة (١١) وكان ذلك من القواعد الهامة التى ظل يأخذ بها الولاة المصريون فى حكومة هذه الأقطار التى اندمجت فى الأقاليم المصرية . فقد نظمت الفتوح الجديدة على نمط يشبه فى خطوطه الرئيسية التنظيم الأدارى فى مصر ذاتها (١٢) وأبقى محمد على الرؤساء الوطنيين و « المكوك » ـ جمع ملك ـ فى أعمالهم ولقى الفقهاء والعلماء كل احترام وتبجيل وأصغى الحكمداريون لأقوالهم وسألوهم الرأى والنصيحة فى كثير من الأحيان وكان (١٣) الشيخ عبد القادر ود الزين صاحب حظوة كبيرة عند محو بك وخورشيد باشا بنوع خاص ، وكان الشيخ إدريس عدلان عضد حكومة الخرطوم فى اقليم فازوغلى (١٤) وحسن خليفة شيخ العبابدة يتمتع بالسلطان والنفوذ فى بربر (١٥) وولى القضاء فى عهد محو بك الفقيه عبد الدافع وأرسل

---

(١٠) الوقائع المصرية عدد ١٢ فى ٦ رمضان ١٢٤٤ (١٢ مارس ١٨٢٩)

(١١) Lepsius- p 167.

(١٢) Cadalvene II.264.

(١٣) شقير : ج ٣ صفحات ١٨ ، ١٩ .

(١٤) تاريخ مدينة سنار ص ٣٣

(١٥) Lepsius. 146.

الباشا من القاهرة فى كل مناسبة [١٦] الشيلان والبنشات لأهدائها إلى « مشايخ عرب السودان » ولألباسهم إياها [١٧] حتى صار ذلك تقليدا عند مجىء كل حكمدار جديد إلى الخرطوم . كتب خالد باشا خسرو عقب وصوله الخرطوم فى يناير ١٨٤٦ « إن الشيوخ الذين يحملون النيشانات وغيرهم من كبار الشيوخ قد حضروا لمقابلته على نحو العادة التى سار عليها شيوخ الأقطار السودانية ولما كان من العادة المتبعة فى هذه البلاد إلباس الخلع للشيوخ فى ظل الجناب الخديوى ووفقا لما جرت عليه العادة فد ألبس الخلع للشيوخ الذين حضروا لمقابلته » [١٨] ومنح الباشا المكوك والزعماء المرتبات والعطايا كالملك كنبال ابن ملك الشائقية جاوبش الذى اذعن للأمير إسماعيل وساهم فى معارك الفتح الأولى إلى جانب المصريين [١٩] . وقرب الحكمداريون الملك كنبال واعتمد عليه احمد باشا أبو ودان فى تأديب بعض الأشقياء فى شندى بعد ذلك عام ١٨٣٩ [٢٠]. وحصل مك (أوملك) بربر نصر الدين على مرتب ثابت من محمد على وقدم نصر الدين فى زيارة إلى الباشا فى مصر فأمر محمد على بزيادة مرتبه وأحاطه بكل ضروب الحفاوة والتكريم [٢١] وحرص الباشا على احترام شعور أهل البلاد وأساليب حياتهم الدينية والثقافية فبجل فقهاءهم وأجرى عليهم الأرزاق واحترم ثقافة السودانيين وكانت ديينة إسلامية فلم يشأ أن يحدث بها تحويرا أو يدخل عليها تقييدا بل طفق يمنح الهبات لتعمير دور العلم

---

(١٦) تاريخ مدينة سنار ص ٢٩ .

(١٧) عابدين ــ المعية دفتر ٧٩ تركى أمر رقم ٥٥٢ فى ٢٤ رمضان ١٢٥٢ (١٢ــ١ــ١٨٣٧)

(١٨) عابدين ــ محفظة ١٩ وثيقة ٧٤ من خالد خسرو الى الجناب العالى . الخرطوم فى ٩ صفر ١٢٦٢ (٦ ــ ٢ ــ ١٨٤٦) .

(١٩) عابدين ــ المعية دفتر ٢٦ تركى ، أمر رقم ٣١٦ فى ٢٨ ذى القعدة ١٢٤٣ (١١ــ ٦ ــ ١٨٢٨)

(٢٠) عابدين ــ المعية دفتر ٤٢ تركى ، أمر رقم ٣٦١ فى ٢٣ شعبان ١٢٤٦ (٦ــ٢ــ١٨٣١)

(٢١) عابدين ــ المعية دفتر ١٨٩ تركى ، مكاتبة رقم ١٨٩ فى غرة جمادى الآخرة ١٢٥٢ (١٣ ــ ٩ ــ ١٨٣٦) .

القائمة وهى المساجد واطمأن الأهلون إلى رغبة الحكومة هذه فأكثروا من التماس المنح والعطايا لترميم المساجد القديمه وبناء عدد من المساجد الجديدة فى دنقلة [٢٢] وكسلا [٢٣] والأبيض [٢٤] والخرطوم [٢٥] وسنار [٢٦] وفازوغلى ومروى وحلفاية وبربر [٢٧] وغيرها وحصل فقهاء عديدون فى مختلف انحاء البلاد على رواتب ثابتة من الحكومة ؛ ومن أكثرهم شهرة الفقيه إبراهيم عيسى فقد سمح له الباشا بأنشاء مسجد فى قرية كترنج بمديرية الخرطوم ورتب له « راتبا شهريا » فى اثناء وجوده بالسودان عام ١٨٣٨ وعندما راد إقبال التلاميذ طلب الفقيه زيادة مرتبه فأجابه محمد على إلى طلبه ١٨٤٤ [٢٨] ثم عاد بعد سنوات فطلب بناء حجرات جديدة « اسكنى الفقراء وعمل سور للجامع » فأجيب كذلك إلى طلبه (١٨٤٧) [٢٩] وقد ظل هذا المسجد قائما إلى أيام الثوره المهدية . وزيادة على ذلك فأن الباشا كان يشجع السودانيين على المجىء للدراسة بالأزهر الشريف ووافق على إنشاء رواق السنارية [٣٠]

وكان لهذه السياسة الأبوية الحكيمة أبلغ الأثر فى إستمالة السودانيين إلى تأييد الحكومة وآية ذلك ما كتبه الشيخ اسماعيل بن عبد الله أحد الفقهاء المتصوفين عندما جاء محمد لزيارة السودان وشاهد الفقيه العلماء والفقهاء

---

(٢٢) عابدين — المعية دفتر ٣٧٧ تركى . مكاتبة رقم ٦٤٩ فى ٣ ربيع الثانى ١٢٦٠ (٢٢ — ٤ — ١١٤٤)

(٢٣) عابدين — المعية دفتر ١٩٠٤ (أوامر عربى) فى ٣ القعدة ١٢٧٩

٢٤) عابدين — المعية دفتر ١٠٧١ وارد عرضحلات الدواوين .

(٢٥) عابدين — المعية دفتر ١٠٧١ (عربى) رقم ١٥ فى ٢٣ صفر ١٢٨١ .

(٢٦) عابدين — المعية دفتر ٥٢٩ تركى . رقم ٢ فى ١٨ جمادى الاولى ١٢٨١ .

(٢٧) عابدين — المعية دفتر ١٠٧٢ وارد عرضحلات رقم ٢ غرة جمادى الآخرة ١٢٨٢ ثم دفتر رقم ١٣٦٦ في ١٩ جماد أول ١٢٨٢ . ثم دفتر ٥٢٩ تركى أوامر وعرائض رقم ٨ فى ١٦ القعدة ١٢٨١ .

(٢٨) عابدين — المعية دفتر ٣٧٩ تركى رقم ٣٤٣٢ فى ١٤ القعدة ١٢٦٠ (٢٥—١١—١٨٤٤)

(٢٩) عابدين — المعية دفتر ٤٠٨ تركى رقم ١١١٠ فى ٨ ربيع أول ١٢٦٣ (٢٤—٤—١٨٤٧)

(٣٠) عابدين — المعية دفتر ٤١١ تركى رقم ٣٤٨ فى ١٦ صفر ١٢٦٣ (١٣—٢—١٨٤٧) .

والشيوخ يهرعون لمقابلة الباشا فى الخرطوم وفى غيرها من المدن كتب الشيخ رسالة بعث بها إلى محمد على وهى تظهر مدى ما بلغته حكومته الأبوية فى السودان من نجاح عظيم، قال الشيخ « وإن سألت عن حالى فأنى صاحب طريقة ودرس منقطع على باب الله فالحمد لله منذ قدموا أولادك بأرض السودان حصلت لنا الراحة والأكرام التام وكل ذلك بسبب إقبالك وإكرامك لأهل الدين وحفظ حرمهم ويرجون الله سبحانه وتعالى ثواب ذلك كله راجع لك ومنذ ملكك على بلاد السودان لم تخرج عن خاطرنا متوجهين لك بالدعاء فى سائر الأوقات فى الصباح والمساء وإن شاء الله ببركة الدعاء يبلغك مقصودك وشرف علىكم كفاية السلام عليكم ورضى الله تعالى وبركاته » وإذا عرفنا مقدار ما كان للفقهاء والعلماء من مكانة فى نفوس الشعب وأثر بالغ فى توجيهه أدركنا مقدار اطمئنان السودانيين إلى هذه الحكومة الأبوية الرشيدة التى أوجدها محمد على .

وقد اقتضى إنشاء الحكومة الأبوية أن يفرض الباشا وهو بالقاهرة رقابة صارمة على الحكام والمديرين فى الأقاليم السودانية . فهو يعمل دائما على إنصاف الأهلين من أى إعتداء يقع عليهم من الحكام فقد انتصف للشيخ بشير أحد مشايخ بربر من خورشيد أغا الحكمدار [٣١] كما انتصف «للسلطان تيمة شيخ مشايخ كردفان » من رستم بك مدير الكردفان [٣٢] وأرغم اثنين من الكشاف وكانا قد وليا الحكم فى الكردفان على إرجاع ما اختلساه من الأموال [٣٣] وكان جزاء مثل هذين المختلسين الفصل والنفى [٣٤]. ولا مراء فى أن بعض الحكام - كما هو الحال فى كل زمان ومكان - اهتموا بجمع الثروة ؛ غير أنه كان من بينهم كثيرون [٣٥] صلحت سيرتهم وانتظمت الأمور على أيديهم

(٣١) عابدين — المعية دفتر ٢٦ تركى رقم ١٢٥ فى ٢٨ شعبان ١٢٤٢ (٢٧—٣—١٨٢٧) .
(٣٢) عابدين—المعية دفتر ٥١ تركى رقم ١٣ فى ١٢ جمادى الاول ١٢٤٨ (٢٠—١٠—١٨٣١)
(٣٣) عابدين—المعية دفتر ٧٧٠ تركى رقم ٢٤٦ فى ٤ ربيع الثانى ١٢٤٦ (٢٢—٩—١٨٣٠)
(٣٤) عابدين—المعية محفظة ٣ وثيقة رقم ١١٤ فى ٢٢ شوال ١٢٥١ (١٠ — ٢ — ١٨٣٦) .
(٣٥) Werne (Feldzug) p 102, also Werne (Expedition)pp,28—31

كاحمد باشا أبو ودان ذلك الرجل الذى وصفه معاصر أجنبى بأنه كان كفئا قديرا استطاع أن يدفع الرعب إلى قلوب موظفيه [٣٦] وكذلك مصطفى بك أحد حكام الكردفان ومن الذين شغلوا منصب وكيل الحكمدارية بالخرطوم [٣٧] أما السودانيون أنفسهم فقد امتدح مؤرخهم صاحب (تاريخ ملوك الفونج بالسودان وأقاليمه إلى حكم محمد سعيد باشا) كبار الحكمدارين وبخاصة أمثال خورشيد باشا واحمد باشا أبو ودان كما ذكر عن الموظفين الذين جاءوا مع أولهما إلى السودان أنهم « كانوا جماعة كلهم أصحاب عقل ورأى سديد» [٣٨]

ولما كان محمد على يعتبر مصر والسودان بلدا واحدا فقد اتبع فى السودان نفس السياسة الاقتصادية التى اتبعها فى مصر ومدارها عمار القطرين معا، وبنى خطته الاقتصادية فى السودان على نفس القواعد التى بنى عليها خطته الاقتصادية فى مصر وكان غرضه أن تسد البلاد حاجاتها بنفسها ومن إنتاجها الداخلى أى الأخذ بمبدأ الاكتفاء الذاتى ؛ وقد استلزم ذلك أن يكفى السودان حاجاته بنفسه . على أنه لما كانت هذه البلاد فى نظر الباشا تؤلف وحدة كاملة مع مصر فقد توسع محمد على فى تطبيق مبدأ الاكتفاء الذاتى بحيث يمكنه أن يسد حاجة مصر مما يفيض من موارد السودان وإعطاء السودان من موارد مصر الفائضة ماقد يكون فى حاجة اليه ؛ وفضلا عن ذلك فأن الأخذ بمبدأ الإكتفاء الذاتى يتطلب تعمير السودان وتحسين أحوال أهله مما يستدعى تنمية موارده بأنعاش الزراعة وإدخال الصناعة وتشجيع التجارة وإستثمار جميع موارد البلاد على خير وجه وكذلك تنظيم الضرائب ونشر ألوية الأمن وإقرار النظام . وقد عنى الباشا بالزراعة لأن العناية بها تؤدى على حد قوله إلى « عمار البلاد وترقية حال أهلها » [٣٩] فازدهرت الزراعة على جانبى النيل وإسترعى إزدهارها

---

(٣٦) Werne (Feldzug)pp21, 28—29.

(٣٧) Russeger. 123.

(٣٨) تاريخ ملوك السودان ص ١٣٢ .

(٣٩) عابدين — المعية دفتر ١٩ تركى ، أمر ٣٥٤ فى ٢٨ جمادى الثانية ١٢٤١ (٧—٢—١٨٢٦) .

أنظار السائحين الذين تجولوا فى هذه الربوع فتحدث الرحالة الإنجليزى هوسكنس Hoskins عن وفرة الغلات الزراعية فى اقليم بربر ونجاح زراعة النيلة وقصب السكر فى دنقله (٤٠)، ووصف الرحالة الألمانى بوكارمسكاو Puckler Muskau حالة الرخاء التى شاهدها وبخاصة فى دنقلةومروى وكثرة عدد السواقى المنتشرة فى هذه الجهات حتى لقد قدر ما يوجد منها فى مديرية دنقلة وحدها بحوالى أربعة أوخمسة آلاف ساقية (٤١). وقد نجم عن إنتعاش الزراعة رخاء ظاهرأثار إعجاب بوكارمسكاو ففى القرىالواقعة على جانبيالنيل فى أقليم دنقله استبدلت المنازل بالأكواخ الحقيرة وكانمن رأى بوكارمسكاو أن مظاهر الرخاء هذه دليل واضح على وجود قدر من الثروة لدى الأهالى وعلى أنهم أصبحوا أكثر إطمئنانا على ما يملكون وتأيدت «حقوق الملكية» وأدى ذلك إلى الإستقرار فى القرى والدساكر ولم يحدث شىء من هذا كله على حد قول بوكارمسكاو إلا بفضل ما أسدته من خدمات تلك الحكومة الرشيدة التى أقامها محمد على فى السودان (٤٢) وكما عنى الباشا بأمور الزراعة أراد أن يدخل عددا من الصناعات التى يمكن أن تعتمد فى إنتاجها على محصولات البلاد فانشأ بالسودان بعض المصانع لتجهيز النيلة وصنع الصابون والسكر ونحو ذلك وأدى وجود هذه الصناعات إلى إرتفاع شأن بعض المدن مثل بربر ومروى ودنقلة والخندق وغيرها (٤٣)؛ بل لقد أسست مدن جديدة بسبب هذا النشاط الصناعى مثل مدينة محمد على (٤٤) والكاملين (٤٥) ثم

---

(٤٠) Hoskins. 51—54, 162—163

(٤١) Puckler—Muskau. 172,181.

(٤٢) Puckler—Muskau. 164.

(٤٣) Bowring. 204-205: Hoskins. 162—163

(٤٤) Staat—Archiv. Turquie. No. 328 Const. 25.3.39.Enclos.
L' Echo d'Orient—Smyrna, 16.3.1839.

(٤٥) Lepsius. 163—165.

الخرطوم التى أصبحت بعد زمن قصير من تأسيسها عاصمة السودان الجديده(٤٦) ومركز التجارة الرئيسى فى السودان . وكان اهتمام محمد على بالتجارة كبيرا فنشطت تجارة القوافل وبذل الباشا كل جهد حتى ينشىء صلات تجارية كبيرة مع الحبشة (٤٧) من جهة وحتى يقنع سلطان دارفور بفتح بلاده للتجارة من جهة أخرى (٤٨) ، كما أنه انشأ صلات ودية مع سلطان وادّاى لتشجيع تجارة القوافل (٤٩)

وكان من أثر هذا النشاط الاقتصادى زيادة الاستقرار ثم بداية عهد من الرخاء ظهر فى تحسن أحوال الأهلين وإقبالهم على العمل والإنتاج وكان من المنتظر أن يتحمل السودان جميـــع النفقات اللازمة لدفع عجلة الحكم والإدارة وظن كثيرون أن الإيرادات التى حصلتها حكومة الباشا من السودان كانت كافية لتغطية هذه النفقات إلى جانب إمداد الخزانة المصرية فى القاهرة بالأموال الجسيمة(٥٠) ووصف آخرون حكومة الباشا بأنها كانت حكومة نهمة شرهة لا تبغى سوى استغلال البلاد إلى أقصى حدود الاستغلال على أن المعاصرين الذين راقبوا الأمور عن كثب يكاد إجماعهم ينعقد على أن إيرادات السودان ما كانت تكفى لسد النفقات التى استلزمها ذلك النشاط العمرانى الواسع فيقول فرن Werne إن خورشيد باشا كان يشكو دائما من خلو خزانة الحكومة من الأموال كما ذكر أن الأموال كانت تأتيه بانتظام من القاهرة(٥١) ؛ ويقول روبل Rüppell إن إيرادات السودان لم تكن كافية قط لتغطية نفقاته(٥٢) ؛ أما الرحالة الانجليزى آثر هلرويد Holroyd فيؤكد أن نفقات

(٤٦) Aff. Etr Egypte. (18). No. 70 Caire 16 12.1846. Barrot à Guizot.

(٤٧) Shukry. 85 (Note 2) .

(٤٨) Driault. Doc No.41. Alex.30.9.1817. p 82. also Ensor p 147

(٤٩) Tounsey. (Ouaday) 218

(٥٠) Hamont. 591.

(٥١) Werne. (Expedition) 29.

(٥٢) Ruppell. 24 .

السودان كانت تزيد على إيراداته بحوالى أربعة عشر ألف من الجنيهات الإنجليزية[٥٣] وقد تحملت مصر هذه النفقات الجسيمة فى سبيل تعمير السودان ورفاهية أهله ذلك بأن الباشا يعتبر السودان كما سلف القول أحد الأقاليم المصرية فاشتملت حسابات الدولة على جميع ما كان يحصله الباشا من السودان أو ينفقه من مال على هذه الأقطار ، وفى الميزانيات المصرية القليلة التى أمكن معرفة شيء عنها يتعلق بذلك العهد كان المتحصل من السودان وما ينفق عليه يدرج ضمن أبواب الإيرادات والمصروفات العامة[٥٤] زد على ذلك أن قانون السياستنامة الذى أصدره الباشا فى يوليو ١٨٣٧ لتنظيم مصالح وإدارات الدولة أدخل ضمن حسابات جميع المديريات فى مصر حسابات الأقطار السودانية[٥٥] فلم يكن للسودان « مالية » أو ميزانية خاصة فى وقت من الأوقات بل إن مصر والسودان من هذه الناحية كانا يؤلفان فى نظر محمد على وحدة مالية كاملة .

— ٢ —

على أن محمد على لم يغفل فى نشاطه السياسى أمر السودان فقد ظل هذا القطر يحتل مكانا ملحوظا فى مشروعاته السياسية الكبرى لأن الباشا ما كان يريد أن يتقرر مستقبل مصر دون أن يلقى السودان نصيبه من العناية فاختط الباشا لنفسه خطة واضحة لتهيئة الأسباب التى تكفل استمتاع البلدين مصر والسودان بالاستقرار السياسى لما كان فى هذا الاستقرار من ضمانات تصون النهضة المصرية الجديدة من جهة ، وتؤمن السودانيين على أموالهم وأرواحهم من جهة أخرى فلا ينزلقون إلى حياة الفوضى السياسية والتأخر الاجتماعى والاقتصادى

---

(٥٣) Bowring 210,

(٥٤) راجع ميزانيات : ١٨٢٩ ، ١٨٣٣ ، ١٨٣٥ ، ١٨٤٢ ، ١٨٤٦ .

(٥٥) خليل صبحى : جـ ٥ ص ٤٥ ، امين سامى جـ ٢ ص ٣٢٠ جرجس حنين: ١٨ ، ١٩ .

تلك الحياة التى سبقت إنشاء الحكومة الأبوية فى بلادهم . وكان محمد على يهدف إلى الانفصال عن الدولة العثمانية وإعلان استقلاله ولكنه أدرك منذ بداية الأمر أنه من المستحيل عليه تنفيذ هذه الرغبة إذا اعترضت الدول سبيله ولذلك كان هدفه التالى أن ينقل مصر من مجرد مقاطعة من مقاطعات الدولة إلى باشوية يقوم فيها الحكم الوراثى وإن كانت لا تزال داخلة فى نطاق الإمبراطورية العثمانية[٥٦] . وقد ظهرت هذه الرغبة على وجه الخصوص إبان الحرب السورية الأولى [٥٧] ثم تجددت فى الأعوام التالية ، وعلى ذلك فإن الباشا كان يتوقع تغييرا وقد وطد العزم على أن يكون هذا التغيير عند حدوثه فى صالح مصر وفى صالح السودان كذلك ، وعند ماتوترت العلاقات بين الباشا والسلطان فى عام ١٨٣٨ عول الباشا على اعلان استقلاله نهائيا [٥٨] ولكن الدول التى حالت بينه وبين اتخاذ مثل هذه الخطوة من قبل كانت ما تزال آخذة بمبدأ المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية فاتفقت كلمتها على الوقوف فى وجه محمد على بكل الوسائل [٥٩]. لذلك قر رأى الباشا على أن يتريث فى الأمر وأن يعطى الدول فسحة من الوقت علها تصل إلى حل حاسم مع تركيا، واعتزم زيارة السودان وكان يؤمل أن تسفر مفاوضات الدول مع الباب العالى فى أثناء غيبته عن حصوله على الحكم الوراثى فى مصر حتى لا يضطر إلى امتشاق الحسام ضد تركيا [٦٠] . وكانت الأسباب التى دعت محمد على لزيارة السودان كثيرة

---

(٥٦) Shukry. 5.

(٥٧) F.O. 78 226. No.1. Palmerston to Campbell. 4.2.1833.

(٥٨) Cottaui. III Doc.51 Medem à Nesselrode. Alex 28 6.1838 (pp 131- 131), also Doc. 45 Medem à Nesselrode Alex 30. 5. 1838. bb 118—120.

(٥٩) Ibid. Doc. 69. Alex. 16.8.38. also Doc. 69 bis. Resumé.. etc. p. 181.

(٦٠) Ibid. Doc. 73 Medem, à Nesselrode. Alex. 6.9.38. Annexe No 1. Copie de Resumé de la declartaion faite par S A le Vice-Roi à M. le Comte Medem. Alex 4.9.38 p 303.

فقد جاء الوقت بعد مضى خمسة عشر عاما تقريبا من الفتح أن يزور الباشا إقليما يعتبره من الأقاليم المصرية التى كان من رأيه زيارتها للتفتيش على شؤونها، وفضلا عن ذلك فأن التفكير فيما يجب أن يكون عليه « الوضع » فى هذه الأقطار عند الفصل النهائى فى المسألة المصرية كان على مايبدو من أسباب هذه الرحلة التاريخية ذلك بأن الباشا يستمد حقوق السيادة على السودان من تبعية باشويته مباشرة للسلطان العثمانى ، فقد أذن له محمود الثانى بالفتح و أدار محمد على شؤون الحكم فى السودان بوصفه واليا على مصر فكان من الطبيعى أن يعنى به وهو مقدم على الاستقلال والانفصال بمصر إذ كان يريد أن يقف بنفسه على أحوال الأقطار السودانية وأن يمهد الوسائل لدعم حقوق السيادة عليها فى نطاق جديد فلا تظل مستمدة من التبعية للسلطان العثمانى ، وإنما تستند إلى حق الفتح وحده وكان لابد من الوصول إلى هذه النتيجة من تقرير حقيقة مبدئية هى أن هذه البلاد عند زحف الجيوش المصرية عليها كانت فى حالة « خلو » أى أنه لم تكن بها وقتذاك دولة تستمتع بكل أسباب السيادة فى أرجائها فأذا قضى الباشا على فلول الهمج الذين اغتصبوا الملك كملوك الفونج فى سنار ، وضم إلى ممتلكاته اقليم كردفان فلم يعد نهبا بين السناريين من الشرق والفوريين ـ أصحاب سلطنة دارفور — من الغرب ، ثم كبح جماح الشائقية وغيرهم من البدو الضاربين فى صحارى السودان ووديانه (٦١) ، نقول إنه إذا قضى الباشا على كل هؤلاء فأن ذلك لا يعنى أنه قضى على حكومات أو دول ذات حقوق فى السيادة على هذه الجهات .

وقد فطن قناصل الدول فى مصر إلى أهمية رحلة الباشا إلى السودان فعزوها إلى أسباب جمة كان أظهرها أن الباشا يريد أن يأتى بالذهب من هذه البلاد البعيدة حتى يتخذ منه أداة لأقناع السلطان بأجابة مطالبه وتحقيق رغباته بطريقه سلمية تنطوى على إغداق العطايا والهدايا على السلطان ورجاله ، أو بطريقة

---

(٦١) Shukry 43-48

قهرية تنطوى على أن يستكمل الباشا استعداداته العسكرية قبل أن يشتبك مع اعدائه (٦٢) فى حرب فاصلة . ورغم كل هذا الاهتمام من جانب القناصل فقد ظل موضوع السيادة بعيدا عن تفكيرهم فلم يذكر أحد منهم شيئاً عنه مع كثرة ما كتبوا عن أسباب الرحلة وما نقلوا إلى حكوماتهم من أخبارها، وظل الحال كذلك حتى رجع الباشا نفسه إلى القاهرة بعد حوالى خمسة شهور ونشر « جرنال الرحلة الى السودان » بعد أسابيع قليلة من عودته ؛ وقد أدى نشر هذا الجرنال الى إلقاء شيء من الضوء على أهمية الرحلة وحقيقة الدوافع التى دعت الباشا إلى القيام بها ، وأدرك القناصل ذلك فكتب القنصل النمساوى لاورين Laurin من القاهرة الى حكومته فى ١٩ ابريل ١٨٣٩ ما معناه إن الباشا قد نشر جرنال الرحلة الى السودان وأن إصدار هذا الجرنال يدعو إلى الاهتمام إذ قيل للقنصل إنه يشتمل على ذكر جميع ما يريد محمد على أن يثبته لنفسه من حقوق السيادة على السودان ، أى على بلاد كانت « تخلو » عند «فتحها» من أى موئل لهذه السيادة ؛ ثم استمر لاورين يقول إن فكرة تأسيس مملكة تضم بلاد السودان التى تقطنها شعوب لم تخضع لسلطان أحد عليها لم تكن قبل رحلة الباشا إلى فازوغلى إلا مجرد آمال، أما الآن فقد أصبحت هذه الفكرة منذ عودته الى القاهرة عقيدة ثابتة يدين بها ،كما يدرك أهميتها اولئك الذين ينظرون بشيء من الأمعان الى ما يبديه الباشا من رغائب وميول كانت تتحقق بطريقة تدريجية منتظمة ، بل إن الوقت الذى يعلن فيه محمد على ما وصل اليه من نتائج بفضل ذكائه ومثابرته جد قريب ، ويبدو أن نشر جرنال الرحلة لم يكن إلا بمثابة تمهيد لأنشاء مملكة السودان الحديثة . (٦٣)

---

(٦٢) Cattaui. III. Doc. 66. Medem à Nesselrode. 6.8.38. p 171.

(٦٣) Staat- Archiv. Turquie (50) . No. 335 Lit. A-B. Const. 8.5.39. Adj.Capie d'unRappoort de M.Laurin à L'Internonce Caire 19.4.39

ولذلك فلم تكد تنتهى أزمة الحكم السياسية الكبرى بمعاهدة لندن (١٥ يوليو سنة ١٨٤٠) التى تضمنت تلك القواعد التى وضعت لتسوية المسألة المصرية على أساس إعطاء الحكم الوراثى فى مصر لأسرة محمد على بعد أن أقرت الدول هذا المبدأ نهائيا فى مذكراتها المشتركة إلى الباب العالى فى ٣٠ يناير ١٨٤١ (٦٤) حتى أظهر محمد على حرصه الشديد على أن تشمل هذه التسوية السودان ، فأصدر الباب العالى فى ١٣ فبراير ١٨٤١ (٢١ ذى القعدة ١٢٥٦) فرمانين منفصلين أحدهما بأعطاء محمد على الحكم الوراثى فى مصر والآخر بأعطائه حكم السودان مدة حياته فحسب . وقد جاء فى فرمان السودان مانصه « لوزيرى محمد على باشا والى مصر المعهودة اليه مجددا ولاية مقاطعات النوبة ودارفور وكردفان وسنار ان سدتنا الملكية كما توضح فى فرماننا السلطانى السابق قد ثبتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة ، وقد قلدتكم فضلا على ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ولكن بغير حق التوارث » (٦٥) ومن الواضح أن محمد على لم يستطع الاستئثار بالسيادة على السودان على أساس المبادىء التى أذيعت عقب عودته من رحلة السودان وذكرها القنصل النمساوى لاورين . ومرد ذلك إلى أن الباشا لم يستطع إعلان إستقلاله وانفصاله عن تركيا نتيجة لتدخل الدول فلم يكن ثمة مناص من أن تستمر حقوق السيادة المصرية على السودان مستمدة من التبعية للسلطان العثمانى ، أضف إلى ذلك أن الحكم فى السودان كان لمدى الحياة فحسب ولم يكن وراثيا على نحو ما تقرر بشأن مصر ، هذا الى أن اشتراك الدول العظمى الاوربية فى وضع الأسس التى قامت عليها تسوية المسألة المصرية برمتها

---

(٦٤) Cocheris II, 18—25

(٦٥) Driault. (L' Egypte) pp. 279-280. Firman Impérial Du 13 Fevrier 1841.

وتصديقها على المبادىء التى تضمنتها الفرمانات التى أصدرها الباب العالى إلى محمد على كان من شأنه أن يجعل أى تغيير فى هذه المبادىء متعذرا بغير موافقة الدول . ولما كان من قواعد الاتفاق أن تخرج الشام وكريت وبلاد العرب من حوزة محمد على ويبقى السودان له فقد أصبح فرمان السودان الصادر فى ١٣ فبراير ١٨٤١ جزءا من أجزاء التسوية يسرى عليه مايسرى على سائر اجزائها من أحكام دولية ويتعذر لذلك الغاء هذا الفرمان من جانب واحد دون موافقة الدول (٦٦) .

على أنه مما يجدر ذكره أن فرمان السودان أدخل سلطنة دارفور ضمن المقاطعات التى قلد الباب العالى محمد على ولايتها والواقع أن دار فور ظلت سلطنة مستقلة ، ويعلل المؤرخون ذكرها فى فرمان السودان بأن الباشا كان يفكر جديا فى فتح هـذه البلاد فى تلك الآونة ، وليس فى ذلك ما يبعث على الدهشة سيما وأن الباشا عندما سير جيوشه إلى السودان فى بادىء الأمر كان يعتزم ضم دارفور إلى أملاكه[٦٧] . وآية ذلك أن التعليمات والأوامر التى أصدرها إلى كل من الأمير إسماعيل وإبراهيم باشا والدفتردار كانت تتضمن ضرورة إخضاع هذه السلطنة[٦٨] غير أن محمد على ما لبث أن أرسل إلى قواده ما يلغى تلك التعليمات والأوامر بدافع الرغبة فى توطيد دعائم الفتح الجديد فى أقطار شاسعة قبل الأقدام على غزو أقليم آخر لم يكن الباشا أو غيره من المعاصرين يعرف عن أحواله غير النزر اليسير[٦٩] ، أضف إلى ذلك أن الباشا قد شغله ما وقع من أحداث فى مقاطعات الدولة العثمانية فى أوربا وكريت

---

(٦٦) Cocheris. 32-33.

(٦٧) Driault (La Formation) p 2?.

(٦٨) عابدين ـ المعية دفتر ٧ تركى مكاتبة رقم ٣٠٠ القاهرة فى ١٩ الحجة ١٢٢٦ ، ثم مكاتبة رقم ٢٣ فى ٣ صفر ١٢٣٧

(٦٩) عابدين ـ المعية دفتر ٧ تركى . مكاتبة رقم ٢٩١ فى ٥ ذى الحجة ١٢٣٦ من محمد على الى ابراهيم .

والمورة ، وجزر بحر إيجة إذ كلفه الباب العالى بأخضاع الثوار فى كريت[٧٠] والجزر ثم فى بلاد المورة ، وقد تجددت رغبة الباشا بعد انقضاء هذه الحوادث فى فتح دارفور. ولما كان قد انقضى زمن على ذلك التصريح الأول الذى حصل عليه من الباب العالى عند ما اعتزم فتح السودان فقد بذل الباشا جهده فى الآستانة عام ١٨٣٠ حتى حصل ما يشبه أن يكون تجديداً للتصريح الأول بفتح دارفور[٧١]. ولكن الحروب السورية صرفت محمد على عن الفتح وإلى وقت صدور فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ لم يكن الباشا قد أخضع هذه البلاد ، وفى الأعوام التالية كان يرجو أن تتاح له فرصة إخضاع دارفور إما عنوة بطريق الحرب وإما بوسيلة سلمية عن طريق السياسة إذ أن الباشا كان يؤيد منذ مدة طويلة أبا مدين أحد المطالبين بعرش دارفور[٧٢]. ولكن شيئاً من ذلك كله لم يتحقق وظلت دارفور سلطنة مستقلة .

— ٣ —

ولعله مما يلفت النظر أن فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ كان خاصا بالسودان الأوسط فلم يذكر فيـــه شيء عن السودان الشرقى ونعنى به ذلك الجزء من الأراضى الواقع على ساحل البحر الأحمر ممتداً من شمالى سواكن إلى بوغاز باب المندب بما فيه مصوع والحبشة ، وسبب هذا لأغفال أن ذلك الجزء كان له « وضع » خاص فلم يكن داخـلا فى نطاق الولاية المصرية ، كما أنه حتى وقت صدور الفرمان ولعدة سنوات بعد ذلك كان يتبع ولاية أو باشوية جدة ، ولم

---

(٧٠) عابدين ـ المعية . دفتر ٧ تركى مكاتبة رقم ٣٠٠ فى ١٩ الحجة ١٢٣٦ ، ودفتر ١٠ تركى رقم ٢٣ فى ١٣ صفر ١٢٣٧ ، ثم انظر أيضا :

Driault. (La Formation) p 226.

(٧١) Aff. Etr. Egypte(1) No 20 Caire 26.4.30. Huder à Polignac

(٧٢) Staat. Archiv.Turquie(64).No.595 Conat, 13.4.43, Enclos, Laurin Caire 1.3.43

يستطع محمد على إلا فى أواخر عهده أن ينـــال حكم سواكن ومصوع مدة حياته فحسب ، ولـكن باشا جدة لم يلبث أن استرد هـذه الجهات عند تولية عباس الأول فظلت سواكن ومصوع من الأقاليم التابعـة لولاية جدة حتى استصدر الخديو إسماعيل فى عام ١٨٦٥ فرمانا بأيلولتهما إلى حكمه(٧٣). فكان هذا العمل فاتحة الخطوات التى اتخذت فى السنوات التالية لتقرير مسألة السيادة المصرية فى عهد الخديو العظيم على السودان الشرقى بأجمعه على طول ساحل البحر الأحمر إلى ما وراء باب المندب والساحل الصومالى حتى رأس حافون أيضا ، ومن الضرورى لأدراك قيمة الحقوق التى استند إليها الخديو إسماعيل فى تقرير هذه السيادة أن نعرف ما كان بين مصر وسواكن من علاقات أيام محمد على ؛ فقد استطاع العثمانيون فى أوائل القرن السادس عشر أن يبسطوا نفوذهم على ساحل البحر الأحمر الأفريقى إلى مضيق باب المنـدب(٧٤) ثم عينوا من أواسط القرن نفسه حاكما تركيـا على مصوع وآخر على سواكن ووضع الحاكمان تحت إشراف وإلى جدة(٧٥) وأبقوا أحد الزعماء الوطنيين للمعاونة فى أعمال الحـكومة بمصوع وآخر مثله بسواكن(٧٦) . وحتى أواخر القرن التاسع عشر ظل الأتراك متمسكين بحقوق السيادة على شاطىء البحر الأحمر الغربى بأجمعه(٧٧)، وكان لتمسكهم هذا آثار خطيرة لأن الولاية القضائية التى كانت لسواكن ومصوع شملت بلاد الحبشة إلى جانب ما يتاخم حدودها

---

(٧٣) Corresp Resp Abyss. No 333 Mossowa 20 3. 1862 Cameron to Russell.

(٧٤) Ibid No 184 Mossowa 9 7. 1854 .Plowden to Clarendon

(٧٥) Staat-Archiv-General. Consulat.1840-1860 No 1240 Alex 28 10 1851

(٧٦) Corresp Resp Abyss. Enclos. No 3 Memo. on Trade of Abyssinia 20. 8. 74. p 8, also Combes 338-9: Junker 52.

(٧٧) F.O.78/3186. Turkey (Egypt)No 60 Alex 3.6.1870 Stanton to Clarendon

الشمالية والجنوبية من أقاليم ممتدة إلى باب المندب(٧٨) . وعندما ثار الوهابيون ضد السلطان العثمانى وتعرضت للضياع حقوق السيادة العثمانيـة على الحجاز كلف محمود الثانى واليه فى مصر أن يخمد هذه الثورة ، واستطاع ابراهيم بن محمد على أن يحرز عـدة انتصارات مهدت لتأييد السيادة العثمانية على تلك البقاع وفى أثناء هذا الـكفاح نصب الباب العالى القائد المنتصر على ولاية جـده ثم عاد فعينه على هـذه الولاية مكافأة له على انتصارة فى أوائل شوال ١٢٣٥ (يوليو ١٨٢٠)(٧٩) ولما كانت ولاية جدة تشمل كذلكـ على نحو ما أوضحنا ـ أقليمى سواكن ومصوع مع ما يتبع « قضاءهما » من أصقاع ممتدة على طول ساحل البحر الأحمر الأفريقى ومن هذه الأصقاع الحبشة ، فقد أصبح ابراهيم باشا يلقب من ذلك الحين بمتصرف جدة والحبش أو والى إيالة الحبش ومتصرف سنجق جدة أو شيخ الحرم المكى وحاكم الحبش ومتصرف جدة ووالى جـدة والملحقات (٨٠) . وهكذا صار لمصر فى جهات السودان الشرقى المتاخمة لساحل البحر الأحمر نوع من السيادة ، ولـكن هذه السيادة كانت غير مباشرة فضلا عن أنها كانت سيادة إسمية . وسبب ذلك أن العثمانيين فى تلك الآونة لم يكن لهم أى نفوذ فى هـذه المناطق ولم يستطيعوا استمالة الحكام الوطنيين فى سواكن ومصوع إلى الاعتراف بسيادتهم إلا بفضل ما كانوا يدفعونه من رواتب لهم وظل نفوذ الحكم التركى فى جزيرة مصوع لا يتعدى هذه الجزيرة(٨١) .

---

(٧٨) Corresp. Resp. Abyss. Mossowa 16.8. 48 Plowden to Palmerston p 17.

(٧٩) Recueil de Firmans. (Nahoum). p 105.

(٨٠) Tbid. pp 96, 126, 135, 175, 228, etc.

(٨١) Corresp Resp. Abyss. Plowden to Addington 23.8.47

(٨٢) Russell (Nubia) 170

ولكن محمد على أراد أن يجعل من هذه السيادة الاسمية حقيقة واقعة فأخذ يفكر جديا فى فتح الحبشة منذ تقلد ولده ابراهيم ولاية جدة وكان من الأغراض التى توخاها فى فتح السودان التمهيد لضم بلاد الحبشة إلى ممتلكاته(٨٢) بحجة أنه يخشى معونة أمرائها (٨٣) لبكوات المماليك الذين نزحوا إلى السودان بعد مذبحة القلعة ، ولكن محاولة فتح الحبشة سرعان ما أثارت مخاوف الانجليز وقلقهم إذ كانوا يسعون إلى إنشاء علاقات تجارية ودية مع الأحباش منذ مدة طويلة (٨٤) ، لذلك بذلت انجلترا غاية جهدها عن طريق قنصلها فى مصر ، وكان إذ ذاك هنرى سولت Salt حتى يكف محمد على عن تسيير حملة الى الحبشة «ذلك البلد المسيحى الذى مازال وحده — كما قالوا — متمسكا بالمسيحية » والذى لا يمكن أن تسلم أوروبا عامة وانجلترا خاصة بغزوه (٨٥). فعدل محمد على عن مهاجمة الحبشة ولكنه استعاض عن ذلك بمحاولة فرض سلطانه على ساحل البحر الأحمر، فأرسل فى عام ١٨٢٦ قوة استطاعت أن تحتل جزيرة مصوع. (٨٦) وكان واضحا أن الغرض من ذلك إنما هو بسط نفوذ مصر — فى ظل التبعية العثمانية — على الحبشة وجميع الساحل الإفريقى للبحر الأحمر. (٨٧) ولكن الأتراك رفضوا فى هذه الآونة أن يتسع نفوذ محمد على فاضطر الباشا إلى إخلاء مصوع ، ومع هذا . فقد جدد محمد على محاولاته حتى تأذن له تركيا فى احتلال سواكن ومصوع وقلقت انجلترة مرة أخرى بسبب هذه المحاولات فأرسلت

---

(٨٣) عابدين — المعية دفتر ١ تركى ، رقم ٣٤ صورة القائمة المحررة ... فى ٢٧ جمادى الثانية ١٢٢٥ .

(٨٤) Waddington 9.-92; Russell (Nubia) 107,

(٨٥) F.O.78 95. Turkey (Egypt) Cairo 20.12.1820. Salt to the Secretary

(٨٦) Madden Vol.I.p 331.

(٨٧) Staat—Archiv. General Consulat zu Alex 1848 - 1860 No 1240 Alex 28.10.51

تعليماتها إلى قنصلها فى مصر الكولونيل كامبل Campbell فى أغسطس ١٨٣٧ حتى « ينتهز أول فرصة سانحة فيتناول هذا الموضوع مع باشا مصر ويشعره بأن انجلترا والهند لا تنظران بعين الرضا إلى تحرك قواته لاحتلال شاطىء البحر الأحمر الأفريقى، وأن مثل هذا العمل من شأنه إثارة المناقشات بينه وبين الحكومة البريطانيه » (٨٨) وعلى أثر إنتهاء أزمة الحكم السياسية الكبرى أخلى محمد على بلاد العرب وفقد ابراهيم بذلك ولاية جدة واستعادت تركيا عن طريق الوالى العثمانى فى الحجاز سيادتها المباشرة على سواكن ومصوع وانتهز الأحباش هذه الفرصة وعملوا من جانبهم على انتزاع حقوق هذه السيادة لأنفسهم سيما وأنهم كانوا مستقلين داخل بلادهم ولم يستطع العثمانيون فى وقت من الأوقات فرض سيطرتهم الفعلية عليهم ، فعرض الرأس أوبى Oubie حاكم نيجرى على فرنسا أن « يتنازل » لها عن خليج أمفيلا على الشاطىء الحبشى ولكن حكومة لويس فيليب رفضت هذا العرض كما رفضت « تنازل » شركة فرنسية كانت قد اشترت من الأحباش فى الوقت نفسه مساحة شاسعة من الأراضى حول إيد Edd وتقع فى منتصف المسافة بين مصوع وباب المندب . ويرجع ذلك إلى أن حقوق الأحباش فى السيادة على ساحل البحر الأحمر كانت موضع شك كبير (٨٩) فى عام ١٨٤٠ ، ووجد العثمانيون فى السنوات القليلة التالية أنهم إذا ظلوا يرفضون إجابة محمد على الى رغبته فإن ممتلكاتهم فى مصوع وسواكن وما كان يترتب على بقائها فى حوزتهم من حقوق السيادة الواسعة على ساحل البحر الأحمر الأفريقى برمته مآلها حتما إلى الضياع بسبب ما يبديه الرؤوس الأحباش من نشاط ؛ لذلك وافقت تركيا فى سبتمبر ١٨٤٦ على إعطاء محمد على حكومة سواكن ومصوع مدى حياته . وكان من رأى بلودن Plowden قنصل

---

(٨٨) F O. 78/3185. Turkey (Egypt). Draft No 15. F.O. 4.8.37 to Colonel Campbell.

(٨٩) Douin. t III. 1er Partie. p 234-235.

انجلترة فى مصوع أن حكومة هذه الجهات أعطيت لباشوية مصر لتأييد سيادة الباب العالى ونفوذه فى الحبشة وغيرها من البلدان المتاخمة لها (٩٠) فقد حضر اسماعيل حقى افندى للاضطلاع بشؤون الإدارة فى سواكن ومصوع من قبل محمد على فى مارس ١٨٤٧ كما حضر إلياس أغا على رأس الجند وصرح ثانيهما للقنصل الفرنسى فى مصوع بأن الباشا قد كلفه القيام بكشف الجهات الواقعة على طول الشاطىء الأفريقى كشفاً دقيقاً حتى بوغاز باب المندب (٩١). وبدأ اسماعيل حقى يعد إحصاء تقريبيا للقبائل المنتشرة بين سواكن وبربره على الساحل الصومالى توطئة - كما قال - لامتلاك جميع الشاطىء الأفريقى حتى رأس غردفوى باسم محمد على (٩٢). وفى الوقت نفسه كان محمد على يتخذ العدة لإرسال حملة تقوم من سواكن (٩٣) ومصوع لا لغزو الحبشة فحسب بل ولامتلاك جميع الأراضى الواقعة على ساحل البحر الأحمر التى فتحها قديما السلطان سليم الأول، وإزاء هذا النشاط الجديد وهو نشاط يهدد الحبشة رأت انجلترة أن توجه نظر الباب العالى إلى ماينطوى عليه إعطاء حكومة سواكن ومصوع لمحمد على من « تعد » على الحبشة من شأنه أن يعطل ماتريده انجلترة من إنشاء علاقات تجارية معها (٩٤). وأمام الأمر الواقع لم تتعرض انجلترة لحقوق السيادة ذاتها على ساحل البحر الأحمر ولكن محمد على لم يلبث أن مرض مرضه الخطير بعد ذلك فتعطل مشروع الغزو الذى كانت تجرى الاستعدادات

---

(٩٠) Corresp. Resp. Abyss. Mossowa 16.8.48 Plowden to Palmerston. p 18.

(٩١) Aff. Etr. Memoires et Documents. (Massawa t. II) Degoutin au Ministre 15.3.1847 1.4.1847. Douin. p 238

(٩٢) Aff.Etr. Mem. et Doc.(Massawa.t.II) Degoutin au Ministre 15 10. 1847.

(٩٣) Douin. 239.

(٩٤) Corresp. Resp. Abyss. Mossowa. 16 8 48. p 18

لإنجازه ، ثم اعتزل الباشا الحكم واعتلى أريكة الولاية ابراهيم باشا ولكنه ما لبث أن توفى بعد قليل فخلفه عباس باشا الأول . وفى عهده عادت سواكن ومصوع إلى تركيا فى الشهور الأولى من عام ١٨٤٩ ، وفى يونيو من العام نفسه تسلمت تركيا إدارتهما نهائياً (٩٥)

— ٤ —

وكان من أثر نشاط السياسة المصرية فى عهد محمد على أن تأيدت حقوق السيادة العثمانية على ساحل البحر الأحمر الأفريقى من حدود الباشوية المصرية شمالا إلى رأس غردفوى جنوبا بما فى ذلك حقوق السيادة على بلاد الحبشة ورسم محمد على لخلفائه خطة واضحة لإدخال الأقاليم الأفريقية المطلة على البحر الأحمر تحت الإدارة المصرية ، وعلاوة على ذلك فقد استطاع أن يحدد معنى السيادة على السودان الأوسط على نحو يكفل حقوق مصر من الناحية الدولية فى ممارسة شئون الإدارة والحكم فى السودان . غير أن التمسك بالسودانين الأوسط والشرقى كان يتطلب جهداً عظيما لأن السودان الأوسط بلاد واسعة يستدعى حكمها حكما صالحاً سهرا شديداً وعناية فائقة ، ولأن البقاء فى سواكن ومصوع كان يدعو إلى بذل جهد شاق ومال وفير لتعزيز السيادة المصرية العثمانية على طول الساحل الأفريقى حتى رأس غردفوى . ومنذ تبوأ عباس عرش الولاية شعر بجسامة هذه المهمة الملقاة على عاتق مصر تلك البلاد التى خرجت من نضالها الطويل مع الباب العالى منهوكة القوى قليلة الموارد وفى أشد الحاجة إلى الاستجمام حتى تستعيد نشاطها وتصلح أحوالها فاتخذ عباس

---

(٩٥) Blue Book (Abyssinia) Enclos. No 100 Lieut. Adams to the Political Agent at Aden. 7. 6.1849. also. Corresp. Resp. Abyss. Cairo 18. 3. 49. p 25.

حيال السودان بشطريه الشرقى والأوسط خطة تتفق مع قدرة مصر على تحمل عبء الحكم والإدارة فى هذه الأقطار الشاسعة من جهة ومع مصلحة السودان والسودانيين أنفسهم من جهة أخرى فقد رأى عباس أن مصوع وسواكن تبعدان كثيرا عن المركزين الرئيسيين للإدارة والحكومة فى القاهرة والخرطوم ومن الصعوبة بمكان إرسال النجدات إلى هذه الأماكن البعيدة بسرعة ، فضلا عن أنه كان يخشى حدوث احتكاك بين السلطات المصرية وقناصل الدول وعمالها هناك وفى بلاد الحبشة (٩٦). أضف إلى ذلك أن الأحباش - كما قال القنصل الفرنسى ساباتيه Sabatier فى القاهرة - كانوا يشعرون فى قرارة نفوسهم بأن لهم حقوقا قديمة على جميع ممتلكات مصر الواقعة إلى الجنوب من أسوان (٩٧) . وعلى ذلك فقد عمل عباس على تجنب الاحتكاك مع الأحباش فى منطقة مصوع بكل وسيلة (٩٨) وذلك بأرجاع مصوع وسواكن إلى تركيا ، وكان كل ماعنى به بعد ذلك الاهتمام بتوطيد الحكومة فى السودان الأوسط والمحافظة على أملاك السودانيين وتأمينهم على أرواحهم وتذليل سبل العيش لهم بمنع الأحباش من الاعتداء عليهم فى الأقاليم السودانية الشرقية (٩٩)

وعلى خلاف ماحدث فى أيام محمد على لم يصدر السلطان فرمانا منفصلا يعطى الحكم فى السودان لوالى مصر بل اكتفى بأن يذكر فى فرمان الولاية الصادر إلى عباس فى بداية المحرم ١٢٦٥ (٢٧ نوفمبر ١٨٤٨) أن تكون

(٩٦) Aff. Etr. Egypte (20) No 40 Caire 15.12 1848.

(٩٧) Aff Etr. Egypte (26). No. 113 Alex 28.7 1855.

(٩٨) عابدين — محفظة ١٩ وثيقة ١٠٠ عريضة مرفوعة من مأمور ادارة مصوع فى ٥ ١ ربيع اول ١٢٦٠ (٨ — ٢ — ١٨٤٩) .

(٩٩) Staat Archiv. (Gen Cons. Zu Alex.1848 – 1860) No 430 Cairo 16.4. 1851. Enclos. Report No 7. El Mucheref in Berber 10.3 51. Reitz to Huber.

لعباس حكومة مصر «مع توابعها» على أن يكون ذلك بالشروط التى وردت فى الفرمان المرسل آنفا إلى محمد على باشا(١٠٠) ذلك الفرمان الذى رتب نظام الحكم الوراثى فى مصر دون أن يذكر السودان ، ولم يكن يقصد بذلك أن يصبح الحكم فى السودان وراثياً بل ظل تقليدا لحكم فيه « لمدى الحياة » فحسب و يتجدد هذا التقليد عند إعتلاء باشا مصر أريكة الولاية . وقد أوضح هذه الحقيقة هوبر Huber القنصل النمساوى بالقاهرة إذ قال فى رسالة بعث بها إلى حكومته فى ٦ يناير ١٨٥٢ إن حكومة السودان « ليست حقا وراثيا من حقوق أسرة محمد على فإن إدارة أقاليم سنار ملحقة بإدارة الباشا فى مصر والباشا هو الذى يعين الحاكم فى الخرطوم » (١٠١)

وقد سلك عباس فى حكم السودان نفس السبيل الذى سلكه جده من قبل فبقى الحكم على ما كان عليه أيام محمد على من حيث أساليب الإدارة(١٠٢) والاهتمام برفاهية السودانيين ؛ ومع أن كثيرين أخذوا على عباس أنه أكثر من تعيين الحكمدارين وعزلهم فإن أسبابا كثيرة كانت تدعوه إلى ذلك(١٠٣) هذا فضلا عن أن أولئك الحكمدارين كانوا بشهادة السودانيين أنفسهم(١٠٤) وبشهادة المعاصرين الأجانب أمثال قناصل النمسا فى الخرطوم وغيرهم رجالا أكفاء امتازوا بالجد وحسن تصريف الأمور والاستماع لشكايات الأهالى ، واشتهر فريق كبير منهم إن لم يكونوا جميعا بالأمانة والاستقامة(١٠٥) . وانتهز

---

(١٠٠) Recueil de Firmans (Nahoum) p 248.

(١٠١) Staat. Archiv.(Gen.Cons. zu.Alex.1848—1860) No 1479 Caire 6.1.1852.

(١٠٢) Pethenck. 128.

(١٠٣) Shukry. 95—96.

(١٠٤) تاريخ ملوك السودان وأقاليمه إلى حكم الخديوى اسماعيل (مخطوط) .

(١٠٥) Staat. Archiv. Ibid. No 904 Alex 17. 8. 52. Enclos. Khartolum 52.5. 1852. also Melly vol II PP. 100-102.

عباس فرصة تعيين أحدهم ـ وهو رستم باشا ـ حكمداراً للسودان فاصدر « نشرة عامة » فى ١١ ربيع الأول ١٢٦٨ (٤ يناير ١٨٥٢) إلى جميع المديرين تتضمن المبادىء التى يريد أن يسترشدوا بها فى حكومتهم . ومما جاء فى هذه النشرة «حيث أن عمران هذه الجهات وتأمين رفاهية وسعادة الرعايا والعباد وحصول الأمن والانضباط العام مرغوب لدى الجميع ومتوقف على حسن الامتزاج والتكاتف والاتفاق والاتحاد وهذا أمر غنى عن الإيضاح والبيان ، فالمأمول والمنتظر منكم أن توجهوا كل مساعيكم وهممكم العالية لبذل لوازم العبودية ودواعى الذمة والغيرة ... وأن تكونوا جسما واحدا وقلبا واحدا فى خدمة وسعادة الرعايا الموجودين تحت إدارتكم وفصل دعاويهم وتسوية أمورهم كما يوجبه العدل والقانون وكما يرضى الضمير.. وأن تصرفوا همتكم البالغة لعدم الانحراف عن دائرة الصدق والفلاح والاستقامة . وقد حررنا لكم هذا للاعتبار ولمزيد الغيرة »[١٠٦] وكان عباس يود أن يتفرغ تماما لشؤون السودان لولا تلك الأزمة الخطيرة التى أثارها الباب العالى عندما أراد تطبيق التنظيمات الخيرية العثمانية التى صدرت فى نوفمبر ١٨٣٩ تطبيقا كاملا فى مصر حتى ينقل بفضل ذلك هذه البلاد من ولاية ذات نظام وراثى وحكومة داخلية مستقلة إلى مجرد مقاطعة من مقاطعات الإمبراطورية العثمانية[١٠٧]. وقد أيدت فرنسا والروسيا والنمسا تركيا فى سياستها[١٠٨] فنعقدت الأمور ، ولم يستطع عباس الخروج من هذا المأزق والمحافظة على الوضع الذى كفلته الفرمانات لمصر إلا بفضل معاونة انجلترة له ، إذ كان من أثر تفاهمه معها أن نجحت الدبلوماسية الانجليزية

---

(١٠٦) أمين سامي . المجلد الاول من الجزء الثاني صفحة ٤٦ .

(١٠٧) F.O 78 / 875 Turkey (Egypt) 1851. vol.I No 7. Cairo 24, 3. 51. Murray to Palmerston; also Aff. Etr. Egypte (23) No 115. Caire 10. 30. 1851.

(١٠٨) Abdin. American, Vol I. No 30 Alex. 13. 8. 51. p 17.

فى بطرسبرج وبرلين والقسطنطينية خصوصا فى استمالة الدول إلى تأييد عباس فى موقفه (١٠٩)، فتمكن بذلك من المحافظة على مسند الولاية المصرية فضلا عن تقوية مركز حكومته فيما بعد حتى صار لا يربطه بالباب العالى فى أواخر أيامه سوى رابطة السيادة الإسمية (١١٠). بيد أن انشغال عباس بدفع الخطر عن مسند الولاية لم يترك له فى الحقيقة متسعا من الوقت لتنفيذ كل رغباته فى الإصلاح أو إحكام الرقابة الفعلية على حكومة الخرطوم (١١١). فقد استطاع إلغاء احتكار تجارة الصمغ والسنا ومنتجات سنار، وألغى نظام العهد (١١٢)؛ ولكن الحكمدارين والمديرين كانوا لا يريدون إبطال الاحتكار، وعمد عبد اللطيف باشا أحد الحكمدارين إلى احتكار الملاحة والتجارة فى النيل الأبيض، واستجاب عباس إلى رغبات التجار وقناصل الدول فأعلن حرية الملاحة فى النيل الأبيض عام ١٨٥٢ وانتهى الأمر باستدعاء عبد اللطيف.

---

(١٠٩) F.O.65 / 932. (Russia) No 76. St. Petersburg 15.4.51 Bloomfield to Palmerston. also F.O.244-/112 (Germany). Draft No.133.Berlin.1 5.51 Westmoorland toPalmerston, also. F.O. 78 / 856, (Turkey,) also Ibid. vol. 854. From Sir S. Canning.

(١١٠) F O. 78 / 916. Turkey (Egypt). No 18 Cairo 3. 5. 52 also Staat – Archiv.Turkie fasz XII 44 Wien 4 mai 1852 also ibid. Wien 17.5.1852. See also Aff. Etr. Egypte (24) No 224. Alex 8. 9. 52., also. Abdin. American vol. I No 30. Alex 13. 8. 51., also ibid No 37. Alex 15. 5 .52; also Ibid vol. II No 8 Edwin de Leon to Dep. of State. 2. 3. 1854. P 30.

(١١١) Staat. Archiv. (Gen. Cons. Zu Alex.) No 430. Cairo 16. 4. 1851 (Cited).

(١١٢) F.O.78 / 840 Turkey (Egypt) No 2 Cairo 3.1.50; also Abdin Amr. vol.I No. 10. Alex. 8.1.50, also Arminjon,27.

من السودان (١١٣) وكان من أثر ذلك أن نشطت التجارة وبخاصة تجارة الصمغ والعاج كما نشطت تجارة الرقيق (١١٤).

وكان نشاط تجارة الرقيق من الأمور التى مهدت بمرور الزمن لخروج أقاليم شاسعة من سلطان الحكومة (١١٥) فقد ضج السودانيون من «الغزوة» التى كانت تقوم من الخرطوم إذ يرسلها التجار من العرب أو الأوربيين أو الليفانتيين لصيد الرقيق فى جهات النيل العليا والجهات الواقعة على حدود المديريات السودانية. فكان النخاسون يدمرون قرى الأهالى ويصادرون مواشيهم ويسترقون رجالهم ونساءهم وأطفالهم ؛ (١١٦) وزاد الطين بلة أن ضعف رقابة القاهرة على المديرين والحكام أدى الى اشتطاطهم فى فرض الضرائب وجمعها حتى أضحت عبئا ثقيلا على كواهل الأهلين فتصايحوا بالشكوى من شدة وطأتها وتمنوا الغاءها أو على الأقل تخفيفها (١١٧)

لذلك لم يكد سعيد يصل الى أريكة الولاية فى منتصف عام ١٨٥٤ حتى وجد مهمته محصورة فى مكافحة تجارة الرقيق استجابة لدواعى الانسانية من ناحية، وحفظا لممتلكات الحكومة من الضياع (١١٨) من الناحية الأخرى، كما كان من واجبه أن يعمل على إزالة المساوىء التى كانت مثار الشكوى من

---

(١١٣) عابدين . المعية محفظة ١٩ وثيقة ١٠٢ فى ٨ صفر ١٢٦٧ (١٣ — ١٢ — ١٨٥٠) انظر أيضا :

Staat—Archiv. (Gen. Cons. 1848-1860). No 1479 Cairo 6.1.52. also Junker 371.

(١١٤) Brun—Rollet. 324, 322, 306.

(١١٥) Peel 83, Krapf. 473

(١١٦) Shukry. 110

(١١٧) Staat. Archiv. Constple. Report. No.1055. Alex. 30.6. 1854, Enclos. Report of Dr.Heuglin. Khartoum, 25. 4 1854.

(١١٨) Staat-Archiv. (Gen. Cons. 1854) Constple. Report. No 1055 (Cited).

السودانيين والتى توقع شيوخهم ورؤساؤهم أن يخلصوا منها فى عهد الحكومة الجديدة (١١٩). إزاء ذلك ألغى سعيد الاحتكار كما اتخذ اجراءات سريعة لابطال تجارة الرقيق (١٢٠) وعمل على إزالة أسباب الشكوى من جانب السودانيين وفى مارس ١٨٥٥ عين أخاه البرنس حليم باشا حكمدارا على السودان حتى ينفذ الاصلاحات الجديدة (١٢١) ويعد العدة لاستقبال سعيد، إذ كان يعتزم الانسحاب الى تلك الربوع إذا تحرجت العلاقات بينه وبين الباب العالى، وكان هناك من الأسباب ما يجعل باشا مصر يخشى استحكام الخلاف بينه وبين السلطان فى ذلك الحين (١٢٢) أما الباب العالى فكان يرى فى إرسال البرنس حليم الى الخرطوم خطوة يمهد بها سعيد لسفره الى السودان ومن ثم يعلن استقلاله وانفصاله نهائيا عن تركيا إذا استطاع الى ذلك سبيلا (١٢٣). وقام سعيد برحلته المشهورة الى هذه الأقطار فى أواخر العام التالى (نوفمبر ١٨٥٧)، وكان يرمى من وراء هذه الرحلة إلى القيام بزيارة تفتيشية واسعة حتى يزيل المساوئ التى يشكو منها الأهلون ويتخذ من الأجراءات ما يكفل تحسين أحوالهم؛ كما كان يرمى إلى إعادة النظر فى تنظيم السودان الأدارى (١٢٤) واستمالة الشيوخ والزعماء الوطنيين إلى جانب الحكومة (١٢٥)، والبحث فى أنجع الوسائل لمكافحة تجارة الرقيق إذ كان سعيد صادق الرغبة فى القضاء على الرق

---

(١١٩) Staat. Archiv. (Gen Cons. 1848 — 1860) No 1664. Enclos. Report of Dr Heuglin Khartoum. 23.8.1854.

(١٢٠) Shukry. 110-111.

(١٢١) Abdin-Amer. vol II. Alex 1.5.1856. De Leon to Marcy.

(١٢٢) Vide Shukry. 18-21.

(١٢٣) Abdin-Amer. vol. II Alex. 1 5 1856

(١٢٤) عابدين ، المعية دفتر ٥٠٥ تركى تعليمات الى جميع مديرى المديريات الخ . فى أول ربيع أول ١٢٧٣ .

(١٢٥) Staat. Archiv. (Gen. Cons. 1853) No 31-2002. Alex 18.11.1856.

والنخاسة فى ممتلكاته (١٢٦). وفضلا عن ذلك فقد كان يرجو من وجوده بالخرطوم أن يستطيع وضع حد للخلافات بين السلطات المصرية هناك والأحباش الذين ما فتئوا يغيرون على السودانيين فى مديريات السودان الشرقية ويعطلون التجارة بين بلادهم والسودان الأوسط (١٢٧) . وقد انتهز الشيوخ والزعماء الوطنيون فرصة وجوده بين ظهرانيهم فاحتشدوا فى كل مكان لمقابلته وأصغى سعيد بعناية فائقة إلى شكاياتهم ومطالبهم ووعد بزيادة التوسع فى إشراك هؤلاء الرؤساء الوطنيين والمكوك فى أعمال الحكم والأدارة. (١٢٨) على أن سعيدا حقق آمال السودانيين نأصدر وهو فى الخرطوم أربعة مراسيم فى ٢ يناير ١٨٥٧ (١٢٩) لتخفيف عبء الضرائب وتنظيم جبايتها واستشارة المشايخ والزعماء الوطنيين عند تقدير قيمتها هذا فضلا عن إبطال الفردة ، وكان سعيد قد أعلن الغاء الرق رسميا فى بربر، قبل ذلك (١٣٠) ثم عين الباشا طائفة من المكوك والشيوخ بدل جماعة من موظفى الحكومة طردهم من الخدمة لسوء تدبيرهم (١٣١). وأدخل تعديلا على نظام الأدارة فى السودان على أساس اللامركزية وذلك بأن يصبح كل مدير خاضعا لأشراف حكومة القاهرة مباشرة بدلا من تركيز السلطة جميعها فى أيدى الحكمدارين ؛ وكان يرجى أن يساعد هذا التنظيم الجديد

---

(١٢٦) F.O. 84, 10.0. (Slave Trade) No 3. Alex 31. 12. 1858

(١٢٧) Aff. Etr Egypte (27). No 16. Alex 5.11 56. also No. 2 Caire 30. 11. 56.

(١٢٨) Lesseps. 496

(١٢٩) أمين سامى صفحة ٢١٢ : Abbate 42-44, 45,46., Lesseps 515-516.

(١٣٠) Abbate. P 4

(١٣١) Staat. Archiv. (Gen. Cons 1857). No 6-323. Cairo 11. 3. 57.

كما قال القنصل الفرنسى ساباتييه Sabatier على النهوض بأداة الحكم وتحسين أحول السودانيين عامة (١٣٢)

وليس من شك فى أن هذه الأصلاحات كانت تنسم بطابع الخير وتدل على تغلغل المبادىء الحرة فى نفس صاحبها ولو أتيحت الفرصة أمامها حتى توضع موضع التنفيذ لعادت بأطيب الثمرات ولساعدت على إنعاش السودان والقضاء على تجارة الرقيق الشائنة (١٣٣). ولكن شيئا من ذلك لم يتحقق فقد أثبت التنظيم الادارى الجديد أنه مصدر ضعف وتقلقل بدلا من أن يكون عامل استقرار وقوة (١٣٤) حتى لقد عادت المركزية القديمة بعد عام واحد من الغائها ونشطت تجارة الرقيق نشاطا واسع النطاق وعاد النخاسون والجلابون سيرتهم الأولى تحت سمع الحكومة وبصرها، بل لقد كان مضيهم فى هذه التجارة الشائنة راجعا الى تشجيع نفر من الحكام أنفسهم أما الجهود التى بذلها قناصل الدول فى القاهرة والخرطوم لوقفها ومنع شرورها (١٣٥) فلم تجد شيئا ولم تغن فتيلا ولعل السبب فى ذلك كله راجع الى أن سعيد باشا لم يلبث أن شغلته شؤون الحكم فى مصر عند ما تلبدت سحب السياسة فى أوربا عام ١٨٥٩ فقد كان يريد انتهاز هذه الفرصة السانحة حتى يعلن استقلاله، فلما لم تسعفه الظروف شرع يعمل على تثبيت دعائم الحكم فى مصر والسودان على أساس توسيع الاستقلال الذاتى وجعل الوراثة صلبية (١٣٦). وبذلك كان من المتعذر عليه أن يتفرغ

---

(١٣٢) Aff. Etr. Egypte (27) No 11 Caire 20.3.57.

(١٣٣) Gilbert 221.

(١٣٤) F.O.78 / 1403. Khartoum 23.7.58, Petherick to Greene.

(١٣٥) F.O.84 / 1060 (S.T.) No 3. Alex 31.12.58. also No 1. Alex 16. 10. 58.

(١٣٦) Shukry 20-21.

لمراقبة الأحوال فى الأقطار السودانية[١٣٧]. وأفاد تجار الرقيق من هذه الظروف فتألفت الشركات التجارية من تجار الرقيق الذين اتخذوا من صيد الفيل والحصول على العاج ستارا لنشاطهم المرذول واستطاعت هذه الشركات أن تحصل من حكومة الخرطوم الضعيفة على « حقوق » الاتجار فى مساحات شاسعة فى بحر الغزال وجنوبى دارفور وفى الكردفان، وكذلك فى مناطق النيل العليا وبخاصة ماوراء غندكرو . وعند وفاة سعيد كانت هذه الجهات خارجة تماما عن دائرة نفوذ الحكومة حتى أن إعادة الحكم المصرى اليها كان يقتضى اعداد الحملات لاستردادها عنوة من أيدى تجار الرقيق [١٣٨].

— ٥ —

وكانت مشكلة الرق والنخاسة فى السودان من أخطر المشاكل التى واجهت الولاة المصريين منذ أيام محمد على . وعند وصول اسماعيل الى منصب الولاية خرج الأمر من مجـــرد التفكير فى اختيار أنجع الوسائل لتخفيف ويلات الأنسانية الى ضرورة اتخاذ علاج حاسم سريع للقضاء على الرق والنخاسة لأن تجار الرقيق استطاعوا فى أواخر عهد سعيد — كما رأينا — أن ينتزعوا من حكومة الخرطوم السيطرة على جهات برمتها حتى تقلص ظل الحكومة وبات سلطانها مهددا بالزوال إذا ترك النخاسون والجلابون يقوى ساعدهم فى المناطق التى انشأوا بها زرائبهم ومراكزهم المسلحة . ولذلك كان اسماعيل أمام أحد أمرين إما أن يترك النخاسين والجلابين يصيدون الرقيق ويبيعونه فى الأسواق

---

(١٣٧) Aff. Etr Egypte (31) No 6 Alex 9. 4 1863. Enclos Khartoum 26 2. 1863

(١٣٨) F.O. 84, 1181 (S.T.) No 5 Alex 31 7. 1862. also ibid Harnby to Russell 12. 9. 62.

وهذا ما كان يأباه عليه ضميره ، وإما أن يجرد الحملات ويرسل الجيوش ويتحمل باهظ النفقات لا من أجل استرجاع هذه الأقاليم التى دخلت فى حوزة المصريين منذ أيام جده العظيم ثم خضعت بعد ذلك لسلطان النخاسين فحسب بل ومن أجل الاستيلاء على اقطار أخرى جديدة ؛ وهذا ما كان يمليه عليه واجبه كرجل حكم ودولة ؛ فعليه أن يدعم أركان الحكومة فى الخرطوم وفى الأقاليم التى تألفت منها حكمدارية السودان فى التاكة شرقا وكردفان غربا وحول غندكرو جنوبا ؛ وكان من واجبه أن يضم بلدانا جديدة فيفتح دارفور ويخضع بحر الغزال ويمد سلطانه على طول الساحل الأفريقى للبحر الأحمر فيستعيد سواكن ومصوع ويبسط نفوذه على أرض البوغوص ويدخل سلطنة هرر ضمن ممتلكاته ويقيم دعائم الحكم المصرى فى بلاد الصومال المطلة على خليج عدن ويعيد بصورة عملية كافة حقوق السيادة التى كانت للدولة العثمانية حتى رأس حافون ولم يكن الغرض من هذه الفتوح كسب الفخار والمجد الحربى . فقد كان يدفعه الى ذلك ما يجيش فى صدره من عواطف أنسانية نبيلة[١٣٩] إذ أجمع السائحون والرحالون الذين زاروا جهات النيل العليا أيام سعيد وجابوا اقليم بحر الغزال من أمثال ليجيان Lejean وسبيك Speke وصمويل بيكر Baker وغيرهم على أنه لابد من فرض رقابة شديدة على الملاحة فى النيل الأبيض وانشاء مراكز مسلحة عند ملتقى السوباط بالنيل الأبيض ثم عند غندكرو حتى تستعيد حكومة الخرطوم نفوذها على هذه الجهات ؛ بل إن الاستيلاء على بحر الغزال وبحر الجبل ضرورة لاغنى عنها حتى يمكن القضاء على تجارة الرقيق وفتح هذه الأقاليم للتجارة المشروعة .[١٤٠] لذلك عهد الخديوى الى السير صمويل بيكر أولا ثم

(١٣٩) شكرى . صفحات ٢٠١ — ٢١٤ .

(١٤٠) F.O. 78 / 1939. Speke to Secretary of State, London 28.3.1864.

الى شارلس جورج غوردون ثانيا بمهمة إقامة الحكومة الموطدة فى جهات النيل الأعلى وتطهير هذه الجهات من تجار الرقيق ومنذ كللت هذه الجهود بالنجاح نزح تجار الرقيق الى دارفور (١٤١) وكانت سوقا هامة للرقيق من قديم فغدت بسبب وجود أولئك التجار الناقين فيها مركزا يهددون منه حكومة الخرطوم ذاتها ومن أجل ذلك كان إخضاع دارفور من شأنه أن يساعد على الغاء تجارة الرقيق الشائنة الغاء سريعا وهذا ما رأته حكومة الخديوى (١٤٢) كما كان هذا رأى السير بارتل فرير Sir Bartle Frêre أحد كبار الباحثين فى موضوع الرق والنخاسة (١٤٣) فسير الخديوى اسماعيل الجيوش على دارفور واحتل المصريون الفاشر عاصمتها فى نوفمبر ١٨٧٤ وكان من أثر هذا النشاط الحربى أن أصيب تجار الرقيق فى السودان الغربى وفى اقاليم النيل العليا بضربة قاصمة . وكانت الخطوة التالية بعد تعقب النخاسين والجلابين فى مواطنهم اغلاق المسالك التى كانت تخرج منها تجارة الرقيق إلى موانى التصدير فى سواكن ومصوع وزلا Zulla على البحر الأحمر وراحيتا Raheita عند باب المندب وتاجورة جنوبيها عند الخليج المعروف بهذا الاسم ثم زيلع وبلهار وبربرة الواقعة على خليج عدن . وكانت بلهار وبربرة مينائى سلطنة هرر وبلاد الصومال ذلك بأن الأقاليم الممتدة على طول ساحل البحر الأحمر كانت مباءات للرق والنخاسة وأصابت سواكن ومصوع شهرة ذائعة كأسواق لتجارة الرقيق وعبثا ما كان يحاوله قناصل الدول فيهما من إقناع الحكام الأتراك بوضع حد لهذه التجارة

---

(١٤١) Abdin Corresp. franç. 71/3. f. 14530 Darfour 18. 10. 1874.

(١٤٢) الوقائع المصرية . عدد ٥٥٨ . القاهرة ١٩ مارس ١٨٧٤

(١٤٣) Parl. Sess. Papers. Class A. No 13 Aden 1. 1. 72. Frère to Granville.

الشائنة (١٤٤) بل لقد كانت مصوع حوالى عام ١٨٦٤ أهم سوق لهذه التجارة فى هذا الجزء من القارة الأفريقية. (١٤٥) وكان من رأى المعاصرين أن عودة السيادة المصرية على هذه الجهات من شأنه أن يساعد مساعدة جدية على مكافحة الرق والنخاسة (١٤٦) وفضلا عن ذلك فقد كان من رأى اسماعيل أن استعادة مصوع تمكنه من انشاء مواصلات سهلة سريعة بين جزئى السودان الأوسط والشرقى وينمى التجارة المشروعة نتيجة لفتح هذه المنافذ الهامة عـــلى البحر الأحمر (١٤٧) وكذلك كانت هرر من أسواق الرقيق ذات الأهمية إذ يحضر اليها الجلابون الرقيق من الحبشة وبلاد الجالا والأقاليم المتاخمة لبحيرة فكتوريا وكانت هرر تصدر الرقيق الى الساحل الصومالى لنقله من موانى بربرة وتاجورة وزيلع الى بلاد العرب وكان الرأى السائد أن اخضاع هذه السلطنة يقضى على نشاط تجارة الرقيق ويفتح البلاد للتجارة المشروعة بفضل مايقيمه المصريون هناك من حكومة منظمة (١٤٨) وكذلك ساءت سمعة زيلع كسوق لتجارة الرقيق على الساحل الصومالى (١٤٩) وكان إستيلاء اسماعيل على زيلع يساعد كثيرا على مكافحة الرقيق فى الساحل الصومالى . (١٥٠)

---

(١٤٤) Lejean 168

(١٤٥) Munzinger 127.

(١٤٦) Munzinger 300-301, Rivoyre 24.

(١٤٧) Aff. Etr. Egypte (34) Garnier à Tastu.21.10.1864.

(١٤٨) انظر الوقائع المصرية رقم ٦٧٤ (٥ – ٣ – ١٨٧٦) .
F.O.78 / 3188. No 113 (Confid) Cairo 11.11.75.

(١٤٩) F O.84 / 1305. Jeddah 10. 12 1869. also Parl. Sess. Bapers. Class B. Enclos. No 116. Report on the Slave Trade.. (1870), p. 93.

(١٥٠) Staat-Archiv. (Gen Cons. 1875). No 18 polit. Alex. 4. 7. 75.

وبدأ اسماعيل فى تنفيذ خطته خطوة فخطوة فحصل من الباب العالى على قائم مقاميتى سواكن ومصوع فى مايو ١٨٦٥ وبمقتضى فرمان الوراثة الصلبية فى مايو من العام التالى صار الحكم وراثيا فيهما بما فى ذلك توابعهما والملحقات وكانت هذه تمتد من رأس علبة فى الشمال الى راحيتا فى الجنوب وأرسل اسماعيل لامتلاك هذه الجهات جعفر مظهر باشا الذى قام بجولة على طول ساحل البحر الأحمر حتى مضيق باب المندب (١٥١) وفى عام ١٨٦٦ استولت مصر على جميع شاطىء خليج عدن الجنوبى من بربرة الى رأس غردافوى على اعتبار أنها ذات حق فى امتلاك هذا الساحل بمقتضى الفرمانات الصادرة فى عامى ١٨٦٥ و ١٨٦٦ (١٥٢) وفى نوفمبر ١٨٦٧ عين عبد القادر باشا حاكما على سواحل افريقية الشرقية وغادر جمالى باشا السويس الى مصوع فى ست بواخر وارسلت قوات عسكرية لتعزيز الحاميات المصرية فى سواكن ومصوع، وكان السبب فى ذلك خوف اسماعيل من أن تتعرض حقوق السيادة المصرية فى هذه البقاع للضياع نتيجة لأرسال الانجليز حملة تأديبية ضد الحبشة (١٥٣) إذ تطايرت الأشاعات فى ذلك الحين بأن الانجليز لا يقصدون من وراء حملتهم تأديب ثيودورس ملك الحبشة على ايداعه السجن القنصل الانجليزى فى بلاده وأعضاء البعثة الذين قدموا اليه للوساطة فى أمر خلاصه فحسب بل كانوا يريدون الى جانب ذلك -كما اتصل بعلم الخديوى- احتلال بعض بلاد ثيودورس إن لم يكن كلها، بل لقد كانوا يهدفون الى الاستيلاء على جزيرة مصوع كذلك على أن يعقب هذا كله احتلال مصر ذاتها. (١٥٤) ولكن الانجليز مالبثوا أن أكدوا للخديو أنهم لا يريدون

---

(١٥١) عابدين • محفظة ٣ شيس ٧ نمرة الحفظ ٤٥ (مصوع وسواكن) بدون تاريخ •

(١٥٢) F·O 78/ 3186. (Confid) Printed for The use of F.O 18. 7. 1871.

(١٥٣)

(١٥٤) Aff. Etr. Egypte (43). No 3 Suez 17 9.67. No 50 Alex. 29.9.67. also .Corresp. .Resp. Abyss No 839. Cairo. 1. 12. 67.

احتلال الحبشة وانسحبت حملتهم بعـد أن حققت الغرض الذى أرسلت من أجله . وفى السنوات القليلة التالية عمل الخديو على تدعيم حقوق السيادة عـلى ساحل البحر الأحمر حتى مضيق باب المندب وعلى بلاد الصومال حتى مصب نهر الجوبا فأرسل جمـالى باشا مع الأسطول المصرى الى مياه بلهار وبربرة (١٨٧٠) وعين ممتاز باشا فى الوقت نفسه حاكما على جميع الشاطىء الأفريقى من السويس الى رأس غردافوى بما فى ذلك بلهار وبربرة (١٥٥) . وفى العام التالى (١٨٧١) عين ڤرنر منزنجر Werner Munzinger حاكما على مصوع واشتملت التعليمات الصادرة اليه عـلى احتلال اقليم بوغوص (أوسنهيت) (١٥٦) بين التاكة ومصوع إذ يساعد ذلك على مكافحة تجارة الرقيق كما يؤدى الى تدعيم السيطرة المصرية على السودان الشرقى (١٥٧) فاستولى منزنجر على اقليم بوغوص فى عام ١٨٧٢ ثم عين فى فبراير ١٨٧٣ حاكما على السودان الشرقى من سواكن فى الشمال الى راحيتا فى الجنوب بما فى ذلك أيضا اقليمى بوغوص والتاكة (١٥٨) وقام منزنجر برحلة تفتيشية على الساحل الصومالى وقدم عنها تقريرا ضافيـا جاء فيــه أنه لنشر ألوية السلام فى هذه البقاع وللقضاء على تجارة الرقيق لامندوحة عن أن تعمل مصر على تأييد سلطانها فى بلاد الصومال حتى رأس غردافوى (١٥٩) وكان من أثر هذا التقرير أن أرسل الخديو اسماعيل رضوان

---

(١٥٥) F. O. 78 / 3186. Letter from The Political Resident at Aden 18. 8,1870. Enclosed in Letter from India Office 7. 11.1780. also Sabry 392.

(١٥٦) Abdin, Amer. vol VI. No 118. Alex 21.8. 72 P 249.

(١٥٧) Munzinger 300-1, Myres 55, 158-9, Lejean 56.

(١٥٨) Abdin. Corres/ Franç. 73/5. f 12203 Ministére de La Guerre. Caire 9.2.1873 (Stone).

(١٥٩) Abdin. Corresp. franç 73/5. f. 20902. (Berbera-Assab —Aoussa) Par Werner Munzinger (1874)

باشا لمراقبة الساحل الصومالى وبخاصة عند مينائى تاجورة وبربرة [١٦٠] وفى العام التالى (١٨ يوليو ١٨٧٥) حصل اسماعيل من الباب العالى على زيلع وكان من رأى بيردسلى Beardsley القنصل الأمريكى فى مصر أن الاستيلاء على زيلع وضع ساحل البحر الأحمر الأفريقى برمته تحت السيادة المصرية [١٦١] لأن زيلع حتى ذلك الحين كانت تخضع لسيادة تركيا مباشرة ؛ ومهد الاستيلاء على زيلع لأرسال القوات المصرية لفتح سلطنة هرر فقد قرر اسماعيل حتى يقضى على أحد أسواق الرقيق الهامة فى افريقية الشرقية أن يرسل محمد رؤوف باشا على رأس حملة لفتح هرر فاتخذت الحملة زيلع قاعدة لأعمالها وغادرتها القوات المصرية فى سبتمبر ١٨٧٥ وفى أقل من شهر دخل رؤوف مدينة هرر (١١ اكتوبر) وكان سلطانها عبد الشكور قد عرض التسليم على رؤوف قبل أن تسقط عاصمة ملكه وأجابه رؤوف إلى رغبته [١٦٢] وتخلى عبد الشكور عن لقب السلطنة وسلم تسليما رسميا مطلقا لحكومة الخديوى وهكذا استندت مصر فى سيادتها على هرر ـ التى كانت سلطنة مستقلة ولم يكن لتركيا ادعاءات عليها الى حقوق الفتح وتنازل سلطانها رسميا عن ملكه للخديوية المصرية [١٦٣] بل لقد كان كل ما يرجوه عبد الشكور بعد هذا التنازل أن يحصل على الحكم الوراثى فى إمارته تحت السيادة المصرية [١٦٤] وهكذا استطاعت مصر حتى عام

---

(١٦٠) Ibid. f. 2 901 Palais d'Abdin 3 10. 74. Ismail a Munzinger.

(١٦١) Abdin Amer. vol X No 337 Cairo 17. 7. 75

(١٦٢) عابدين ـ محفظة ٣ شميس ٣ عرة الحفظ ٢ الامير محمد بن على بن عبد الشكور أمير هرر إلى رؤوف باشا فى ٥ رمضان ١٢٩٢ (٥ ـ ١٠ ـ ١٨٧٥) .

(١٦٣) Staat. Archiv (Gen Cons, 1875) No 39 Pol. Cairo 8.11. 75. Enclos. Copie de la Circulaire addressée par le Ministre des Aff Etr. Egyptien, Caire 8. 11.75

(١٦٤) عابدين ، محفظة ٣ شميس ٣ . نمره الحفظ ٢ عبد الشكور الى رؤوف باشا فى ٧ رمضان ١٢٩٢ .

١٨٧٥ أن تبسط نفوذها على طول ساحل البحر الأحمر الأفريقى وبفتح هرر انضم اليها جزء كبير من بلاد الصومال وكان الخديو بفضل هذا التوسع نفسه فى بلاد الصومال يرى أن حقوق السيادة المصرية لاتقف عند رأس غردافوى أو رأس حافون جنوبيه وإنما تشمل كل ساحل الصومال الشرقى حتى مصب نهرجوبا (١٦٥) ولذلك فلم يكد (غوردون) يقترح وهو على رأس الحكومة فى مديرية أو مأمورية خط الاستواء فتح طريق التجارة المشروعة من منطقة البحيرات الى الساحل الشرقى كخطوة ضرورية للقضاء على الرق والنخاسة حتى أرسل الخديوى ماكيلوب باشا M'c Killop مع قوة غادرت السويس فى طريقها الى نهرجوبا فوصلت الى مصب هذا النهر فى منتصف أكتوبر ١٨٧٥ وعند ماحال هبوب الرياح بشدة دون إنزال الجنود الى البر تابعت الحملة سيرها الى قسمايو جنوبى المصب بقليل ولكن ماكيلوب وجد فى قسمايو حامية من زنجبار تحتل هذه الجهات فاحتج سلطان زنجبار بتحريض من الانجليز على اعتداء المصريين على حقوقه (١٦٦) وتدخل القنصل الانجليزى فى مصر لدى السلطات المصرية وإزاء ذلك اضطر الخديو الى اصدار أمره الى ماكيلوب بالانسحاب من الجوبا فى ديسمبر ١٨٧٥ (١٦٧)

وكان لسياسة التوسع هذه فى السودان الشرقى على طول ساحل البحر الاحمر وفى بلاد الصومال عدة نتائج ذلك بأن هذا التوسع كان من الاسباب المباشرة التى أفضت الى قيام الحرب بين الحبشة ومصر كما أفضى الى اثارة مسألة السيادة برمتها على نحو أدى الى اعتراف انجلترة نهائيا بحقوق مصر فى السيادة على السودان الشرقى وساحل البحر الاحمر الافريقى والساحل الصومالى الشمالى

---

(١٦٥) F.O. 78 / 3188 (Confid) No.116. Cairo.4. 11. 75

(١٦٦) Chaillé-Long 313-14

(١٦٧) F.O.78/3188. Teleg to Dr Kirk (Zanzibar) 5.12. 75.

حتى رأس حافون وعند اختتام هذه الصفحة المجيدة من تاريخ البلاد فى عهد عاهلها العظيم الخديوى إسماعيل كانت حقوق السيادة قد تأيدت نهائياً على السودان بأجمعه أى بقسميه الأوسط والشرقى لا عن طريق ما كانت تخوله الفرمانات من هذه الحقوق أو بحق الفتح فحسب بل باعتراف الدول كذلك وفى مقدمتها بريطانيا العظمى .

وترجع أسباب الحرب الحبشية فى الأصل إلى عهد محمد على ذلك بأن الوالى الكبير ظل يحاول منذ دخلت الأقاليم السودانية إنشاء الصلات الودية مع الأحباش وما فتىء يعمل جاهداً على فتح طرق التجارة المشروعة مع بلادهم غير أنهم أصروا على مناصبته العداء فأقاموا فى دار ولكيت بين نهر ستيت أحد فروع العطبره والقلابات دولة حاجزة وضعوا على رأسها المك نمر صاحب حريق شندى الذى ذهب ضحيته غيلة وغدرا الأمير إسماعيل بن محمد على(١٦٨) وظل نمر — كما ظل ابنه من بعده — يغير على السودانيين فى الجهات المجاورة بمساعدة الأحباش ، وحاول عبثاً كل من عباس ومحمد سعيد وضع حد لهذه الاعتداءات حتى إذا توفى ود نمر وطلب النمراب الصفح من إسماعيل أجابهم العاهل العظيم إلى رغبتهم عام ١٨٦٥ . ولكن الأحباش الذين كان ملكهم ثيودورس يبغى أن ينزل بالمصريين والسودانيين هزيمة نكراء ظلوا يغيرون على الحدود ويحرقون القرى وينهبون المواشى والأرزاق ويسترقون السودانيين وساء ثيودورس أن تكون سواكن ومصوع — وهما ميناءا الحبشه — فى حوزة الأتراك(١٦٩). وكان يريد إلى جانب إزالة كل أثر للترك من ساحل البحر الأحمر الشرقى (١٧٠) أن يحتل القلابات ويخضع سنار ذاتها للسلطانه(١٧١)

---

(١٦٨) Robinson (Nimr) p 113

(١٦٩) Markham. 74.

(١٧٠) Corresp. Resp Abyss No 265 Emfras 12 11. 56. Plowden to Clarendon.

(١٧١) Staat. Archiv.. (Gen. Cons. 1856). No.31 — 2007. Alex . 18. 11. 56.

وعندما خلفه يوحنا عام ١٨٦٨ زادت العلاقات سوءا لأن يوحنا أراد انتزاع سواكن ومصوع من أيدى المصريين . ولما احتل المصريون بوغوص طلب يوحنا أن تعيد إليه الحكومة المصرية تلك الموانى والأقاليم التى ادعى أنها كانت ملكا للحبشة من قديم الزمن فى التاكة والسودان الشرقى وعلى ساحل البحر الأحمر ، وبذلك تحدى سلطان المصريين على هذه البلاد ونازعهم حقوق سيادتهم عليها (١٧٢). وفى عام ١٨٧٣ أعلن الحبشان أن إقليم البوغوص كان ملكا لهم قبل أن تحتله مصر ثم جددوا إدعاءاتهم على جميع ساحل البحر الأحمر الغربى (١٧٣) وكذلك تكررت إغاراتهم على أقاليم السودان الشرقية وهددوا فى عام ١٨٧٥ باجتياز الحدود المصرية والزحف على بوغوص نفسها فكتب القنصل الأمريكى فى مصر أن غرض الحبشان من ذلك لم يكن النهب فحسب بل كانوا يهدفون إلى امتلاك البوغوص وإيصال حدودهم إلى ساحل البحر الأحمر (١٧٤) . وعندئذ لم يعد هناك مناص من قيام الحرب بين مصر والحبشة لرد اعتداءات الحبشان على حقوق السيادة المصرية ومنعهم من الإغارة على الأهلين فى السودان الشرقى واضطر الخديو إسماعيل بعد أن فشل كل مابذله من المساعى لتجنب الاصطدام مع الحبشة إلى امتشاق الحسام ضد يوحنا (١٧٥) .

وقد أعد الخديو لتأديب يوحنا حملتين إحداهما بقيادة الضابط السويدى الذى التحق بخدمة الحكومة المصرية الكولونيل أرندروب Arendrup وغرضها مهاجمة يوحنا من الشمال ، والثانية بقيادة منزنجر للزحف على إقليم العيسى الواقع بين الحبشة والأملاك المصرية فى تاجورا . ولكن كلتا الحملتين

(١٧٢) Abdin. Corresp. franç. 9/1. f. 12930. Resumé de Barrot Bey (1873).

(١٧٣) Staat-Archiv. Rapports de Constple. 1873. (XII 99). No. 8 — c. Cons. 24. 1. 73.

(١٧٤) Abdin-Amer. vol XI. No. 364. Cairo 29. 9. 75.

(١٧٥) Staat Archiv. (Gen Cons. 1875) No. 26 Pol. Alex 41. 8 75 ; also Abdin Corresp. franç. 9 / 1. f. 202908. Extrait d'une lettre. (15. 9. 75).

أخفقتا فى المهمة التى وكلت إليهما فانهزم أرندروب فى موقعة جندت فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٥ بينما قتل منزنجر غيلة قبل ذلك بيومين اثنين وهو فى طريقه إلى أرض العيسى [١٧٦]، فاضطر الخديو إلى إرسال حملة أخرى بقيادة راتب باشا فى ديسمبر ١٨٧٥ وكانت حملة ناجحة انتصر فيها راتب باشا على الحبشان بعد قتال عنيف فى معركة قرع فى ٩ مارس ١٨٧٦ . وفى ١٣ مارس أرسل يوحنا يعرض الصلح على القائد المنتصر ويدعى أنه ما كان يريد الحرب قط بل إنه يجهل السبب الذى دعا الخديو إلى منازلته [١٧٧]، ثم طلب عقد الهدنة على الفور تمهيداً لسلم دائم مع الحكومة المصرية [١٧٨] وقد أجيب ملتمسه . وبعد خمسة أيام بدأ يوحنا انسحابه إلى عدوة وانسحب المصريون بدورهم إلى مصوع إثر ذلك وجرت مفاوضات لتسوية العلاقات بين مصر والحبشة . وهكذا خرجت مصر من هذا النضال محتفظة بجميع أقاليمها فى السودان الشرقى وبلاد الصومال وعلى طول ساحل البحر الأحمر وتأيدت حقوق السيادة التى كانت لها على هذه الأقاليم بأكملها [١٧٩] .

— ٦ —

وكان للسياسة التى اتبعها العاهل العظيم فى السودان الشرقى وعلى ساحل البحر الأحمر الأفريقى وانتهت بالحرب الحبشية من جهة وبإرسال حملة الجوبا من ناحية أخرى أعظم الأثر فى عرض مسألة السيادة برمتها على بساط البحث وكانت إنجلترا أكثر الدول اهتماما بتحديد دائرة هذه السيادة . ومع أنها خشيت أن يبسط المصريون سيادتهم على زنجبار فتدخلت لإرغامهم على الإنسحاب من الجوبا ، إلا أنها ما كانت تتردد قط فى الإعتراف بحقوق مصر الكاملة فى السيادة على السودان الشرقى وجميع الأقاليم الممتدة على ساحل البحر الأحمر

(١٧٦) Shukry 265 — 266.

(١٧٧) Abdin. Amer. vol XII No. 9 Cairo 1. 6. 76. Farman to Fish p 32.

(١٧٨) Abdin. Corresp. franç. 9/1. f. 12950 Caire 1. 6. 76.

(١٧٩) F. O. 78 / 3189. India Office. News Report from Aden 9. 6. 1876.

حتى رأس حافون أى إلى الدرجة العاشرة تقريبا من خطوط العرض الشمالية مع بقاء مصر تابعة لتركيا . وكان يدعو انجلترا وقتذاك إلى الإعتراف بهذه السيادة تقرير الحقوق الشرعية لأصحابها ، وكذلك اعتقاد ساستها أن خضوع هذه الجهات لنفوذ الحكومة الخديوية من شأنه أن يفتح الموانى الواقعة على ساحل البحر الأحمر وخليج عدن للتجارة المشروعة ويساعد على مكافحة الرق والنخاسة والقضاء على تجارة الرقيق قضاء مبرماً .

وكان الإنجليز والفرنسيون والطليان قد حاولوا قبل أن يبسط إسماعيل نفوذه على السودان الشرقى وساحل البحر الأحمر الإفريقى أن ينتزعوا لأنفسهم حقوقا فى هذه الجهات ضاربين عرض الأفق بحقوق السيادة التى كانت لتركيا على أقاليم بعيدة عنها بحيث لا تستطيع أن توطد بها أقدامها . فأنشأت فرنسا قنصلية لها فى مصوع عام ١٨٤١ (١٨٠) وحذت انجلترا حذوها بعد سبعة أعوام تقريباً (١٨١) . وفى السنوات التالية استمتع باروني Barroni الفرنسى وبلودين Plowden الإنجليزى بنفوذ عظيم بين الأهالى فى سواكن ومصوع والسودان الشرقى حتى إقليم البوغوص (١٨٢) ، واستطاعت فرنسا أن تبسط فى الستينات من القرن الماضى نوعاً من «الحماية» على بوغوص (١٨٣) كما حاولت إنجلترا أن تمد نفوذها إلى الأقاليم الواقعة جنوبى مصوع ، فعقدت مع السلطان محمد والى تاجورة معاهدة فى أغسطس ١٨٤٠ نالت بمقتضاها جزيرة موسى ، وفى سبتمبر عقدت معاهدة أخرى مع شيخ زيلع نالت بها جزيرة أرباط وذلك على الرغم من أن تاجورة وزيلع كلتيهما كانتا تابعتين للدولة العثمانية (١٨٤) . وفى مارس ١٨٦٢ اشترى الفرنسيون أبوك Obok من شيخ راحيتا وكانت راحيتا تابعة

---

(١٨٠) Lejean 168.

(١٨١) Markham. 59.

(١٨٢) Corresp. Resp. Abyss. No. 386. Dr Beke to Stanely 22. 11. 67 p 733.

(١٨٣) Lejean. 145 , Junker 105 et seq.

(١٨٤) Sabry 393.

لتركيا كذلك [١٨٥] وفى عام ١٨٧٠ اشترى الطليان عصب من القبائل الضاربة حول زيلع وهكذا اعتدى المرة بعد المرة على ما كان لتركيا من حقوق السيادة على هذه الأقاليم منذ أزمان بعيدة[١٨٦] .

وكانت هذه الإعتداءات المتكررة من الأسباب التى دعت الخديو إسماعيل إلى بذل كل ما وسعه من جهد لصيانة حقوق السيادة الشرعية على السودان الشرقى وساحل البحر الأحمر وقد شاهدنا كيف كللت جهوده بالنجاح فى السنوات العشر التالية (١٨٦٦ - ١٨٧٦) وكان الخديو يستند إلى ما كانت تخوله إياه الفرمانات الصادرة إليه فى عامى ١٨٦٥ و١٨٦٦ من حقوق السيادة على السودان الشرقى وعلى طول ساحل البحر الأحمر إلى ما وراء باب المندب وكذلك الشاطىء الصومالى الشمالى بما فى ذلك مينائى بلهار وبربره والشاطىء الشرقى إلى رأس غردافوى [١٨٧] . وفى ٨ أكتوبر ١٨٦٧ قدم جعفر مظهر باشا تقريراً إلى إسماعيل وضحت فيه بجلاء حقوق السيادة المصرية على الشاطىء الإفريقى الشرقى من السويس إلى رأس غردافوى عدا ميناء زيلع وحده [١٨٨] وفى يونيو ١٨٧٠ بسط شريف باشا هذه الحقوق فى رسالة إلى القنصل الإنجليزى بمصر وهو الكولونيل ستانتون Stanton فقال إن سيادة مصر تشمل ساحل البحر الأحمر الغربى بأكمله ثم بلاد الصومال لأن هذه الجهات من « ملحقات سواكن ومصوع » [١٨٩].

وقد سلم الإنجليز فى آخر الأمر بهذه الحقوق الشرعية فذكر سفيرهم فى الآستانة السير هنرى أليوت Elliot عند الحديث عن الوسائل المجدية فى سبيل القضاء على تجارة الرقيق أن الإعتراف بحقوق مصر ـ ذات التبعية التركية ـ

---

(١٨٥) Abdin Corresp. franç. 73 / 1 F 12016 (Memo Sur Obock).

(١٨٦) Shukry 242

(١٨٧) F. O. 78 / 3186 (Confid) Printed for the Use of F. O. (18. 7. 1871); Cocheris 266.

(١٨٨) عابدين ـ محفظة ٣ شمبس ٧ نمرة الحفظ ٥ ٤ (مصوع وسواكن) بدون تاريخ

(١٨٩) F. O. 78 / 3186 No. 60 Alex 3. 6. 70. Copy of a Desp. from Sherif Pasha 1. 6. 70.

فى السيادة على ساحل البحر الأحمر الغربى وشواطىء خليج عدن الجنوبية من شأنه أن يساعد على مكافحة الرق والنخاسة (١٩٠) كما أيد الكولونيل ستانتون للغرض نفسه احتلال بربرة بالقوات المصرية (١٩١) وفى أبريل ١٨٧٦ أظهر الإنجليز استعدادهم للإعتراف بحقوق مصر — مع تبعيتها لتركيا — فى السيادة على جميع الشاطىء الصومالى (١٩٢) وكانت إنجلترة بعد حوادث حملة الجوبا والحرب الحبشية تريد أن تحدد بوضوح ما كان لمصر من سلطة شرعية على الساحل الصومالى وتبغى أن تقف هذه السلطة عند رأس غردافوى ؛ ولكنها طلبت ثمناً للإعتراف بهذا الحق أن يفتح الخديو موانى زيلع وبلهار وبربرة وتاجورة للتجارة الحرة فبدأت من ذلك الحين تلك المفاوضات التى انتهت بعقد معاهدة ٧ سبتمبر ١٨٧٧ بين مصر وانجلترة تعترف بسيادة مصر على هذه الأقاليم حتى رأس حافون بدلا من رأس غردافوى . وقد رفض الخديو فى بادىء الأمر أن يقف سلطان السيادة المصرية عند رأس غردافوى وقال إن حقوق هذه السيادة تشمل بلاد الصومال حتى نهر الجوبا جنوباً كما رفض أن يعلن أن موانى زيلع وبلهار وبربرة وتاجورة مفتوحة للتجارة الحرة لأن عدم تحصيل أية رسوم على المتاجر التى ترد إلى هذه الموانى يسبب له خسارة فادحة بينما تدفع الخزانة المصرية لتركيا جزية سنوية نظير بقاء هذه الموانى فى حوزة مصر (١٩٣) . بيد أن انجلترة رفضت من جانبها الإعتراف بحقوق السيادة على نهر جوبا . وفى مارس سنة ١٨٧٧ وافقت على أن تشمل السيادة المصرية الإقليم الواقع بين رأس غردافوى ورأس جافون (١٩٤) ؛ كما وافقت على أن يحصّل الخديو رسوماً معتدلة فى زيلع

---

(١٩٠) F. O. 78 / 3187. Therapia 13. 11. 1873. Elliot to Granville.

(١٩١) F. O. 78/3188. Memo. Affairs of the Somali Coast. Calcutta 1875

(١٩٢) F. O. 78/3189. No. 127. Cairo 7. 4. 1876. Stanton to Derby.

(١٩٣) F. O. 78 / 3189. No 127. Cairo 7. 4. 1876.; No 237. Alex 8. 8. 1876. Cookson to Derby.

(١٩٤) F. O. 78 / 3189. India Office 28. 3. 1877. To the Under Secretary of State F. O.

وبربرة وسائر المواني على الساحل الصومالى ماعدا بلهار وبربرة اللتين وافق الخديو على إعلان أنهما من الموانى الحرة (١٩٥) وتعهدت الحكومة المصرية بأن تبذل أقصى جهودها لوقف تجارة الرقيق فى الجهات الواقعة بين بربرة ورأس حافون (١٩٦). وطبقاً لهذه القواعد أبرم فى ٧ سبتمبر ١٨٧٧ بين مصر وانجلترة اتفاق « بشأن اعتراف حكومة صاحبة الجلالة بحقوق صاحب السمو (الخديو اسماعيل باشا) الشرعية تحت سيادة الباب العالى على الساحل الصومالى حتى رأس غردافوى » (١٩٧)

وعلى هذا النحو أيد الإنجليز وجهة النظر المصرية التى بسطها شريف باشا فى رسالته إلى الكولونيل ستانتون فى يونية ١٨٧٠ وهى أن بلاد الصومال إنما تؤلف جزءا من الملحقات التى كانت لقائمقاميتى سواكن ومصوع . ولم يكن اعتراف الانجليز بذلك فى معاهدة ٧ سبتمبر ١٨٧٧ إلا تقريراً لذلك الوضع الدولى الذى كان للسيادة المصرية على جميع أقطار السودان الشرقى التى امتدت على طول ساحل البحر الأحمر الغربى من رأس علبة فى الشمال إلى رأس حافون فى الجنوب وذلك بمقتضى الفرمانات التى صدرت بإعطاء إسماعيل سواكن ومصوع وزيلع فى سنوات ١٨٦٥ و١٨٦٦ و ١٨٧٥ ، بحكم ما كان للباب العالى من حق السيادة على هذه البقاع جميعها ، وهى حقوق شرعية اعترفت بها الدول ولم تتعرض لمناقشتها فى وقت من الأوقات . فإذا أضفنا إلى ذلك أن الحكم فى السودان الأوسط كان قد أعطى كذلك لمحمد على كجزء من التسوية التى وضعت للمسألة المصرية فى عامى ١٨٤٠ و ١٨٤١ ثم أصبح وراثيا بمقتضى فرمان الوراثة الصلبية الذى صدر لإسماعيل فى ٢٧ مايو ١٨٦٦ « كتوابع وملحقات » لولايته الوراثية لتبين لنا كيف أن حقوق السيادة التى

(١٩٥) F. O. 78 / 3189 No. 41. Cairo 21. 2. 1877. Vivian to Derby.

(١٩٦) F.O. 78 / 3189. No. 279. Alex 7. 9. 1877.

(١٩٧) F. O. 78 / 3189. No. 279. Enclos. Convention of September 7th 1877.

كانت لمصر على السودان بشطريه الشرقى والأوسط إنما هى حقوق شرعية قانونية أقرتها الدول واعترفت بها . وعلى ضوء هذه الاعتبارات تحتل معاهدة ٧ سبتمبر ١٨٨٧ مكانة ممتازة لأن هذه المعاهدة كانت بمثابة آخر الخطوات التى اتخذت لتأييد هذه الحقوق بصفة نهائية حاسمة .

— ٧ —

وقد ارتبطت المفاوضات التى أسفرت عن إبرام معاهدة ٧ سبتمبر بمفاوضات أخرى كانت تدور فى الوقت نفسه بين انجلترا ومصر من أجل الاتفاق على الوسائل الفعالة للقضاء على تجارة الرقيق فى السودانين الشرقى والأوسط وفى الأقاليم المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن [(١٩٨)] وكانت انجلترة منذ عام ١٨٧٣ تضغط على الخديو إسماعيل حتى يعقد معها معاهدة تحدد مدة معينة لأبطال تلك التجارة الشائنة نهائياً فى مصر والسودان ؛ إذ أنه على الرغم من الجهود الجبارة التى كان يبذلها الخديو اسماعيل للقضاء على هذه التجارة ظلت انجلترة تبغى المزيد من تلك الجهود ذلك بأن الحكومة الإنجليزية كانت تحت ضغط شديد من ناحية الرأى العام فى بلادها نتيجة للنشاط الذى أبدته جمعية مكافحة الرق Anti Slavery Society [(١٩٩)] وكان الخديو يدرك أنه من المتعذر تحديد وقت معين لألغاء تجارة الرقيق إلغاء تاما وأن هذا الإلغاء يقتضى وقتاً ليس بالقصير ، ولكن الحكومة الإنجليزية أصرت على ضرورة إبطال تلك التجارة نهائياً من مصر خلال سبع سنوات ومن السودان والملحقات المصرية خلال اثنتى عشرة سنة وعلى هذا الأساس أبرمت معاهدة إلغاء تجارة الرقيق فى ٤ أغسطس ١٨٧٧ [(٢٠٠)]

وكان عقد هذه المعاهدة عملا خالياً من الحكمة ولم تكن تستدعيه أية

---

(١٩٨) Shukry, 276.

(١٩٩) F. O 84 / 1371. Draft (S. T.) No. 6. F. O. 2. 4. 1870.

(٢٠٠) Shukry. 275 — 278.

ضرورة إذ كان السبب الذى أشعل ثورة محمد أحمد المهدى [٢٠١] وأدى بطريق غير مباشر إلى ضياع السودان ومنذ البداية كان من رأى غوردون الذى عين حكمداراً على السودان لتنفيذ المعاهدة والقضاء على تجارة الرقيق ومطاردة الجلابين والنخاسين فى ربوع السودان الشاسعة وأرجائه الفسيحه أن الخديو لن يستطيع تنفيذ معاهدته مع انجلترة [٢٠٢] بل إن غوردون كان يعتقد أن الإنجليز أرغموا الخديو على عقد هذه المعاهدة [٢٠٣] وبعد إبرامها بست سنوات كتب الكولونيل ستيوارت Stewart فى تقريره المشهور أنه من المستحيل أن يتوقع إنسان زوال الرق فى عام ١٨٨٩ وأن مشكلة عويصة كمشكلة تجارة الرقيق من المتعذر معالجتها بعقد المعاهدات [٢٠٤] وكان مبعث الخطر من تلك المعاهدة أن تضطر مصر إلى اتخاذ إجراءات متطرفة بعيدة عن الحكمة حتى تتمكن من تنفيذ نصوصها وهذا ما حدث فعلا إذ بدأ غوردون عمله كحكمدار للسودان بمطاردة تجار الرقيق مطاردة عنيفة لا هوادة فيها وكان من أثر هذه المطاردة أن انتشر العصيان واشتعلت الثورات فى كل مكان وبدأت العمليات العسكرية الواسعة لإخمادها وبخاصة فى دارفور وبحر الغزال والكردفان ولم يكن غوردون موفقاً فى حكومته هذه المرة على خلاف ما حدث أيام أن كان مأموراً لمديرية خط الاستواء فقد ارتكب عدة أخطاء منها أنه عزل عدداً كبيراً من الموظفين المصريين واستبدل بهم جماعة من الأوربيين إذ عين فى شهر واحد (يوليو ١٨٧٨) أربعة عشر أوربياً [٢٠٥] مما أدى إلى إشعال ثورة المهدى بعد أقل من ثلاثة أعوام [٢٠٦] وكذلك اجتهد فى تسوىء سمعة

---

(٢٠١) Biovés. 179

(٢٠٢) F. O 84 / 1511 (S T.) No 7 (Confid) Cairo 23. 3. 1878.

(٢٠٣) F. O. 84/1511 (S. T.) No 8 Cairo 29. 3. 1879

(٢٠٤) Blue Book. Egypt No. 11 (1883) Report of Colonel Stewart. p 24.

(٢٠٥) F. O. 48 / 1511 (S. T) No. 29. Alex 13. 7. 1878.

(٢٠٦) Slatin 55 — 56.

المصريين فى السودان فألصق بالموظفين منهم تهمة اللصوصية [٢٠٧] وقربه اليه طائفة من السودانيين أساءوا استخدام السلطة التى خولهم إياها فساموا الأهلين صنوف العذاب وظلوا يتجرون سراً فى الرقيق [٢٠٨] فتذمر السودانيون من هذه الحكومة وأخذ هذا التذمر يقوى يوما بعد يوم سيما وقد عمد غوردون إلى تعيين طائفة من الحكام الأوربيين فى دارفور وبحر الغزال ومديرية خط الاستواء مما أثار الشعور الدينى لدى الأهلين . وقد اشتط هؤلاء الحكام فى مطاردة تجار الرقيق فكان هؤلاء التجار قوام الثورة فى دارفور وبحر الغزال بنوع خاص . ومع أن غوردون قضى بعد جهود شاقة على هذه الثورات بين ١٨٧٧ و١٨٧٩ إلا أن جذوتها لم تنطفىء وظل تجار الرقيق يتربصون بالحكومة الفرص [٢٠٩] وقد واتتهم على عجل إذ عزل إسماعيل العظيم من الخديوية فى يونية ١٨٧٩ وغادر غوردون السودان فى يوليو فظهر ضعف حكومة الخرطوم على أثر ذلك واضحاً للعيان .

ولعله مما زاد الموقف فى السودان حرجاً أن الحكومة الإنجليزية خشيت أن يؤدى عزل إسماعيل وسفر غوردون إلى إهمال معاهدة إلغاء تجارة الرقيق وقلة الاكتراث بتنفيذها فأبدت مخاوفها للخديو محمد توفيق باشا فسارع إلى إرسال تعليمات مشددة إلى محمد رؤوف الذى خلف غوردون فى منصب الحكمدارية حتى يبذل كل مالديه من جهد فى سبيل القضاء على تلك التجارة الشائنة وسلم الخديو صورة من هذه التعليمات إلى السير ادوارد مالت Malet القنصل الإنجليزى فى مارس ١٨٨٠ [٢١٠] وفضلا عن ذلك فقد أبلغ

---

(٢٠٧) Hill 349.

(٢٠٨) Gessi. 193, 202 — 3, 206.

(٢٠٩) Shukry 312 — 313.

(٢١٠) F. O. 48/1572 (S. T.) No. 6. Cairo 20. 3. 1880. Enclos. Lettre de S. A le Khedive à S. E. le Gour. Gen. du Soudan 3. Rabi Akhar 1297 (15. 3. 80).

رؤوف أنه بصفته حكمداراً للسودان مسؤول أمام الخديو إذا أخفق فى مهمته واستعادت تجارة الرقيق نشاطها السابق (٢١١) وإزاء هذه الأوامر والتحذيرات الصريحة لم يسع رؤوف سوى إبقاء الحكام الأوربيين فى مراكزهم وإصدار التعليمات القاطعة إلى جميع المديرين والموظفين حتى يسيروا فى سياسة « الألغاء » فى غير تراخ أو إبطاء (٢١٢) ورغم ذلك فلم يستطع رؤوف التغلب على تجار الرقيق بل لقد عجزت الحكومة عن إنشاء الإدارة القوية الصالحة فى السودان . وفى عام ١٨٨١ كانت البلاد تغلى مراجلها سخطاً على سياسة الحكومة فى إلغاء الاتجار بالرقيق وعلى فداحة الأعباء المالية التى كانت تثقل كاهل الأهلين وتشدد الحكومة فى جمع الضرائب . لذلك كله لم يكد يظهر محمد أحمد المهدى حتى التف الأهلون حوله ينشدون الراحة النفسية فى تعاليم هذا الفقيه كما أقبل تجار الرقيق من كل حدب وصوب يشدون أزره عساه يقود الثورة ضد الحكم المصرى فى السودان (٢١٣) أما رؤوف فقد أخفق فى إخماد حركة المهدى ولم تستطع الحكومة الخديوية بالقاهرة أن تبعث إليه بالإمدادات اللازمة بسبب ثورة العرابيين فى مصر وعدم اهتمام العرابيين بأمر الثورة المستفحلة فى السودان فترك رؤوف وشأنه دون أية تعليمات بل ودون أن تأتيه النجدة من القاهرة (٢١٤) . وفى فبراير ١٨٨٢ استدعى رؤوف وفى إبريل من العام نفسه كانت الثورة قد نشبت فى سنار (٢١٥) ثم سقطت الأبيض فى أيدى المهديين فى يناير ١٨٨٣ وفشلت المحاولات التى بذلتها الحكومة المصرية

---

(٢١١) F. O. 84 / 1572. (S. T.) No. 4 Cairo 17. 3. 80. Malet to Granville.

(٢١٢) F. O. 84 /1572. (S. T.) No. 33. Cairo 19. / 10. 80. Enclos. Ministère de la Guerre. Trad. d'une lettre par Geigler pacha 20. 9. 80.

(٢١٣) Staat-Archiv. (Gen Cons. 1881.) No. 108. Cairo 17. 9. 1881. Enclos Khartoum. 15. 8. 81.

(٢١٤) Sartorius 47.

(٢١٥) Buchta 20.

لقمع الثورة فى بداية عهد الاحتلال البريطانى فلقى هكس باشا Hicks حتفه وأبيد جيشه فى موقعة شيكان (نوفمبر ١٨٨٣) وذلك لعدم اتخاذ الاستعدادات الكافية لنجاح حملته [٢١٦] فقوى سلطان المهديين بعد ذلك واستولوا على دارفور وبحر الغزال كما أشعل عثمان دقنة الثورة فى السودان الشرقى وأطبق الدراويش على أمين باشا فى مديرية خط الاستواء وانقطع اتصاله بالعالم الخارجى ولم يبق من جند الحكومه غير بعض الحاميات الصغيرة المبعثرة هنا وهناك حتى أصبح سلطان الحكومة مهدداً بالزوال وفى هذه الأثناء قررت انجلترة إخلاء السودان .

— ٨ —

واتخذت إنجلترا حيال السودان فى الشهور القليلة التى تلت احتلالها القطر المصرى موقفاً ينطوى على الحيطة والحذر فأرادت قبل كل شىء أن تقف على حقيقة أحواله وتمسكت بما أسمته عدم الرغبة فى التدخل فى شؤونه [٢١٧] واقتصرت على إبلاغ حكومة الخديو كل ما يأتيها من معلومات عن تطور الحوادث فى تلك الجهات ، ولذلك فلم يكد يمضى شهر واحد على الإحتلال حتى أوفدت إلى السودان الكولونيل ستيوارت Stewart للوقوف على سير الأمور هناك بعد اشتعال ثورة المهدى فقدم ستوارت تقريرين بأبحاثه الأول من الخرطوم فى ٩ فبراير ١٨٨٣ [٢١٨] وقد نال هذا التقرير شهرة واسعة ، والثانى من مصوع عن السودان الشرقى فى ٨ أبريل ١٨٨٣ وقد أبلغ القنصل البريطانى العام فى مصر السير إدوارد مالت هذين التقريرين إلى شريف باشا فى مايو ويوليو من العام نفسه [٢١٩] وفى الوقت ذاته أصدرت الحكومة الإنجليزية تعليماتها إلى

(٢١٦) Morley. vol III. p 3.

(٢١٧) Ibid p III.

(٢١٨) lue Book- Egypt No. 11 (1883) Report of Stewart. Khartoum. 9. 2. 83.

(٢١٩) Blue Book. Egypt No. 22 (1883.) Enclos. in No. 15. Malet to Cherif Pasha 16. 5. '83., and Cherif to Malet.

سفيرها في الآستانة اللورد دفرين Dfuferin في ٣ نوفمبر ١٨٨٢ حتى يضع تقريرا ضافيا عما يراه من ضروب التنظيم اللازم لإنشاء حكومة صالحة موطدة في مصر بعد حوادث الثورة العرابية ولم يكد يمضي على وصوله أقل من ثلاثة شهور حتى وضع في ٦ فبراير ١٨٨٣ تقريره المشهور وقد تحدث فيه عن السودان (٢٢٠) وفيما عدا ذلك لم تتدخل الحكومة الإنجليزية في شيء يتعلق بتلك البلاد.

ومما هو جدير بالملاحظة أن الكولونيل ستيوارت واللورد دفرين لم يكن من رأيهما فيما قدماه من تقارير أن تترك مصر ممتلكاتها في السودان رغم الثورة المنتشرة في ربوعه وهزائم قواتها العسكرية على أيدي الدراويش. فقد تناول تقرير ستيوارت (تقرير ٩ نوفمبر) الأسباب التي أدت إلى قيام هذه الثورة وما يلزم من إصلاحات حاسمة سريعة لتوطيد سلطان الحكومة في الأقاليم القليلة التي بقيت في حوزتها ؛ أما اللورد دفرين فكل ما أشار به إنما هو الإعتراف بالأمر الواقع وذلك بأن تتخلى مصر عن دارفور وربما عن جزء من كردفان مكتفية بحفظ سلطتها في إقليمي الخرطوم وسنار أي الأجزا التي مازالت حتى ذلك الحين في حوزتها ؛ بل لقد كان دفرين ضد فكرة الإخلاء ويعتبرها أمراً يتعارض مع مصلحة مصر فلا تقبله حكومتها. قال اللورد « ويميل بعض الناس إلى أن يشيروا على مصر بأن تتخلى عن السودان نهائياً وأن تترك سائر أملاكها في تلك الجهات غير أنه من غير المتوقع أن تقبل سياسة كهذه إذ أن استيلاءها على جهات النيل السفلى يجعلها تميل بطبيعتها إلى الإستيلاء على جميع الجهات التي يخترقها مجراه وإذا أدركنا أن هذه البلاد لو أصلحت تربتها تعطي محصولات وافرة من القطان وقصب السكر لما بقي بعد ذلك محل للعجب من أن مصر

Caire 20 5. 83 also ibid No. 64 Malet to Granville. Enclos. Malet to Cherif. Cairo. 21. 7. 83.

(٢٢٠) أنظر الوقائع المصرية (ترجمة التقرير) أعداد (١٦١٩ — ١٦٥٣)
Dufferin. pp 106 — 225.

لاتميل إلى التخلى عنها ». ويقول السير أوكلاند كلفن Auckland Colvin أن دفرين عند ماكتب تقريره كان الرأى السائد أن مصر لن توافق على سياسة من قواعدها إخلاء السودان (٢٢١) وقد أدركت الحكومة الإنجليزية هذه الحقيقة ولذلك فإنه عندما قررت الحكومة المصرية إرسال الجنرال هيكس Hicks لقتال المهدى فى السودان امتنعت وزارة غلادستون عن التدخل فى هذا الشأن (٢٢٢) وذلك على الرغم من أن كلا من الكولونيل ستيوارت واللورد دفرين كانا يعتبران إرسال هيكس دون إتمام الإستعدادات اللازمة من عسكرية وغيرها ضرباً من « الجنون » (٢٢٣) وكان من أثر هذه السياسة السلبية ـ على حد قول كرومر فيما بعد ـ أن أصيب هيكس وجيشه بالهزيمة النكراء فى شيكان (٢٢٤)

على أنه كان من أثر هذه الهزيمة أن نبذ غلادستون تلك السياسة السلبية وتقدم إلى الحكومة المصرية يشير عليها بإخلاء السودان بحيث تنتهى حدودها الجنوبية عند وادى حلفا وكان ذلك فى نوفمبر ١٨٨٣ (٢٢٥) وكانت هذه « النصيحة » منشأ الأزمة التى أودت بوزارة شريف باشا . ذلك بأن الوزراء المصريين ـ كما توقع دفرين من قبل ـ « كانوا مصممين على الإحتفاظ بالخرطوم وفتح الطريق بين سواكن وبربر » ، وفضلا عن ذلك فقد كانوا يرون التمسك بسنار ضروريا لإرسال الإمدادات منها إلى الخرطوم (٢٢٦) وأصرت الحكومة الإنجليزية من جانبها على أن تتخلى مصر عن جميع الأراضى الواقعة جنوبى

---

(٢٢١) Colvin 36.

(٢٢٢) Russell (Ruin). p 34. Inclos. in No. 80. Cairo, 18. 8. 83 Malet to Hicks.

(٢٢٣) Morley vol III. p 111.

(٢٢٤) Cromer. vol I. p 366.

(٢٢٥) Fitzmaurice. vol I. 319 — 320.; Russell. op. cit. 39. quoting No. 92 F. O. 20. 11. 83. Granville to Baring.

(٢٢٦) Russell. op. cit. 42. quoting No. 102. Cairo 23. 11 83. Baring to Granville.

أسوان أو على الأقل وادى حلفا (٢٢٧) ولكن شريف مالبث أن قدم إلى بارنج ـ القنصل الإنجليزى العام فى مصر منذ سبتمبر ـ مذكرة بوجهة النظر المصرية جاء فيها أن حكومته لا يمكنها أن توافق على التخلى عن أراض لاغنى عنها قط لضمان سلامة مصر وحياتها ؛ وفى مذكرة أخرى بتاريخ ٢ يناير ١٨٨٤ أظهر شريف استعداده لأن يعيد السودان الشرقى وموانى البحر الأحمر إلى السلطان العثمانى وأن يركز كل جهوده للاحتفاظ بوادى النيل حتى الخرطوم جنوباً (٢٢٨) . ولكن دون جدوى . بل إن وزير الخارجية الإنجليزية اللورد جرانفيل مالبث أن أبرق إلى السير إفلن بارنج فى ٤ يناير بما يفيد استعداد الحكومة الإنجليزية لتعيين وزراء انجليز إذا تعذر وجود مصريين يقبلون تنفيذ أوامر الخديو تحت إرشاد الإنجليز (٢٢٩) وهو أمر غير متوقع فى نظر اللورد جرانفيل وعندئذ لم يجد شريف مناصا من الاستقالة فاستطاع الإنجليز تنفيذ سياسة الإخلاء ووقع اختيارهم على الجنرال غوردون للقيام بهذه المهمة وتم لهم ما أرادوا بعد أن بذل غوردون نفسه حياته ثمنا لذلك (٢٣٠) .

ونجم عن إخلاء السودان أن قوى شأن الدراويش فظلوا يهاجمون الحدود المصرية مهاجمة عنيفة فى عهد الخليفة عبدالله التعايشى وعاد الرق فى « أملاك » التعايشى سيرته الأولى وازدادت مكافحة الاتجار فى الرقيق صعوبة نظراً لانتشار هذه التجارة الشائنة (٢٣١) ولذلك كان من الضرورى أن تعمل انجلترة على استرجاع السودان ومواجهة المسئوليات التى حرصت على تفاديها

---

(٢٢٧) Cromer II. 379 — 380.

(٢٢٨) Cromer II. 380 — 381.

(٢٢٩) Blue Book. Egypt No 1. (1884) No 210 Granville o Baring F. O. 4. 1 1884.

(٢٣٠) Hake pp. XXXVI — XLI.

(٢٣١) Blue Book Egypt No. 3 (1891) Report on the Administration . pp 3, 16.

يوم غادر هيكس باشا القاهرة بحملته المشئومة إلى كردفان [٢٣٢] رغبة فى تأمين الحدود المصرية والقضاء على تجارة الرقيق .

وفضلا عن ذلك فقد كان هناك مايجعل العمل لاسترجاع السودان أمراً لامحيد عنه إذ استقامت أحوال مصر المالية وصار لها جيش مدرب على الأساليب الحديثة واطمأن الإنجليز إلى مركزهم فى مصر بعد ما أدخلوه على الإدارة المصرية من ضروب الإصلاح حتى أنهم منذ عام ١٨٨٧ تقريباً أخذت نفوسهم تمتلىء ثقة باستقرار الأوضاع القائمة فى مصر سيما بعد ما أسفرت عنه بعثة السير درموند وولف Drummond Wolff فى تركيا ومصر تلك البعثة التى كانت تهدف إلى عقد اتفاق بشأن جلاء الإنجليز عن القطر المصرى ، وقد استطاع وولف أن يعقد مع الباب العالى اتفاقين أولهما فى ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥ وثانيهما فى ٢٢ مايو ١٨٨٧ على أساس أن انجلترة لايسعها أن تترك مصر والسودان نهباً للفوضى ومسرحا لاختلال النظام . وكان عقد هذين الاتفاقين بمثابة اعتراف من الباب العالى باستمرار الاحتلال الإنجليزى لمصر مادام الإنجليز لايطمئنون إلى استقرار أحوالها وإلى قيام حكومة منظمة موطدة ترعى شؤونها [٢٣٣] ولم يقلل من قيمة هذين الاتفاقين أن الباب العالى رفض أن يصادق عليهما . ومهما يكن من شىء فقد شرع الإنجليز منذ اطمأنوا إلى استقرار الأوضاع فى مصر يعملون على استرجاع السودان سيما وقد أخذت الدول الأخرى تنشط لاقتطاع أجزاء منه. على أنه مما يجدر ذكره فى هذا المقام أن التعليمات التى أصدرها اللورد سولسبرى Salisbury إلى السير درموند وولف فى ٧ أغسطس ١٨٨٥ كانت تشمل الإعتراف ببقاء السيادة العثمانية على مصر كاملة بحكم المعاهدات والإتفاقات الدولية كما كانت تعترف ببقاء هذه السيادة على السودان رغم إخلائه وقد تأيد الإعتراف بالسيادة العثمانية المصرية على

(٢٣٢) Delebecque 71 ; Allen 186.

(٢٣٣) Cromer II. 392.

السودان فى اتفاق ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥ عند ما كان الغرض من هذا الإتفاق ـ على حد قول أوكلند كلفن(٢٣٤) ـ أن تحمل تركيا عبء «تحطيم الخليفة التعايشى» لأنه كان من المنتظر أن تطلب تركيا من مصر أن تقوم بتحمل هذا العبء بدلا عنها

وقد اعترف درموند وولف فى مفاوضاته مع الغازى أحمد مختار باشا القوميسير العثمانى فى مصر ببقاء السيادة العثمانية المصرية على السودان (٢٣٥) وعلى أساس هذا الإعتراف بالحقوق التى استمدتها مصر من الفرمانات العثمانية لبسط سيادتها على تلك الأقطار استطاع الإنجليز أن يتبعوا إزاء السودان سياسة متناقضة. فبينما كانوا يحاولون رد عدوان بعض الدول التى تطمع فى اقتطاع أجزاء من جنوبيه زاعمة أن تلك الأصقاع لم تكن ملكا لأحد أو أرضا فضاء يستطيع أن يستحوذ عليها من يشاء res nullius ، كانوا فى الوقت نفسه يحاولون أن يتخذوا من استمرار حقوق مصر فى السيادة على السودان رغم إخلائه تكأة يستندون إليها فى عقد اتفاقات مع بعض الدول الأخرى لتقسيم الممتلكات المصرية ذاتها فى السودان الشرقى وعلى طول الساحل الصومالى. وقد كانت هذه السياسة من أهم الأسباب التى دعت الإنجليز إلى أن يوطدوا العزم على استرجاع السودان ذلك بأن الإيطاليين منذ احتلالهم عصب شرعوا فى الأعوام العشرة التالية بين ١٨٧٠ و ١٨٨٠ يوسعون دائرة نفوذهم فاحتلوا مصوع فى فبراير ١٨٨٥ وأخذت ممتلكاتهم تمتد على طول الساحل الصومالى الشرقى حتى مصب نهر جوبا عام ١٨٨٩؛ وقد حدث ذلك كله منذ يوليو ١٨٨١ رغم احتجاج الحكومة المصرية بأن حقوق السيادة العثمانية تشمل جميع الساحل الغربى للبحر الأحمر (٢٣٦) ولم يقف الطليان عند هذا الحد بل إنهم احتلوا بوغوص فى السودان الشرقى حتى أصبحوا يهددون

---

(٢٣٤) Colvin 150.
(٢٣٥) Colvin 151.
(٢٣٦) Cocheris 383 — 384 .

كسلا. غير أن هذا التوسع من جانبهم ما عتم أن أثار اعتراضات شتى من جانب الإنجليز الذين احتجوا بأن كسلا من الأملاك المصرية بل إن السودان بأجمعه ملك لخديو مصر وأن ما للباب العالى من حقوق السيادة يشمل الساحل الغربى للبحر الأحمر. ورغم ذلك فقد سلم الإنجليز للطليان فى اتفاقات أبرموها معهم فى ٢٤ مارس و ١٩ أبريل ١٨٩١ ثم فى ٢٥ مايو ١٨٩٤ (٢٣٧) باحتلال كسلا مؤقتا دون مساس بما لمصر من حقوق السيادة على هذا الإقليم كما أعطوهم منطقة نفوذ واسعة تشمل هرر وأوجادن وشبه الجزيرة الواقعة عند رأس عردافوى وفى نظير ذلك تبقى للإنجليز الأراضى الممتدة حول مينائى زيلع وبربرة، وكانت انجلترة قد بدأت تبسط نفوذها على ساحل الصومال الشمالى وتضمه إلى أملاكها منذ ١٨٨٤ فاحتلت زيلع وبربرة ضاربة عرض الأفق بتلك المعاهدة التى عقدتها مع الخديوى إسماعيل فى ٧ سبتمبر ١٨٧٧. وفى يوليو ١٨٩٤ هاجم الطليان كسلا واحتلوها ولكن الأحباش مالبثوا أن هزموهم فى آخر عام ١٨٩٥ وبداية العام الذى يليه كما سحق منليك قوات القائد الإيطالى الكولونيل براتيرى Baratieri فى عدوة فى أول مارس ١٨٩٦ (٢٣٨) وأحاط الدراويش بمراكز الطليان فى كسلا وكرروا الهجوم عليها فرأت الحكومة الإيطالية أن يقوم الإنجليز بعمل عسكرى يحول نشاط الأحباش إلى جهات أخرى حتى يخف الضغط الواقع على كسلا (٢٣٩). وقد استجاب الإنجليز لرجاء الحكومة الإيطالية وقرروا فى ١٢ مارس إعادة احتلال دنقله غير أن كرومر عاب على حكومته أنها اتخذت هذا القرار « فى عجلة بلغت الغاية فى شدتها » دون تفكير من جانبها فى الصعوبات المالية والعسكرية التى كان من الواجب تذليلها

(٢٣٧) Journal Officiel. Documents Parlementaires (1894). Annexe No. 653; also Hertslet. The Map of Africa by Treaties p. 669.

(٢٣٨) Gleichen. 326 — 27.

(٢٣٩) Colvin. 261.

قبل أن تعلن الحكومة عزمها على إرسال الحملة إلى السودان [٢٤٠] . ولكن صدور هذا القرار كان راجعاً إلى أسباب أخرى ؛ فقد اجتمع لدى الإنجليز من الأدلة ما يقطع بأن الأحباش لم يستطيعوا الإنتصار فى عدوة إلا بفضل الذخائر والأسلحة التى كانت تأتيهم من مصادر روسية وفرنسية [٢٤١] ويرجح أن المصادر الفرنسية أمدت الدراويش أنفسهم بالأسلحة كذلك وكان هناك ما يدل على أن مفاوضات قد بدأت بين الفرنسيين والأحباش عقب الانتصار الباهر الذى أحرزه منليك فى عدوة وأن هذه المفاوضات أسفرت عن اتفاق الفريقين على أن يجهز الفرنسيون حملة تزحف من مراكزهم فى السودان الغربى صوب السودان الأوسط لترفع العلم المثلث الألوان على ضفاف النيل الأبيض ، بينما يزحف الأحباش بدورهم من جهة الشرق حتى يتقابلوا مع الفرنسيين فى فاشودة ومن ثم يعمل الفريقان على توطيد سلطانهما فى جميع ربوع السودان [٢٤٢] والقضاء على حقوق السيادة المصرية فى تلك الأصقاع .

وقد خشيت انجلترة أن ينفذ الفرنسيون خطتهم إذ أنها كانت قد أبرمت فى يوليو ١٨٩٠ اتفاقا مع ألمانيا لتعيين المناطق الاستعمارية لكل من الدولتين على ساحل افريقية الشرقى واحتفظت لنفسها فى هذا الاتفاق بجميع حوض النيل الأعلى حتى الحدود المصرية وكانت تعتبر هذه المنطقة أرضاً لا يملكها أحد أو شيئاً لا صاحب له res nullius إذ أنه لم يذكر فى الاتفاق أن انجلترة تحتفظ بالمنطقة المشار إليها نيابة عن السلطان العثمانى أو الخديو وكلاهما صاحب السيادة الشرعية على هذا الجزء من حوض النيل رغم إخلاء السودان [٢٤٣] وفى ١٤ مايو ١٨٩٤ عقدت انجلترة معاهدة أخرى مع ولاية الكنغو

(٢٤٠) Cromer II. 83.
(٢٤١) Churchill. 100, 312.
(٢٤٢) Dicey 474.
(٢٤٣) Freycinet. 398.

البلجيكية تنازلت لها بمقتضاها عن الأراضي الممتدة على شاطئ النيل الأيسر من بحيرة البرت إلى فاشودة دون أن يكون لها حق فى هذا التنازل وقد احتجت فرنسا على ذلك وأعلنت أن هذا الاتفاق يناقض المعاهدات الدولية ولذا تعتبره ملغى لاوجود له. وفى ١٤ أغسطس ١٨٩٤ استطاعت الحكومة الفرنسية أن تعقد مع ولاية الكنغو اتفاقا نالت بمقتضاه منطقة نفوذ تصل إلى مشارف بحر الغزال وتشمل جزءا من الأقليم الذى تنازلت عنه انجلترة لحكومة الكنغو (٢٤٤) فارتكبت بهذا العمل نفس الخطأ الذى وقعت فيه انجلترة وشرعت فرنسا إثر هذا الاتفاق تحاول بسط سلطانها على تلك الأصقاع فأسست مركزاً فى زميو Zemio واتخذت العدة لإرسال حملة إلى النيل الأعلى ولم تنجح احتجاجات الانجليز وتهديداتهم فى أثناء فرنسا عن عزمها. وفى ٢٥ يونيو ١٨٩٦ غادر الكابتن مرشان Marchand لوانجو على رأس حملة وجهتها فاشودة فبلغها ورفع عليها العلم الفرنسى فى ١٠ يونيو ١٨٩٨ بعد سفر طويل شاق. وفى أغسطس اشتبك مع الدراويش وانتصر عليهم فى معركة كبيرة ثم أخذ يفاوض رؤساء الشلوك والدنكا والنوير لادخال هذه الشعوب تحت الحماية الفرنسية. وفى ٣ سبتمبر ١٨٩٨ عقد معاهدة مع السلطان عبد الفاضل «الملك العظيم» وضعت بمقتضاها بلاد الشلك الواقعة على شاطئ النيل الأبيض الغربى تحت حماية فرنسا ولم يبق غير التصديق على تلك المعاهدة من جانب الحكومة الفرنسية (٢٤٦) على أن انجلترة التى قررت احتلال دنقلة منذ مارس ١٨٩٦ كانت قد أرسلت سردار الجيش المصرى السير هربرت كتشنر Kitchener على رأس جيش يتألف من ١٧٦٠٠ جندى — على أقل تقدير — من المصريين والسودانيين و ٨٢٠٠ من البريطانيين (٢٤٧)

---

(٢٤٤) Pensa. 331.

(٢٤٥) Cocheris. 431.

(٢٤٦) Emily. 138 — 9.

(٢٤٧) Arthur 231 .

هذا عدا قوات البدو غير النظامية وعددها ٢٥٠٠ وقد بدأت هذه القوات سيرها فى مايو ١٨٩٨ وفى أثناء اشتباك مرشان مع الدراويش جنوبى فاشودة كانت دنقلة قد سقطت فى قبضة كتشنر (٧ أغسطس) وبعد أسبوعين بدأ الزحف على أم درمان وفى ٢ سبتمبر أصيب الخليفة بهزيمة ساحقة فى معركة أم درمان(٢٤٨) وأمر كتشنر بهدم قبة المهدى قبل متابعة الزحف إلى فاشودة حتى أصبح على مقربة منها فأرسل على الفور كتاباً إلى مرشان أبلغه فيه نبأ انتصاره على الدراويش واستيلائه على الخرطوم كما أشار إلى ما وصل إلى علمه عن طريق أحد الدراويش من أن جماعة من الأوربيين قد احتلوا فاشودة. وفى اليوم التالى أجابه مرشان بعد أن هنأه على انتصاره بأن قواته احتلت إقليم بحر الغزال بناء على أوامر حكومته حتى مشرع الرق وإلى ملتقى بحر الغزال ببحر الجبل وكذلك بلاد الشلك على شاطىء النيل الغربى حتى فاشودة التى دخلها يوم ١٠ يوليو الماضى كما نقل إليه خبر المعاهدة التى عقدها مع عبد الفاضل (٢٤٩) وكان مرشان يبغى من إرسال هذه الأخبار إلى كتشنر تعزيز الادعاءات الفرنسية على فاشودة مستنداً فى ذلك إلى حقوق الفتح والمعاهدة مع الوطنيين. ولكن كتشنر أصر على أن فاشودة من الأملاك المصرية وأن أوامر السلطان العثمانى وأوامر الخديو تلزمه باحتلالها ولذلك فأنه لا يجد مندوحة من الاحتجاج باسميهما ضد احتلال مرشان لهذا الموقع إذ « أن هذه البلاد كانت دائما من ممتلكات تركيا وأنه لهذا السبب يطلب إلى مرشان إخلاءها وتسليمها فوراً » ولم يقف كتشنر عند هذا الحد بل هدد مرشان بأنه أشد منه قوة وأعز نفرا وأنه يستطيع إذا شاء — مادام سيد الموقف — أن يرغمه « على الاعتراف بحقوق الباب العالى » (٢٥٠). على أن الأنجليز والفرنسيين فى فاشودة استطاعوا تفادى الاصطدام إذ كان مرشان يشعر بأنه لاقدرة له

---

(٢٤٨) Arthur 237 ; Churchill 309 — 311.

(٢٤٩) Emily 151 — 152.

(٢٥٠) Ibid. p 156.

على الاشتباك بقواته الضئيلة مع جيش كبير كجيش السردار . لذلك نشأت بين الفريقين علاقات احترام وصداقة ورفع العلم المصرى على فاشودة إلى جانب العلم الفرنسى (٢٥١) غير أن العلاقات بين لندن وباريس كانت فى حالة توتر شديد حتى كادت الحرب تنشب بين الدولتين لولا أن فرنسا كانت إذ ذاك على غير استعداد للاشتباك فى قتال قد يعود عليها وعلى مستعمراتها بأوخم العواقب لذلك أذعن وزير خارجية فرنسا دلكاسيه Delcassé للأمر الواقع وبعد مفاوضات مع اللورد سولسبرى صدرت الأوامر إلى مرشان بالانسحاب من فاشودة وتم ذلك فى ١١ ديسمبر ١٨٩٨ (٢٥٢)

ووجه الأهمية فى حادث فاشودة أن حقوق مصر فى السيادة على السودان قد تأيدت بشكل يقضى على كل ادعاء من جانب الدول التى كان من رأيها محاولة اقتطاع أجزاء منه بحجة أن إخلاء المصريين للسودان بعد اشتعال ثورة المهدى قد ترك هذه البلاد أو على الأقل شطراً كبيراً منها أرضاً خالية لا يملكها أحد res nullius وأن لكل وافد عليها الحق فى امتلاكها مادام ذلك فى مقدوره وكانت فرنسا كما مر بنا على رأس الدعاة إلى هذه النظرية والعاملين على نشرها ، تلك النظرية التى عبر عنها دلكاسيه بقوله فى إحدى برقياته إلى سفير دولته فى لندن بتاريخ ٤ أكتوبر ١٨٩٨ (٢٥٣) « إنه لمن العسير عليه أن يعتقد أن فى احتلال فاشودة أى اعتداء على أرض مصرية إذ أن مصر عملا بنصيحة انجلترة قد أخلت منذ عهد بعيد مديرياتها السودانية القديمة وبخاصة مديرية خط الاستواء وبحر الغزال » لذلك عمد المصريون فى حادث فاشودة إلى تقرير حقوقهم فى السيادة على السودان كما أصدر البريطانيون من جانبهم كثيراً من التصريحات تعترف بهذه الحقوق على نحو قاطع .

---

(٢٥١) Giffen 34,. Churchill 317, 321.

(٢٥٢) Cocheris. 466 — 467 : Emily 205.

(٢٥٣) Documents Diplomatiques. No. 24 M. Delcassè à m. de Courcel 4. 10. 1898. p 18 .

قال الوزير المصرى بطرس باشا غالى فى ٩ أكتوبر ١٨٩٨ رداً على مذكرة من اللورد كرومر « لم يبعد عن نظر حكومة سمو الخديو كما تعرف سعادتكم استرجاع مديريات السودان لأن هذه الأقاليم بالنسبة لمصر هى ينبوع حياتها ولأن مصر لم ترغم على الانسحاب منها إلا بسبب وجود قوات متفوقة على قواتها بيد أن عدم استعادة وادى النيل الذى كاف مصر تضحيات جسيمة يفقد استرجاع السودان كل قيمة ، ولما كانت الحكومة الخديوية تعرف أن مسألة فاشودة موضع مفاوضات سياسية فى الوقت الحاضر بين انجلترة وفرنسا كلفتنى أن أرجو سعادتكم أن تتوسطوا لدى اللورد سولسبرى كى يتم الإعتراف بحقوق مصر الثابتة وتعاد إليها تلك المديريات جميعها التى كانت تحتلها عند قيام ثورة محمد أحمد (٢٥٤)

وجاء فى كتاب اللورد سولسبرى إلى السفير الإنجليزى فى باريس بتاريخ ٥ أكتوبر ١٨٩٨ « صحيح أن مصر قد تأثرت حقوقها فى امتلاك شاطىء النيل بسبب نجاح المهدى فأضحت هذه الحقوق معطلة مؤقتاً ولكنها منذ انتصار المصريين على الدراويش لم تعد موضع نزاع أو مناقشة » وفى حديثه مع كورسل Courcel السفير الفرنسى فى لندن فى ١٢ أكتوبر حرص سولسبرى على أن يبرز بجلاء أن وادى النيل كان وما يزال ملكا لمصر وأن كل اعتداء على هذه الحقوق من جانب المهدى قد انتهى بفضل هزيمة الدراويش فى أم درمان وفى ٢٢ أكتوبر ألقى اللورد روزبرى خطاباً فى برث Perth جاء فيه « إنما نحن نعمل الآن كى نعيد إلى مصر أرضاً تملكها مصر نفسها طبقاً لتصريحات جميع الحكومات الفرنسية المتعاقبة » وقال اللورد كمبرلى Kimberley فى الحفل الذى أقيم فى ١٤ نوفمبر لتكريم كتشنر قائد الحملة التى استرجعت السودان إن إخلاء فاشوده ليس فيه امتهان لكرامة فرنسا لأن الحكومة الفرنسية نفسها أعلنت « أن هذه الأراضى المتنازع عليها إنما هى ملك لمصر » (٢٥٥)

---

(٢٥٤) Crabités 229; Cocheris 477.

(٢٥٥) Cocheris. 477, 483.

— ٩ —

وقد صدرت هذه التصريحات من جانب الساسة الإنجليز وقت أن كانت تتخذ العدة لوضع نظام للحكم فى الأقطار التى استرجعتها مصر بمعاونة البريطانيين إذ لم تكد تمضى أيام قلائل على إخلاء فاشودة حتى كان اللورد كرومر بالنيابة عن الحكومة الإنجليزية وبطرس غالى باشا عن الحكومة المصرية قد وقعا وفاقاً بين الحكومتين « بشأن إدارة السودان فى المستقبل » وذلك فى ١٩ يناير ١٨٩٩ (٢٥٦) وقد انعقد رأى المؤرخين على أن اللورد كرومر كان صاحب اليد الطولى فى عقد هذا الوفاق (٢٥٧) وقد كتب كرومر نفسه أنه عند التفكير فى وضع نظام الحكم فى السودان ارتأى أن من الممكن أن يجعل من السودان بلداً لا هو بالمصرى ولا هو بالإنجليزى وإنما بين بين، وكان على السير مالكولم ماكيلريث Malcolm Mc Ilwraith المستشار القضائى منذ ١٨٩٨ أن يترجم هذه الفكرة السياسية - التى كانت بعيدة عن المنطق كل البعد - إلى لغة قانونية (٢٥٨) وكان غرض كرومر من وضع نظام الحكم الثنائى فى السودان أو فيما أسماه « الدولة المولدة » التى أوجدها أن يفسح مجالا لاشتراك بريطانيا فى إدارة بلاد ساهمت فى استعادة فتحها ولم تكن تستطيع أن تنفصل من مسئولية الإشراف على استقرار النظام فيها بعد أن انتزعت لنفسها منذ احتلت مصر فى عام ١٨٨٢ حق الإشراف على استقرار الأمور فى شطر الوادى الشمالى صاحب السيادة على السودان ، أضف إلى ذلك أنه كان يزعجه أن يرى تركيا تلك الدولة التى لم يغير الإحتلال شيئاً من حقوق سيادتها على مصر وملحقاتها ومن بينها السودان ذات شأن - ولو من الناحية النظرية على الأقل - فى تدبير الأمور ببلاد لم تبذل أى جهد عندما فتحها

(٢٥٦) مجلس الشيوخ — ملحق رقم ١ (وفاق بين حكومة جلالة ملك الانجليز وحكومة الجناب العالى خديو مصر بشأن إدارة السودان فى المستقبل . صفحات ٢٢٩ — ٢٣٠

(٢٥٧) Zetland 238; Cocheris 405 — 6.

(٢٥٨) Law. Intr. p. XIII.

محمد علي أولا ولم تساهم بشيء عندما استرجعها المصريون بمعاونة الإنجليز أخيراً هذا إلى أن عودة الحال إلى ما كانت عليه قبل ثورة المهدى تؤدى الى سريان الامتيازات الأجنبية فى السودان بحكم سريانها فى مصر وذلك ما كان الفصل البريطانى يريد أن يحول دون وقوعه بكل وسيلة (٢٥٩) إذ كان كرومر شديد الكراهية لنظام الامتيازات التى كانت تحد من سلطة الحكومة وتعطل « إصلاحاته » سيما وأنه عندما أراد تدبير الأموال اللازمة للأنفاق على الحملة المرسلة إلى دنقلة لم يلبث أن وقع الصدام بينه وبين هذا النظام إذ رفض عضوا صندوق الدين الفرنسى والروسى الموافقة على إقراض الحكومة المصرية حاجتها من المال وأيدتهما المحاكم المختلطة فى موقفهما إزاء الحكومة المصرية (٢٦٠) لذلك كان من الضرورى — على حد قوله — « اختراع وسيلة ما يكون من شأنها اعتبار السودان مصريا بالقدر الذى يحقق احترام المقتضيات السياسية والعدالة دون أن يقيد بريطانيا فى الوقت نفسه بالقيد الذى يمنع الإدارة الحكومية فيه من أن تعرقلها النظم الدولية التى كانت تلازم الوضع السياسى المصرى (٢٦١) » وقد حقق وفاق الحكم الثنائى فى السودان كل ما أراده كرومر

على أن كرومر لم يتعرض فى هذا الوفاق بشيء للمسألة الكبرى مسألة السيادة على السودان ذلك بأنه ما كان يسعه — وهو السياسى الذى اعترف بحقوق تركيا وحقوق مصر فى كل مناسبة وفى أثناء حادث فاشودة القريب بوجه خاص — سوى تقرير هذه الحقوق ولهذا كان من المبادىء التى استرشد بها عند وضع الأسس التى قام عليها وفاق الحكم الثنائى « أن من الواجب اعتبار السودان أرضاً عثمانية ولذلك يجب أن يحكم طبقا للفرمانات الشاهانية على يد الخديو بما له من سلطة بفضل تبعيته للسلطان العثمانى » (٢٦٢) ومن

---

(٢٥٩) Crabités. 174 — 175 ; Cromer II. 112 — 114.

(٢٦٠) Colvin 266.

(٢٦١) Cromer II. 115.

(٢٦٢) Cromer II. 113 — 114.

أجل ذلك كان كل مانصت عليه انجلترة فى هذا الوفاق إنما هو المشاركة فى إدارة السودان مستندة إلى مايخولها إياه حق الفتح بل إن هذا الحق نفسه كان مقيداً إذ أن انجلترا رغم استنادها إليه لم تستطع أن تستمتع بما يخوله الفتح عادة من حقوق السيادة فجاء فى حيثيات الوفاق :

« حيث أن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الإنجليز والجناب العالى الخديوى .

« وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ماهو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة .

« وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانونى الآنف ذكره وفى إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل .

« وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوبية الحاق وادى حلفا وسواكن إداريا بالأقاليم المفتتحة المجاورة لهما .

فلذلك قد صار الاتفاق . . . . . . »

— ١٠ —

وسواء أكان لمصر وبريطانيا أن تبرما هذا الوفاق أو كان هذا الوفاق من الناحيتين القانونية والدولية لاغياً لاوجود له (٢٦٣) فأن حقوق مصر فى السيادة على السودان بأجمعه من الأمور المقررة إذ أنها تستند إلى حق الفتح كما تستند إلى الفرمانات العثمانية التى صدرت بموافقة الدول من أيام محمد على

---

(٢٦٣) Cocheris. 505 — 508.

إلى عباس حلمى الثانى (١٨٤١ - ١٨٩٢) وإلى الاتفاقات الدولية التى تعهدت فيها الدول بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية ونفت عن نفسها تهمة الطمع فى اقتطاع شىء من ممتلكاتها. وليس أدل على وثاقة العلائق بين مصر والسودان من قول رياض باشا « لاينكر إنسان أن النيل هو مصدر الحياة ذاتها لمصر ولما كان النيل هو السودان فأنه مامن إنسان يستطيع نكران حقيقة الأواصر التى تربط بين مصر والســـودان كما تتحد الروح بالجسد وأن دولة تبسط سلطانها على شاطىء النيل لتقبض بكلتا يديها على مصر ذاتها » وقد استرشد محمد على بهذه الحقيقة منذ رسم خطوط السياسة التى أدخلت السودان فى نطاق السيادة المصرية ونجح حفيده العظيم الخديو اسماعيل فى بسط حقوق هذه السيادة على ساحل البحر الأحمر الغربى والساحل الصومالى حتى رأس حافون ولم يسع الدول الأوربية على الرغم من اقتطاع أجزاء من السودان لنفسها عقب ثورة محمد أحمد المهدى إلا أن تعترف بهذه الحقوق وتنأى بجانبها عن أن تمس مالمصر من سيادة على السودان ؟

الوثائق

— ١ —

وفاق

مبرم فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ فيما بين الباب العالى من جهة ودول بريتانيا العظمى واوستريا وبروسيا وروسيامن جهة أخرى متعلقا باعادة السلم فى الشرق

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد فإنه حيث سأل جلالة السلطان جلالة ملكة بريتانيا العظمى وايرلاندة وجلالة ملك أوستريا وهنكاريا والبوهام وجلالة ملك بروسيا وجلالة قيصر الروس مساعدتهم ومعاونتهم فى حالة المصاعب التى ألمت بالباب العالى بسبب الأعمال العدوانية التى أبداها محمد على باشا حاكم مصر ومن مقتضاها تهديد الدولة العثمانية فى حقوقها واستقلالية عرش سلطنتها وبناء على ذلك فقد اجتمع جلالة الملوك البادى ذكرهم وبالنظر لشعاير الولاء الكائنة فيما بينهم وبين الحضرة السلطانية الفخيمة ولما هم ميالون اليه من الرغبة فى حفظ ممالك السلطنة السنية واستقلالها اذ أن فى ذلك ما يوجب استتباب السلام فى أوروبا وقياما بما تعهدوا به بموجب التحريرات المسلمة للباب العالى بواسطة سفرائهم فى الاستانة وتاريخها ٢٧ لوليو سنة ١٨٣٩ ولما كانت رغبتهم جميعا منع سفك الدماء الذى ربما تسببه مداومة الحوادث العدوانية التى انتشرت أخيرا فى سوريا بين حكومة الباشا المشار اليه ورعايا الحضرة السلطانيه الفخيمة لذلك قررت الدول المشار اليها والباب العالى قصد الوصول للغايات المذكورة وجوب تحرير هذا الوفاق بينهم جميعا فعينوا من قبلهم مندوبين مرخصين هم الخ . . . وبعد أن تبادل المرخصون المذكورة الأوراق المؤذنة بانتدابهم لعقد الوفاق فتحقق أنها مستوفاة أصولها قرروا البنود الآتية وأمضوها .

(المادة ١)

حيث اتفقت الحضره السلطانية الفخيمة مع جلالة ملكة بريتانيا العظمى وجلالة ملك أوستريا وهونكاريا والبوهام وجلالة ملك بروسيا وجلالة قيصر روسيا على ما يجب ربطه من شروط الصلح التى أرادت الحضرة السلطانية أن تمنحها الى محمد على باشا وهى تلك الشروط المبينة فى العقد الملصوق بهذا الوفاق تعهدت الدول المشار اليها بان تتصرف بالاتحاد التام فيما بينها وتبذل ما فى وسعها لتقنع محمد على باشا بقبول الصلح المنوه عنه وقد حفظت كل دولة من الدول المشار اليها حقها فى أن تتصرف فى هـذا الامر بما فى امكان كل منها اجراؤه من الوسائط دون الوصول الى الغاية المذكورة .

(المادة ٢)

اذا لم يقبل محمد على باشا اجراء الصلح على الصورة التى يعلنه الباب العالى بها بواسطة جلالة الملوك المشار اليهم يتعهد حينئذ هؤلاء الملوك بأن يتخذوا بناء على طلب الحضرة السلطانية الفخيمة مايتفق عليه من التدابير وما يقررونه بينهم من الاجراءات كى يتحصلوا على تنفيذ هذا الصلح وحيث أن فى هـذه الاثناء طلبت الحضرة الفخيمة السلطانية من حلفائها الملوك المذكورين الإنضمام اليها لمساعدتها على قطع المواصلات بحرا بين مصر وسوريا ومنع ارساليات العساكر والخيول والأسلحة والذخر الحربية على اختلاف أنواعها من احدى هاتين المقاطعتين للاخرى بناء على ذلك تعهد جلالة الملوك البادى ذكرهم باصدار أوامرهم الى قوادهم البحرية فى البحر المتوسط لاجل هذه الغاية وقد وعد جلالتهم فضلا على ما ذكر بأن يعطى

رؤساء أساطيلهم حسب ما لديهم من الوسائط وباسم المحالفة المنوه عنها كافة ما يستطيعونه من أنواع المساعدة لرعايا السلطنة السنية الذين يظهرون صدق أمانتهم وخضوعهم لمليكهم .

(المادة ٣)

واذاوجه محمد على باشا قواته البحرية والبرية نحو الاستانه بعد أن يكون قد رفض الصلح المذكور فالملوك المشار اليهم متفقون اذا مست الحاجة على تلبية طلب الحضرة السلطانية الفخيمة فيدافعون عن عرش سلطنته اذا طلب ذلك منهم بواسطة سفرائهم فى الاستانة فيقومون بالعمل بالاتحاد فيما بينهم لوقاية خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة الدولة العثمانية من كل تعد . ومن المتفق عليه فضلا على ذلك أن القوات التى سترسلها الدول المشار اليها للاماكن المذكورة لاجل الغاية المار ذكرها ستبقى فى تلك الاماكن ما دامت الحضرة السلطانية تريد بقاؤها فيها متى تراءى لجلالة السلطان أن وجودها غير لازم فتسحب حينئذ كل دولة قواتها فترجع جميعها إلى حيث أتت أما فى البحر الاسود واما فى البحر المتوسط .

(المادة ٤)

وقد تقرر بنوع خصوصى أن مساعدة الدول فى العمل المذكور فى البند السابق ومن شأنها وضع خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة السلطنه السنية تحت ملاحظة الدول المشار اليها وقتيا لمقاومة كل تعد يحصل من قبل محمد على باشا لا تعتبر الا كأنها مساعدة غير اعتياديه سمحت بها الدول المشار اليها بناء على طلب السلطنة السنية للدفاع عنها فى الظرف المحكى عنه وحده دون سواه وعلى ذلك قد اتفقت الدول البادى ذكرها بأن اجراءاتها الآنفه الذكر

فى الظروف المبحوث فيه لا تنفى إصالة القاعدة القديمـة التى سنتها السلطنة السنية ومن مقتضاها منع سفن الدول الأجنبية الحربية منذ القديم من الدخول فى مضيق خليج القسطنطينية والطونة وقد أقرت الحضرة السلطانية بموجب هذا الوفاق أنها فيما خلا الظرف المنوه عنه شديدة العزم باستمرار الاجراء بمقتضى القاعدة المذكورة المؤسسة بنوع لا يقبل التغيير لأنها قاعدة قـديمة إتخذتها السلطنة ، وما دام الباب العالى بسلام فلا يقبل أن تدخل ولا سفينة واحدة حربية أجنبية فى مضيق خليج القسطنطينية والطونة وقد أقرت جلالة ملكة بريتانيا العظمى وايرلانده وملك أوستريا وهنكاريا والبوهام وملك بروسيا وقيصر روسيا باحترام عزم الحضرة السلطانية فيما كان مختصا بالقاعدة آنفة الذكر وباتباع الاجراء على مقتضاها.

(المادة ٤)

سيجرى التصديق على هذا الوفاق ويتبادل فى لوندره فى ظرف شهرين أو فى أقرب من ذلك أن أمكن وعلى ذلك أمضى المرخصون هـذا الوفاق وأمهروه بأختامهم .

الامضاءات

بلمرستون . نيومان . بولاو . برناو . شكيب

(عن قاموس الادارة والقضاء : فيليب جلاد . المجلد الخامس)

— ٢ —

عقـــد

مفرد ملصوق بالاتفاق المبرم فى لوندره فى ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ بين دولة بريتانيا العظمى والنمسا وبروسيا وروسيا من جهة والدولة العثمانية من جهة أخرى .

عزمت الحضرة السلطانية الفخيمة على أن تسمح لمحمد على باشا بشروط الصلح الآتية ونقلها اليه .

البند الأول

وعدت الحضرة السلطانية بأن تسمح لمحمد على باشا ثم الى أولاده من صلبه بولاية باشاوية مصر بالتوارث بينهم ووعدت جلالتها أيضا بأن تسمح لمحمد على باشا طول حياته بلقب باشاوية عكا وتوليته قلعتها وبولاية الجهة الجنوبية من سوريا فيبتدىء من رأس النقار على شطوط البحر المتوسط وتمتد من هناك رأسا حتى مصب نهر السيسبان والطرف الشمالى من بحيرة طبرية ثم يمتد طول شاطىء البحيرة المذكورة الغربى وتتبع شط نهر الاردن الايمن وشط نهر الموت العربى ثم تمتد من هناك على خط مستقيم حتى البحر الأحمر فتنتهى الى رأس خليج العقبة الشمالى وتتبع شط هذا الخليج الغربى وشط خليج السويس الغربى حتى السويس على أن الحضرة السلطانيــة فى عرضها ذلك على محمد على باشا تقترح عليه شرطا وهو أن يقبل ما عرضه عليه فى بحر عشرة أيام من اعلانها اليه فى الاسكندرية بواسطة مأمور ترسله جلالتها يسلمه محمد على فى الوقت نفسه التعليمات اللازمة لرؤساء قواته البرية والبحرية بالانجلاء حالا عن بلاد العرب والبلاد المقدسة الواقعة فيها وجزيرة

كندية ومقاطعة أطنه وباقى انحاء الممالك العثمانية غير الداخلة فى التخوم المصرية ولا فى حدود باشاوية عكا المعينة أعلاه .

البند الثانى

وإذا لم يقبل محمد على باشا شروط الصلح المذكورة فى اثناء العشرة أيام المعينه اعلاه فيرجع الباب العالى عما عرضه من تولية الباشا المشار اليه باشاوية عكا ولكنه يبقى ما سمح به له ولورثائه من صلبه بعده من تولية باشاوية مصر بشرط أن يقبل بذلك فى ظرف عشرة أيام أخرى أعنى فى بحر عشرين يوما تبدىء من يوم اعلانه بشروط الصلح وان يسلم لمندوب الباب العالى التعليمات اللازمة القاضية على قواد قواته البرية والبحرية بالانجلاء والدخول فى حدود مصر ومرافئها .

البند الثالث

أما الخراج السنوى الواجب على محمد على باشا تأديته إلى الحضرة السلطانية الفخيمة فيكون بمناسبة الأراضى التى يتحصل على ولايتها على حسب ما يقبله من أحد الشرطين السالف ذكرهما .

البند الرابع

وزد على ذلك فانه من المقرر حتميا أن على كلتا الحالتين أعنى حالة قبول الشرط الأول أو الثانى قبل مضى مهلتى العشرة أيام والعشرين يوما يلتزم محمد على باشا بأن يسلم الاسطول العثمانى بملاحيه وتجهيزاته الكاملة الى المندوب العثمانى المكلف باستلامه ويحضر رؤساء الاساطيل المتحالفة هذا التسليم ومن المقرر أيضا أن ليس لمحمد على باشا فى أى حال من الاحوال أن يحتسب على الباب العالى قيمة ما أنفقه على الاسطول العثمانى من المصاريف طول مدة

اقامته فى المرافىء المصرية ولا أن يخصم هذه المصاريف من الخراج الواجب عليه دفعه .

البند الخامس

ان جميع معاهدات وقوانين الدولة العثمانية تجرى فى مصر وباشاوية عكا المحدودة تخومها اعلاه كما هو جار العمل بها فى كافة انحاء الممالك العثمانيـــة ولـكن الحضره السلطانية الفخيمة تقبل لمجرد قيام محمد على باشا تأدية الخراج فى أوقاته ان يحصل هو وورثائه من بعده باسم السلطنة السنية وبصفة كونهم مندوبين الحضرة السلطانيـة الاموال والضرائب فى كافة المقاطعات المسلمة ولايتها اليهم ، ومن المعلوم فضلا عـــلى ما ذكر بواسطة ما يحصله محمد على وورثاؤه من بعده من الضرائب والأحوال المذكورة انهم يقومون بكافة النفقات اللازمة للادارة المدنية والحربية فى المقاطعات المذكورة .

البند السادس

ولما كانت القوات البرية والبحرية التى يسوغ لباشاويتى مصر وعكا اتخاذها معتبرة جميعها كقوات عثمانية تعد كأنها متخذة لخدمة السلطنة السنية

البند السابع

نعم ان هذا العقد مفرد ولـكنه ذو مفعول ونفوذ كما لو كان مدروجا بالحرف الواحد فى اتفاق هذا اليوم وسيجرى التصديق عليه وتبادل التصديقات بشأنه فى لوندره حال مبادلة التصديق على الوفاق الآنف الذكر . وقد أمضى المرخصون هذا العقد وامهروه بأختامهم بلوندره فى ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠

بالمرستون . نيومان . بولاو . برونو . شكيب

(عن قاموس الادارة والقضاء ـ المجلد الخامس)

—٣—

كتاب وزيرى مقدم إلى محمد على باشا

بتاريخ ٢١ ذى القعده سنة ١٢٥٦ ه الموافق ١٣ فبراير سنة ١٨٤١

ان الحضرة السلطانية الفخيمة راضيه عن اعتنائكم فى تقديم مواجب الخضوع الحقيقية والقيام بفرائض الطاعة لسدتها الملوكية فثبتتكم على ولاية مصر بطريق التوارث وقد اصدرت خطا شريفا حاويا بعض شروط متعلقه بهذا الشأن مرفوقا بوسام وزيرى وطربوش مرصع بالحجارة الكريمة وكل ذلك يرسله اليكم سعادة وكيل العدليه حالا السيد مهيب أفندى من قبل جلالة السلطان المعظم على أن حكمتكم وحسن تدبيركم لا يسمحان لكم قط بأن تتعدوا حدود الخضوع والأمانه اللذان هماينبوغ السعادة فى الدارين اما الباب العالى فله بكم ثقة تامة ولم تكن ست الشروط المحكى عنهابسبب سوء مقاصد نحو سعادتكم ولكن الاحسان العظيم الذى منحتم بتوليتكم مصر بطريقة التوارث كان لابد فيه من اقتراح بعض شروط يتقيد بها وما المقصود من اقتراحها سوى منع المنازعات التى ربما تحدث فى مستقبل مجهول غير معلوم وضمان سعادة أهالى مصر فلم يبق بعد ذلك سببا لشكوى الباب العالى وقلق سعادتكم لا عما خصكم شخصيا ولا عما كان من مختصا بعائلتكم لأن أنواع الخلاف التى دامت زمنا طويلا زالت اليوم والحمد لله بتمامه ولا ريب عندى بأن ما فطرتم عليه من الحكمة يجعلكم أن تقدروا احسانات الحضرة الفخيمة السلطانية نحوكم حق قدرها فتبذلون قصارى جهدكم فى سبيل معرفة هذا الجميل بحيث مع مشيئة الرحمن لا نكون جميعا الا جسدا واحدا فلا يقسمنا عن بعضنا شيء و نشتغل اجلنا فى ظل ظليل الحضرة السلطانية فى خدمة الدين والسلطنة السنية والوطن والامه وأهنيء نفسى بذلك أنا وجميع وزراء الباب العالى تهنئة صادقة . (فيليب جلاد ـ قاموس الادارة والقضاء . المجلد الخامس)

— ٤ —

صورة

الخط الشريف الهمايونى المانح محمد على ولاية مصر بطريق التوارث تحت شروط معلومة

مؤرخ فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الموافق ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٦

رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيدات أمانتكم وصدق عبودتيكم الشاهانية ولمصلحة بابنا العالى فطول اختباركم ومالكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة ادارتها لكم من مدة مديدة لا يترك لنا ريبا بأنكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة فى إدارة شؤن ولايتكم على الحصول من لدنا الشاهانى على حقوق جديدة فى تعطفاتنا الملوكية وثقتنا بكم فتقدرون فى الوقت نفسه إحساناتنا إليكم قدرها وتجتهدون ببث هذه المزايا التى امتزتم بها فى أولادكم وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية المبينة حدودها فى الخريطة المرسومة لكم من لدن صدرنا الأعظم ومنحناكم فضلا على ذلك ولاية مصر بطريق التوراث بالشروط الآتى بيانها : متى خلا منصب الولاية المصرية تعهد الولاية الى من تنتخبه سدتنا الملوكية من أولادكم الذكور وتجرى هذه الطريقة نفسها بحق أولاده وهلم جرا وإذا انقرضت ذريتكم الذكور لا يكون لأولاد نساء عائلتكم الذكور حق أيا كان فى الولاية المذكورة على أن حق التوراث الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقبا أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم ولا حقا فى التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه وجميع أحكام خطنا الشريف الهمايونى الصادر عن كلخانه وكافة القوانين الادارية الجارى العمل بها أو تلك التى سيجرى العمل بموجبها فى

عما لسكنا العثمانية وجميع العهود المعقودة أو التى ستعقد فى مستقبل الايام بين بابنا العالى والدول المتحابة يتبع الاجراء على مقتضاها جميعها فى ولاية مصر أيضا وكل ما هو مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجرى تحصيله باسمنا الملوكى ولكن لا يكون أهالى مصر وهم من بعض رعايا بابنا العالى معرضين للمضار والأموال والضرائب غير القانونية يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة بما يوافق حالة ترتيبها فى سائر الممالك العثمانية وربع الايرادات الناتجة من الرسوم الجماركية ومن باقى الضرائب التى تتحصل فى الديار المصرية يتحصل بتمامه ولا يخصم منه شىء ويؤدى إلى خزينة بابنا العالى العامرة والثلاثة الأرباع الباقية تبقى لولايتكم لتقوم بمصاريف التحصيل والادارة المدنية والجهادية وبنفقات الوالى وبأثمان الغلال الملزومة مصر بتقديمها سنويا إلى البلاد المقدسة مكة والمدينة ويبقى هذا الخراج مستمرا دفعه من الحكومة المصرية بطريقة تأديته المشروحة مدة خمس سنوات تبتدىء من عام ١٢٥٧ أى يوم ١٢ فبراير سنة ١٨٤١ ومن الممكن ترتيب حالة أخرى بشأنهم فى مستقبل الايام تكون أكثر موافقة لحالة مصر المستقبلة ونوع الظروف التى ربما تجد عليها ولما كان من واجبات بابنا العالى الوقوف على مقدار الايرادات السنوية والطرق المستعملة فى تحصيل العشور وباقى الضرائب وكان الوقوف على هذه الاحوال يستلزم تعيين لجنة مراقبة وملاحظة فى تلك الولاية فينظر فى ذلك فيما بعد ويجرى ما يوافق إرادتنا السلطانية ولما كان من اللزوم أن يعين بابنا العالى ترتيبا لسك النقود لما فى ذلك من الأهمية بحيث لايعود يحدث فيما بعد خلاف لا من جهة العيار ولا من جهة القيمة إقتضت إرادتى السنية أن تكون النقود الذهبية والفضية الجائز لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهانى معادلة للنقود المضروبة فى ضربخانتنا العامرة بالآستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل هيئتها وطرزها ويكفى أن يكون لمصر فى أوقات السلم ثمانية عشر ألف نفر من الجند للمحافظة فى داخلية

مصر ولا يجوز أن تتعدى ولا يتكم هذا العدد ولكن حيث أن قوات مصر العسكرية معدة لخدمة الباب العالى كاسوة قوات المملكة العثمانية الباقية فيسوغ أن يزاد هذا العدد فى زمن الحراب بما يرى موافقا فى ذلك الحين على أنه بحسب القاعدة الجديدة المتبعة فى كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية بعد أن تخدم الجند مدة خمس سنوات يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة فهذه القاعد يحب إتباعها أيضا فى مصر بحيث ينتخب من العساكر الجديدة الموجودة فى الخدمة حالا عشرون ألف رجل ليبتدؤا الخدمة فيحفظ منها ثمانية عشر ألف رجل فى مصر وترسل الألفان لهنا لأداء مدة خدمتهم وحيث أن خمس العشرين ألف رجل واجب استبدالهم سنويا فيؤخذ سنويا من مصر أربعة آلاف رجل حسب القاعده المقررة من نظام العسكرية حين سحب القرعه بشرط أن تستعمل فى ذلك مواجب الإنسانيه والنزاهة والسرعة اللازمة فيبقى فى مصر ثلاثة آلاف وستمائة جندى من الجنود الجديدة والأربعمائة يرسلون إلى هنا ومن أتم مدة خدمته من الجنود المرسلة إلى هذا الطرف ومن الجنود الباقية فى مصر يرجعون إلى مساكنهم ولا يسوغ طلبهم للخدمة مرة ثانية ومع كون مناخ مصر ربما يستلزم أقمشه خلاف الأقمشة المستعملة للبوسات العساكر فلا بأس فى ذلك فقط يجب أن لا تختلف هيئة الملابس والعلائم التميزية ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقى الجنود العثمانية وكذا ملابس الضابطان وعلائم إمتيازهم وملابس الملاحين وعساكر البحرية المصرية ورايات سفنها يجب أن تكون مماثلة لملابس ورايات وعلائم رجالنا وسفننا وللحكومة المصرية أن تعين ضباط برية وبحرية حتى رتبة الملازم أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالتعين اليها راجع لارادتنا الشاهانية ولا يسوغ لوالى مصر أن ينشىء من الآن فصاعدا سفنا حربية إلا باذننا الخصوصى وحيث أن الامتياز المعطى بوراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه فى عدم تنفيذ أحد هذه الشروط

موجب لابطال هذا الامتياز والغاية للحال وبناء على ذلك قد أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكى كى تقدروا أنتم وأولادكم قدر إحساننا الشاهانى فتعتنون كل الإعتناء باتمام الشروط المقررة فيه وتحمون أهالى مصر من كل فعل إكراهى وتكفلون أمنيتهم وسعادتهم من الحذر من مخالفة أوامرنا الملوكية وأخبار بابنا العالى عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهوده ولا يتالكم.

(اسماعيل سرهنك ـ حقائق الأخبار عن دول البحار الجزء الثانى)

(فيليب جلاد ـ قاموس الادارة والقضاء المجلد الخامس)

— ٥ —

فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١

الموافق ٢١ ذى القعدة ١٢٥٦ . الصادر لمحمد على باشا

[بخصوص السودان]

فرمان سلطانى ... لوزيرى محمد على باشا والى مصر المعهودة إليه مجددا ولاية مقاطعات نوبيا والدارفور وكردفان وسنار . إن سدتنا الملكية كما توضح فى فرماننا السلطانى السابق قد ثبتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة وقد قلدتكم فضلا على ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبيا والدارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ولكن بغير حق التوارث فبقوة الاختبار والحكمة التى امتزتم بها تقومون بادارة هذه المقاطعات وترتيب شؤونها بما يوافق عدالتنا وتوفير الأسباب الآيلة لسعادة الأهلين وترسلون فى كل سنة قائمة إلى بابنا العالى حاوية بيان الإيرادات السنوية جميعها . وحيث أنه يحدث من وقت لآخر أن تهجم الجنود على قرايا المقاطعات المذكورة فيأسرون الفتيان من ذكور وإناث ويبقونهم فى قبضة يدهم لقاء رواتب وحيث أن هذه الأمور مما تقضى معها الحال ليس فقط لإنقراض أهالى تلك البلاد وخرابها بل أنها أمور مخالفة للشريعة الحقة المقدسة وكلا هاتين الحالتين ليسا أقل فظاعة من أمر آخر كثير الوقوع وهو تشويه الرجال ليقوموا بخفر الحريم وذلك مما ليس ينطبق على إرادتنا السنية مع مناقضته كل مناقضة لمبادىء العدل الانسانية المنتشرة من يوم جلوسنا المأنوس على عرش السلطنة السنية فعليكم مداركة هذه الأمور بما ينبغى من الاعتناء لمنع حدوثها فى المستقبل ولا يبرح عن بالكم أن فيما عدا بعض أشخاص توجهوا

إلى مصر على أسطولنا المـلوكى فقد عفوت عن جميع الضابطان والعسـاكر
وباقى المأمورين الموجودين فى مصر . نعم أن بموجب فرماننا السلطانى السابق
تسمية الضابطان المصرية لما فوق رتبة المعاون يستلزم العرض عنها لأعتابنا
الملوكية إلا أنه لابأس من إرسال بيان باسم من رقيتم من ضباط جنودكم إلى
بابنا العالى كى نرسل لـكم الفرمانات المؤذنة بتثبيتكم لهم فى رتبهم هذا مانطقت
به إرادتنا السامية فعليكم الاسراع فى الاجراء على ماافتضاه

(فيليب جلاد ـ قاموس الإدارة والقضاء)
(المجلد الخامس)

—٦—

لائحـــة

مؤتمر لوندرة رقم ١٣ مارس سنة ١٨٤١ المرسلة إلى سفير تركيا شكيب أفندى رداً على الفرمان الصادر بتقليد محمد على ولاية مصر وأعلن اليه بواسطة السفير

تشرف الموقعون بامضاءاتهم فى ذيله بوصول اللائحة المؤرخه فى ١١ الجارى التى بشرهم شكيب افندى فيها بابداء محمد على شعائر خضوعه وقيام الحضرة السلطانية الفخيمة بإنجاز وعدها فأرجعنه بشروط معلومة الى مركز ولايته بطريق التوارث وقد أبلغ السفير العثمانى هذهالبشرى لمرخصىالأربع دول المتحالفة وأعلنهم بالفرمان الصادر فى ١٣ فبرايرسنة ١٨٤١ واللائحة التى قدمها رشيد باشا لوكلاء الأربع دول فى الأستانة مبشرة بانحسام المسألة المصرية . فيعتبر الموقعون امضاءاتهم فى ذيله كواجب عليهم أن يظهروا للسفير العثمانى باسم دولهم عظيم سرورهم لهذه البشرى التى مع كونها حسمت المسألة المصرية بصورة نهائية مابرحت أن نتج عنها بلوغ الدول الموقعة على معاهدة ١٥ يوليو تمام ماقصدته وتمنته من سياستها التى انبعتها فى المسألة المذكورة . وقد لبت سلفا الأربع دول المذكورة سؤال الباب العالى بأن قررت وجوب رجوع قناصلها الجنرالية الى الأسكندرية وقد كافت فى لائحتها المؤرخه فى ٥ مارس وكلاؤها فىالأستانة أن يتفقوا مع الباب العالى علىتعيين الزمن اللازم رجوع القناصل فيه الى مصر . أما عماخص التفصيلات المتعلقة بادارة مصر الداخلية وقدذكرت فى الفرمان الصادر فى ١٣ فبراير فجاء للواضعين امضاءاتهم فيه أدناه تحريرات من الأسكندرية مؤرخة فى ٢٤ من الشهر المرقوم تنبىء بأنه قد أجريت معظم الأمور المذكورة وبالفعل قد اعترف محمد على دون ابداء

أى احتجاج وتحفظ بأن جميع العهود والشرائع العثمانية واجبة الاجراء والاتباع فى مصر كما هى جارية فى سائر الممالك العثمانية وقد خضع لأوامر الباب العالى بشأن نظام سك النقود وطريقته وجمع العساكر وملبوساتهم وانشاء السفن الحربية وأعادة وضع القوات البرية والبحرية التى حدد الباب العالى عددها تحت أوامر الحضرة السلطانية وهو بعبارة ثانية قد أصبح اليوم بأعين الباب العالى فى حالة أحد رعاياه متقلداً ولاية هى جزء لاحق بالممالك العثمانية وإذا ذهبنا من هذا المبدأ الذى كانت معاهدة ١٥ يوليو متكفلة بترتيبه لم يعد باق إلا أن تقوم السلطنة السنية بما كان متعلقا بها وحدها وهو أن تحسم المسائل المتعلقة بالادارة الداخليـــة لأنها لم تنظم بعد وأن تراعى أمانى محمد على التى عرضها للاعتاب الشاهانية بهذا الشان للحكم بها على أن حسم المسائل المختصة بالادارة الداخلية هو اليوم من اختصاص الحضرة السلطانية وحدها دون سواها فلتحسمها سدتها الملوكية مع مراعاة ماقد عرضه محمد على لأعتابها من الأمانى بخصوصها ولا يتعرض الموقعون بامضاءاتهم فى ذيله للبحث هنا فى هذه المسائل لأن ذلك لم يكن من اختصاصهم بل يقتصرون على ذكر المبادىء التى أسسوها فى لائحتهم المقدمة للسفير العثمانى بتاريخ ٣٠ يناير وهى مبادىء مؤسسة على الشروط المدرجة فى العقد المفرد المرفوق بمعاهدة ١٥ يوليو وواجب اتخاذها للإيضاحات الحبية التى ربما ترى وكلاء الأربع دول لزوما بتبيانها إلى الباب العالى والموقعون بامضاءاتهم فيه أدناه هم على يقين تام بأن مايبدوه من الملاحظات عن قصد مخلص فى حب الصلح إنما تتقبله الحضرة السلطانية بنفس الانعطاف الذى مازالت تتلقى به آراء الدول حتى الآن فانها قدرت هذه الآراء المخلصة المنزهة عن كل غرض حق قدرها واتمت من فيض مراحمها التى تكفلت حليفاتها به وساعدتها على إنجازه .

(فيليب جلاد ـ قاموس الادارة والقضاء المجلد الخامس)

— ٧ —

لائحــــة

الباب العالى للدول مؤرخة فى ١٥ ابريل سنة ١٨٤١

إن الحضرة السلطانية الفخيمة تلقت ما تعطفت عليها به الدول المتحالفة من النصائح هذه الدفعة أيضا وبمناسبتها قد منحت محمد على إحسانا جليلا هو التكرم منها باعطائه الامتيازات الآتية ولكنها قد اشترطت عليه الانقياد التام إلى جميع الوثائق والمعاهدات المبرمة والتى سنبرم استقبالا فيما بين الباب العالى والدول المتحالفة . وعلى ذلك فأصبحت ولاية مصر تنتقل بالإرث لأولاد محمد على وأولاد أولاده الذكور بصورة أن يتولى الأكبر فالاكبر فيقلدوا من الباب العالى منصب الولاية كل ما خلا هذا المنصب من والى وقد تنزل الباب العالى عن استيلائه على ربع إيرادات مصر وسيبين فيما بعد قيمة الخراج الواجب على ولاية مصر دفعه وترتيب مقدار طريقه تحصيله بما يناسب حالة إيرادات الولاية المذكورة . عما خص التسميات فى الرتب المختلفة فى العسكرية المصرية فرخص لمحمد على باشا أن يمنحها من نفسه حتى رتبة الاميرالاى فقط أما التسمية لما فاق على هذه الرتبة فيجب عليه أن يعرض بشأنه الى الباب العالى أما ما كان متعلقا بالادارة الداخلية وكان اتباعه واجبا فى مصر كاتباعه فى سائر الممالك فيظهر أن محمد على لايريد التكلم بشأنه بما ينبغى من الصراحة مع كونه قد سبق تقرير ذلك فى العقد المفرد التابع لمعاهده المحالفة ولكن كى لا يدع الباب العالى سبيلا للدول المتحالفة للتبرر منه بأمر من الامور كما لو حدث أن ارتكب محمد على فى المستقبل أعمالا مخالفة لنقطة مهمة مسندة على المعاهدة المحكى عنها قد قرر وزراء الباب العالى والحالة على ماذكر أمرا شديد الاهميه هو أن تطلب بادىء بدء الايضاحات والتقريرات الصريحه بهذا الصدد ولذلك تحرر هذا السعادتكم رجاء إعطاء الايضاحات والتقريرات المذكورة من قبلكم خطا

(فيليب جلاد ـ قاموس الادارة والقضاء . المجلد الخامس)

— ٨ —

لائحــــة

مؤتمر لوندرة رقم ١٠ مايو سنة ١٨٤١

يتشرف الموقعون إمضاءاتهم فيه أدناه بأخذ اللائحة المؤرخة فى ٢٧ ابريل التى طلب بها سعادة شكيب أفندى سفير الباب العالى مشاركة الدول المحالفة مع حكومة الحضرة السلطانية فى إزالة المصاعب الناشئة عن تأويل بعض البنود المدروجة فى فرمان ١٣ فبراير الأخير الصادر عن قصد حسم المسائل الشرقية نهائيا أما الاحكام المذكورة : وأولها مسألة النوراث . وثانيها: مسألة تعيين الخراج وثالثها : مسألة الترتيب فى الرتب الجهادية . تقررت الثلاث مسائل المذكورة فى معاهدة ١٥ يوليو المبرمة فى ما بين الباب العالى واستريا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا وقد استعان الموقعون إمضاءاتهم فى ذيله على المعاهدة الآنفة الذكر فى اللائحتين ٣٠ يناير و ١٣ مارث المقدمتين لسعادة سفير الدولة العثمانية وبناء على ذات هذه المعاهدة تسرع الدول المشار اليها فى إعطاء سعادة شكيب أفندى الايضاحات الآتية .

عما خص مسأله النوراث

أولا أن جلالة الحضرة الفخيمة السلطانية قررت ما قد كانت أظهرته من الآراء حال بداية الأزمة المتعلقة بالمسألة الشرقية فتركت لمحمدعلى وعائلته ادارة ولاية مصر ما داموا مستحقين هذا الاحسان وقائمين باتمام الشروط المقترحة عليهم دون ذلك بأمانة واذا تقرر هذا المبدأ لم يعد سوى تعيين طريقة انتقال الولاية المذكورة بالارث من عضو الى آخر من عائلة محمد على فتقرر

ان يقلد الباب العالى منصب الولاية لكل مستحق جديد اقتضى توليته بعد خلو المنصب من الوالى السابق وبناء على هذه القاعدة صدر فرمان ١٣ فبراير وفضلا عما ذكر قد أعمت الحضرة السلطانية الوالى من التوجه الى الآستانة ليتقلد منصبه وأردف الباب العالى قوله بأن يعفى ابراهيم باشا أيضا من ذلك فيما لو ورث الولاية عن ابيه فيرسل فرمان تقليده الولاية الى مصر وعرف الباب العالى الدول المتحالفة بالطريقة التى اختارتها الحضرة السلطانية بشأن ادارة ولاية مصر الممنوحة لعائلة محمد على وكذلك بمقتضى القاعدة نفسها يجب ان يعتبر كبير العائلة بعد ابراهيم باشا وريثا للولاية هذه قاعدة عمومية ترى الدول المتحالفة انها اكثر فائدة لمصلحة الباب العالى وأكثر موافقة لسنة المملكة العثمانية وتقاليدها ولما اجابت الدول على السؤال الذى طرحه عليها سفير الدولة العثمانية من قبل حكومته كان كأنه محقق لديها ان أمر التنصيب على ولاية مصر إنما هو من اختصاص الحضرة السلطانية دون سواها وان هذا الحق من الواجب اتباعه كلما تقلد وال هذا المنصب وأخيرا أن هذه التولية الصادرة من السدة الملوكية هى التى يتكون منها الحق الذى كان بموجبه لكل وال ان يدير ولاية مصر باسم الحضرة السلطانية السنية لانها أى الولاية المذكورة جزء من الممالك العثمانيه ولاصقة بها .

عما خص تعيين الخراج

ثانيا : ان العقد المقرر المرفوق بوفاق ١٥ يوليو ماقرر شيئا من قيمة الخراج بل ذكر فيه مبدأ هو أن الخراج يدفع سنويا الى الباب العالى وان يقدر بمناسبة مايتولاه محمد على من الاراضى وأنه مشروط على محمد على باشا رفع الخراج المذكور فى أوقاته فيحصل الضرائب والاموال باسم الحضرة السلطانية كمندوب من طرفها فى ذلك وان الباشا المومى اليه يتكفل بادارة مصر

المدنيه والعسكرية . واذا ذكر مرخصوا الدول الموقعون امضاءاتهم على وفاق ١٥ يوليو الاحكام المقررة فيه فلا يبدوا رأيا بشأن قيمة الخراج لأنهم يرون فى ذلك تجاوزا لحدود حقوقهم ولان هذه المسألة مالية فمتعلقه بادارة المملكة العثمانيه وهى كما قالوا قبلا فى لايحه ١٣ مارث لم تكن داخلة ضمن دائرة اختصاصهم ولاهم يقدرون على ابداء حكم صحيح فيما يمكن للباب العالى تحصيله خراجا من ايرادات مصر لان ليس لديهم احصاءات حقيقية عن الايرادات المذكورة على انهم يقومون مع ذلك بقدر استطاعتهم بتلبية ماقد طلبه منهم سعادة شكيب افندى بالنيابة عن الباب العالى بالخصوص المذكور فالذى يروته أن الاوفق لمصلحة الباب العالى استبدال الخراج الواجب على محمد على باشا وكان مفروضا له جانب نسبى من قايم ايرادات مصر بمبلغ معين نظير الخراج المذكور وبذا تكون قد كفلت خزينه الباب العالى لذاتها ايرادا سنويا معينا وحيث ان الاحوال التى ستتخذ اساسا لتعيين المبلغ المسمى المنوه عنه تحتمل التغيير مع مرور الازمان عليها فيوافق والحالة هذه جعل هذا القرار المسمى تحت التنقيح كل ما مضت عليه مدة معلومة .

عما خص ترقى العسكرية

ثالثا : قد ورد النص فى الفقرة السادسة من العقد المقرر المرفوق بوفاق ١٥ يوليو بما مفاده ان جميع القوات البرية والبحرية التى يمكن ان تقتنيها ولاية مصر هى من جملة قوات المملكة العثمانية فيجب ان تعتبر معدة لخدمة الحكومة العثمانية فينتج من ذلك ان القوة العسكرية التى تستخدمها ولاية مصر هى قوة السلطنة العثمانية وأن ضباطها لا يترقون الا بأمر الحضرة السلطانية وحدها التى تخصها الجنود والاساطيل العثمانية ولما كان هذا المبدأ واجب الاتباع عموما فما عاد الموقعون امضاءاتهم فيما ادناه يعيرون للمصالح التى نشأت بخصوص

الترقيات العسكرية الا أهمية طفيفة . وعنده أن من اختصاص الحضرة السلطانية إعطاء والى مصر ماتراه مناسبا من التعويضات مع التحفظ على حقوقها فى تحديد او تمديد ماتمنحه لواليها من السلطة حسبما تدلها عليه قوة الاختبار وتستلزمه الحاجة .

وقد اقتصر الموقعون إمضاءاتهم فى ذيله على الثلاث مسائل المذكورة أعلاه لأنه ابدوا رأيهم قبل اللوائح الاشتراكية المؤرخه فى ٣٠ يناير و ٥ مارس و ١٣ مارس بشأن باقى الشروط المدروجة فهم يقفون عندها ويرون من الواجب الرجوع اليها فيما حوت وهم يعتبرون الخضوع الذى أبداه محمد على انما هو خضوع مطلق ويعتبرون بناء على ذلك أن المسأله التركية المصرية انحسمت ولا يتيسر لهم أن يظنوا بأن محمد على باشا وعائلته يخرجون عن حدود الخضوع والطاعة عوضا عن اظهار امتنانهم وشكرهم بما شملهم من عفو السلطان والاحسان الملوكى الذى منحته اياه الحضرة السلطانية الفخمة بتقليدهم ولاية مصر بطريق التوارث اذ كان خضوعهم وطاعتهم شرطين لازمين لحصولهم على العفو والاحسان البادى ذكرهما . هذه الملحوظات التى يرى الموقعون إمضاءاتهم فى ذيله وجوب اعلانها لسعادة شكيب أفندى رجاء عرضها على البلاط الشاهانى لانها تكملة للائحتهم الاشتراكية رقم ١٨ مارس .

(فيليب جلاد . قاموس الادارة والقضاء المجلد الخامس)

— ٩ —

فـــرمان

ملوكى مرسول لمحمد على فى مايو سنة ١٨٤١

حيث أنك تثبت على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط قطعية توضحت فى فرمان سابق فتعلقت ارادتى الملوكيه بأن من الواجب عليكم أن تؤدوا سنويا إلى بابى العالى خراجا قدره ثمانون ألفا من الأكياس من أصل الرسوم الجمركيه والعشور والجزية وباقى ايرادات الولاية المصرية وكى لا يعترض مبلغ الخراج المذكور تغيراً ما بتغير أسعار النقود فتحسب قيمة الثمانين ألفا من الأكياس بواقع سعر الريالات ابو طيره الإستانية الدارجة فى مصر وتؤدى قيمة الخراج أما من عين الريالات المذكورة واما من قيمتها من نقود أخرى جيدة هذه أوامرى التى تحرر هذا الفرمان على مقتضاها وارسل اليك فمتى وقفت على فحواه تبادر بالاجراء على الوجه الموضح فيه فتعتنى بتأدية الخراج المذكور للخزينة الملوكية فى حالة حلول أجل تأديته .

(فيليب جلاد . قاموس الادارة والقضاء المجلد الخامس)

— ١٠ —

صورة

رسمية عن الفرمان الذى أرسله الباب العالى الى محمد على باشا
غرة يونيو سنة ١٨٤١

إن خضوعكم الاخير وتأكيدات خلوصكم وامانتكم التى ابديتموها لاعتابنا الملوكية وما اظهرتموه من المقاصد المستقيمة الصادقة نحو ذاتنا السلطانية وحكومتنا الشاهانية هذا كله ملأنا سرورا فبناء على ذلك وعلى مالكم من الاختبار والدراية فى أحوال مصر وأمورها لقيامكم فى ولايتكم مدة طويلة كان أملنا وطيدا بأنكم فد استحقيتم احساننا اليكم وثقتنا بكم ولاريب عندنا أنكم تقدرون تعطفاتنا السنية حق قدرها وانكم معرفة لهذه الاحسنات ستثبتون فى أولادكم ما اتصفتم به من تلك الأوصاف الحميدة هذا وإننا قد منحنا كم بموجب فرماننا هذا الهميونى ولاية مصر بحدودها القديمة كما هى مرسومة فى الخريطة [١] التى ارسلها لكم صدرنا الأعظم مختومة وقد اضفت على ذلك حق توارث عائلتكم ولاية مصر فافترضنا عليكم فى ذلك الشروط الآتية: متى خلى منصب الولاية من وال يتقلده حينئذ الاكبر فالأكبر من أولادكم وأولاد أولادكم ونسلكم من ذكور أما تقليده الولاية فيصدر دائما من الباب العالى وإذا حدث ان انقرضت ذريتكم الذكور حق لبابنا العالى أن يعين شخصا آخر للولاية المذكورة وليس فى مثل هذه الحالة لأولاد بناتكم الذكور حق أو وجه شرعى يسوغ لهم الادعاء بالارث نعم أنه مسموح لولاة مصر حق توارث الولاية الا أنه فيما خص الرتب والتقدم

---

(١) انظر خريطة رقم (١) الخريطة الملحقه بالفرمان الشاهانى الصادر بتولية ساكن الجنان محمد على باشا فى ١٣ فبراير سنه ١٨٤١ .

فى نفس درجة سائر وزرائنا وبمثابتهم فيعاملهم بابنا العالى كمعاملة وزرائه فيحصلون على ذات الالقاب المعطاة لسائر ولاة ممالكنا . ان القواعد الموضوعة لامنية الاشخاص والأموال وصون الشرف والعرض الذاتى هم من المبادىء التى قدستها احكام ونصوص خطنا الشريف الهميونى الصادر عن كلخانة وكافة المعاهدات المبرمة وتلك التى ستبرم بين الباب العالى والدول المتحاربة يقتضى أن تكون جميعها نافذة بكامل احكامها فى ولاية مصر وكل النظامات التى سنها أو سيسنها الباب العالى تكون أيضا مرعية الاجراء فى ولاية مصر مع ملاحظة الظروف المحلية المختصة بالعدل والحقانية فقط وتتحصل الأموال والضرائب فى الديار المصرية باسمنا الشاهانى وحيث أن المصريين هم رعايا بابنا العالى ومن المقتضى وقايتهم من كل فعل اكراهى فالعشور والرسوم والضرائب الواجب جمعها تتبع فى تحصيلها نفس القاعدة العادلة التى تستعملها حكومتنا فإذا حل أجل دفعها وجب التيقظ فى أمر تحصيلها تماما بنسبة الضرائب ورسوم الجمرك والعشور وباقى الايرادات المعينة قيمتها فى فرماننا الملوكى الخصوصى الصادر بذلك وحيث أن العادة جارية بأن ترسل مصر سنويا غلالا وبقولا إلى البلاد المقدسة مكة والمدينة فيداوم إرسال عين هذه الحاصلات إلى المدينتين المنورتين ولما كانت حكومتنا السنية عقدت على تحسين حال مسكوكاتها التى هى روح المعاملات فتجعلها فى حالة تكفل فى المستقبل ثبات قيمتها المسماة الشرعية والمتداولة وعدم تغيرها أذناكم بموجب فرماننا هذا الملوكى بأن تكون نقودا فى مصر ننقش على الفضية منها والذهبية اسمنا الخاقانى وتكون جميعها مشابهة فى الهيأة والقيمة للنقود السلطانية المضروبة فى الاستانة العلية وحيث أن ثمانية عشر الف رجل يكفون لادارة ولاية مصر الداخلية فلا يسوغ ان تتعدوا هذا المقدار من العساكر لأى سبب كان ولكن لما كانت قوات مصر البرية والبحرية معدة بنوع خصوصى لخدمة الباب العالى فلا بأس من ازدياد هذا العدد فى أوقات الحرب بما تراه حكومتنا السنية مناسبا وبمقتضى احكام احـــدى النظامات الجارى العمل بموجبه تستخدم

العساكر المجموعة جديدا فى سائر ممالكنا المحروسة خمس سنوات فإذا مضت يستبدلون بسواهم بناء على ذلك صار من اللازم ان يتبع نفس هذا النظام فى ولاية مصر مع مراعاة عوائد المصريين فيما كان متعلقا بمدة الخدمة العسكرية واستعمال قصارى العدل فى معاملة الجنود . ومن الواجب أن ترسل ولاية مصر أربعة آلاف رجل سنويا إلى الاستانه على انهم يقتضوا أن لايكون فرق بين النشانات والرايات فى كايه مصر وبين ماتستعمل عساكرنا منها فى سائر الممالك العثمانية وأن يلبس ضابطان البحرية المصرية نفس العلامات التى يلبسها ضابطان البحرية الأتراك وأن تكون رايات السفن المصرية مماثلة لنفس السفن التركية ومن ثم لوالى مصر أن يرقى ضباطه البرية والبحرية حتى رتبة أميرالاى أما الترقى لما فوق هذه الرتبة كرتبة الميرلوا والفريق فمن اللازم ضرورى أن تطلبوا رضاءنا الملوكى وتحصلوا على أوامرنا الشاهانية بشأنه وليس لولاة مصر فى المستقبل أن ينشئوا ولا سفينة واحدة قبل حصولهم على رضا الباب العالى ورخصة صريحة منه فى ذلك وهذه الشروط جميعها مرتبطة كل الارتباط بالامتياز الوراثى فاذا لم ينفذ منها شرط واحد يعطل حينئذ الامتياز الوراثى المذكور ويزول للحال . هكذا اقتضت إرادتنا السامية فى كل ماسبق إيراده فلابد لكم ولأولادكم وذريتكم أن تقدروا إحساننا الملوكى فى هذا الخصوص حق قدره فتبذلون قصارى جهدكم فى سبيل تنفيذ الشروط المدروجه فى فرماننا الملوكى بغاية الدقة وتتجنبون بمزيد الاعتناء كل ما كان شبيها بالمقاومة وتشتغلون بلا انقطاع فيما يؤول لسعادة أهالى مصر وراحتهم وتحمونهم ضد كل مظالم وتكدير وكل ماوقع من المسائل المهمة متعلقة بولاية مصر أطلبوا من بابنا العالى أوامره بشأنها .

(فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء المجلد الخامس)

— ١١ —

جواب

محمد على الى الصدر الاعظم

بتاريخ ٧ جمادى الاول سنة ١٢٧٦ الموافق ٢٥ يونيو سنة ١٨٤١

تشرفت بورود كتاب دولتكم الذى يشرنى بأنه مرسول من لدى شوراى الدولة مهيب افندى الى ناظر العدلية الموجود بالمأمورية هنا لتسليمه الى خطا شريفا حاويا الشروط الآتيه :

انى تثبت على ولاية مصر مع التفويض بانتمالها الى ذريتى الذكور من اكبر الى أصغر أولادى فيثبت الباب العالى وراثتهم . ثم قيل ان احكام خط كلخانه الشريف وجميع العهود المبرمة وتلك التى ستبرم مع الدول المتحالفة تنفذ بكاملها فى مصر وكذلك تكون نافذة فى مصر كافة القوانين الادارية المسنونة والتى ستسن فى المملكه العثمانية مع مرعاة ماتستلزمه الظروف المحلية من التعديلات فيها . وقيل أيضا ان الضرائب والعشور والايرادات تتحصل فى مصر باسم الحضرة السلطانية الفخيمة بناء على القاعدة العادلة المتبعة فى الباب العالى وان الخراج السنوى المبين فى فرمان ملوكى آخر يؤدى فى أوقات معلومة وان الغلال والبقول التى اعتادت الحكومة المصرية على ارساله سنويا الى المدينتين المقدستين (مكة والمدينة) يستمر ارسالها اليها فى اوقاتها . وان ترتيب قيمة النقود وهى مسألة شديدة الأهمية سينظم الباب العالى بطريقة لايعود يحتمل معها حدوث اى تغيير فى قيمتها المسماة وان من الواجب والحالة هذه أن تكون النقود الذهبيه والفضية المأذونة ولايه مصر بضربها مشابها بتمام حالتها للنقود المسكوكة فى الضربخانة السلطانية . وان فى زمن السلام تكفى ثمانى عشر الفا من الرجال لخدمة مصر الداخلية وأنه لايسوغ تجاوز هذا العدد الا

فى حالة ما اذا اقتضت الاحوال فى اوقات الحرب بازدياد عدد قوات مصر البرية والبحريه فانها قوات معدة لخدمة الباب العالى وان مدة خدمة العسكرية يراعى فى ترتيبها قواعد العدل وعوائد الأهلين وان رايات العساكر المصرية لايجب أن تختلف عماتستعمله منها الجنود العثمانية ونشاناتها لايجب ان تختلف عماتستعمله الجنود العثمانية وكذا لاينبغى ان تختلف النشانات وعلائم ضابطان البرية المصرية ولارايات السفن المصرية عما كانت مستعملة منها فى الاستانة العلية وأن من اختصاص ولاة مصر ترقية الصابطان البرية والبحرية حتى رتبة اميرالاى وان مافاق من الترقيات هذه الرتبة راجع الأمر فيه للادارة السلطانية فهى تصدر أوامرها بهذا الخصوص وان لاتستطيع ولاية مصر أن تنشىء سفينة واحدة بدون إذن خصوصى تصدره اليها الحضرة السلطانية .

فبعد أن قدمت ألفاً من التشكرات على ماشملنى من الاحسانات الملوكية السامية اشتغلت بان تسلمت الخط الشريف الهميونى بمالاق به من شعائر الاحترام والشرف وقد رافقه موكب عظيم من محل إقامة مهيب افندى حتى سراى الولاية ففى حالة ما لمحته واصلا سعيت لاستقباله بملىء المنة وفريد التبجيل فتلقيته بيدى ورفعته باحترام نحو شفتى وبعد أن علق الوزير المشار اليه الوسام الشريف المحسن على به على صدرى فض الخط الشريف على الجمهور أمام كل العلماء ورؤساء الأديان والقضاة وعبيد الباب العالى فاعرب الكل عن امتنانهم وبسطوا أكف الأدعية بخلود السلطنه العثمانية وأطالة أيام الحضرة الشاهانية ولكى يشترك جميع رعايا السلطنة السنيه بالسرور التى سببته هذه البشرى السعيدة ولكى تعم الدعايات بدوام السلطنة السنيه أمرت باطلاق المدافع مرات عديدة فى الاسكندرية من الطوابى والقلاع ومن السفن مع رفع الرايات عليها وكذلك قد أطلقت المدافع فى مصر وباقى المدن دلالة على الابتهاج . نعم أنى لو صرفت قواى جميعها فى سبيل معرفة الاحسانات

الملوكيـة والتشـكر إلى الحضرة الشاهانية لم تكن تشكراتى هذه وامتنانى لتوازى مقدار الانعامات السلطانية التى شملتى غير أنى أتناجى وأعد نفسى سعيدا إذا تمـكنت من تـكريس أيامى الباقيه من حياتى لخدمة الذات الشاهانية ومن المحقق أنى أكون قد قمت فى ذلك بواجب مقدس استحق معه السعادة فى الدنيا والآخرة فأقوم بأمانة واستقامة فى تنفيذ الشروط المشروحة فى الفرمان الهميونى الآنف الذكر وأولادى وذريتى من بعدى يجدون فى ذلك قاعدة عمومية يسيرون على موجبها ليكونوا من التوابع الخاضعين للباب العالى وتـكون منيتهم الوحيدة كمنيتى ألا وهى ابذال ما فى وسعهم ليستحق فى كل زمان ومكان من انعامات السلطنـة السنية تلك هى الشعائر التى قادتنى لتسطير وضعيتى هذه بمناسـبة رجوع مهيب إلى الاستانة العاية لبتشرف بتسليمها لدولتكم فاذا وصلت أتوسل اليـكم أن تلتمسوا الى مداومة انعطاف الحضرة الشاهانية على ولو لم أكن مستحقا هذه النعمة مع مداومة ما عودتموه على دولتكم من التعطف لنحوى واستمرار التفاتكم فانها عزيزة عندى وثمينة .

(فيليب جلاد ـ قاموس الادارة والقضاء المجلد الخامس)

— ١٢ —

فرمان

مرسل لسمو اسماعيل باشا تعدلت فيه قاعدة توارث الولاية المصرية وكفلت فيه بعض حقوق معلومة مؤرخ فى ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ الموافق ١٢ محرم الحرام سنة ١٢٨٣

حيث أننى قد أطلعت على طلبك المرفوع للاعتاب السنية الذى أوضحت فية أن تعديل قاعدة التوارث المقررة فى الفرمان الشاهانى المؤرخ فى شهر ربيع الاخر سنة ١٢٥٣ ومقدم إلى جدك محمد على باشا حالة تقليده ولاية مصر بطريقة التوارث المشمول ذلك الفرمان بخطى الهمايونى وإن انتقال الولاية بطريق الأرث من الأب إلى الابن من صلبه بحسب ترتيب البكورية هما امران مناسبان لحسن إدارة مصر ونمو سعادة أداليها وحيث انى أقدر من جهة أخرى مساعيك وبذلك قصارى جهدك من يوم تقليدك ولاية مصر فى سبيل الوصول إلى هذه الغاية حق قدرها وحيث أن مصر هى مقاطعة من مقاطعات مملكتى الاكثر أهميه وحيث إنك مابرحت حتى الان تبرهن على أمانتك وخلوصك نحو ذاتى الملوكية ولما كان من مرادى أن اظهر لك بنوع سنى ساطع عظم ثقتى التامة بك قررت بناء على هذا جميعه أن تنتقل ولاية مصر مع ماهو تابع اليها من الأراضى وكامل ملحقاتها وقائم مقاميتى سواكن ومصوع إلى أكبر أولادك الذكور بطريق الارث بالصورة نفسها إلى اكبر أولاد ذريتك فإذ اخلى منصب الولاية من والى ولم يترك الوالى المتوفى ولدا ذكرا ينتقل الارث حينئذ إلى اكبر إخوته وان لم يكن له إخوة فإلى اكبر أولاد كبير اخوته المتوفين الذكور . هذا قانون التوارث الواجب اتباعه من الآن فصاعد فى مصر وفضلا على ماذكر فإن الشروط المبينة فى الفرمان الآنف الذكر تبقى ولن تزل دائما أبدا نافذة المفعول كما فى الماضى

ومن المقتضى مراعاة كل شرط منها لأنه فى مراعاتها والقيام بما هو مفروض بها من الواجبات مايوجب استمرار الامتيازات الناشئة عنها وقد تثبت أيضا كافة المسموحات الممنوحة أخيرا من لدن حكومتى السلطانية للولايات المصرية متعلقة بمأذونيتها فى أن ترفع عدد جيوشها حتى الثلاثين ألف رجل وفى أن تستمر نقودها مختلفة فى العيار عن نقود السلطنة العثمانية وفى أن تمنح رتب حكومتنا الشاهانية حتى الرتبة الثانية وكذلك تثبيت القاعدة الممنوع بموجبها وراثة أولاد بنات ولاة مصر الذكور فتبقى مرعية كما فى الماضى أما الخراج الذى قدمته ولاية مصر للخزينة الملوكية العامرة وقدره ثمانون ألفا من الأكياس فقد يرفع إلى مائة وخمسين ألفا من الأكياس فيبدأ بدفعها من شهر محرم الحرام سنة ١٢٨٣ بواقع الليرة العثمانية مائة قرش اى سبعمائة وخمسين ألف من الليرات العثمانية سنويا وحيث صدرت إرادتى الشاهانية هذا على قصد تنفيذ صورتها المشروحة أعلاه فتحرر هذا الفرمان الملوكى متوجا بخطى الشريف الهمايونى وتسلم . وينبغى من جهتك أن تستعمل ما انطويت عليه من الصدق والاستقامة وماحزته من الدراية بأحوال مصر فى سبيل الاعتناء بادارة ولايتك فتجتهد بان تكفل لساكنيها تمام الراحة والأمانى مع معرفة قدر احساناتى الملوكية التى نالتك منى بواسطة تمسكك بمراعاة الشروط المقررة أعلاه .

(فيليب جلاد ـ قاموس الادارة والقضاء المجلد الخامس)

— ١٣ —

فرمان

الفرمان الصادر من الحضرة السلطانية الجليلة إلى حضرة الخديوى الأفخم وذلك فى تأكيد سائر الفرمانات التى اعطيت سابقا إلى من تولوا الخديوية المصرية وبإضافة امتيازات جديدة وذلك فى غرة جمادى الأولى سنة ١٢٩٠ (٢٧ يونية ١٨٧٣)

...فمن المعلوم لديكم أنكم استدعيتم منا جميع الخطوط الهمايونية والأوامر الشريفة السلطانية التى صدرت من منذ توجيه الخديوية الجليلة بطريق التوارث إلى عهدة والى مصر الأسبق محمد على باشا المرحوم إلى يومنا هذا سواء كانت تعديل توارث الخديوية المصرية أو بخصوص إعطاء بعض امتيازات حسبما استوجبها موضع الخديوية وأمزجة الأهالى وطبائعها الخصوصية وجعلها فرمانا واحدا مع التعديلات اللازمة فى أحكامها والتفصيلات المقتضية فى عباراتها بشرط أن يكون هذا الفرمان الجديد قائما مقام الفرمانات السابقة وأن تكون الأحكام المندرجة فيها معمولا بها ومرعية الاجراء على الدوام والاستمرار فقد قورن استدعاؤكم هذا بمساعدتنا الجليلة الملوكية . وها نحن نذكر ونبين لكم أحكامهم على الوجه الآتى .

لما تحقق لدينا أن تعديل أصول توارث الخديوية المصرية التى صار تعيينها بالفرمان العالى الصادر فى اليوم الثانى من شهر ربيع الأول من شهور سنه ١٢٥٧ الموشح أعلاه بالخط الهمايونى وتبديلها بأصول حصر الوراثة الخديوية فى أكبر أولاد خديو مصر بطريق سلسلة النسب المستقيم بأن يصير تخصيص مسند الخديوية الجليل وتوجيهه الى أكبر أولاد الخديو الذكور وبعده إلى أكبر أولاد هذا الأكبر المذكور وهكذا على النسب المستقيم الذكورى على الدوام يكون مستلزما لحسن إدارة الخديوية المصرية وجالبا

لاستكمال سعادة أحوال أهاليها وسكانها . هذا مع ما حصل لدينا من استحسان مساعيكم الجميلة المصروفة فى استحصال معمورية الأقطار المصرية المهمة الجسيمة ورفاهيه أهاليها وحصول وتوقنا بكم واعتمادنا الكامل عليكم فلأجل أن يكون دليلا باهرا على ذلك قد أجرينا تعديل توارث الخديوية المصرية وتعيين وصايتها على الطريق الآتى بيانها . وهى أن خديوية مصر الجليلة وملحقاتها وجهاتها المعلومة الجارية إدارتها بمعرفتها مع ماصار إلحاقها بها أخيرا من قائمقاميتى سواكن ومصوع وملحقاتهما يصير توجيهها بعدكم على الطريق المار ذكرها إلى أكبر أولادكم الذكور وبعده إلى أكبر أولاد من يكون خديويا على الأقطار المصرية من أولادكم وإذا انحلت الخديوية المصرية بأن لا يكون للخديو ولد ذكر يصير توجيهها إلى أكبر إخوته الذكور وإذا لم يوجد له أخ بقيد الحياة فإلى أكبر أولاد الأخ الأكبر ، وهكذا تتخذ هذه الأصول قانونا مستمرا وقاعدة مرعيه أبدية فى توارث الخديويه المصريه ، ولا يصير انتقال الوراثة الخديويه إلى الأولاد الذكور المتولدة من أولادكم الاناث أصلا .

ولأجل تأمين توارث الخديوية المصريه سنذكر صورة تشكيل الوصاية المقتضيه فى إدارة أمور الخديويه فيما إذا انحلت الخديوية وكان الوارث الذى هو أكبر أولادكم الذكور صغيرا وصبيا بأن يكون عمره أقل من ثمانى عشرة سنة ولو أنه يصير خديو بالفعل حسب استحقاق الوراثة ، ففى الحال يصدر فرمان من طرف السلطنة السنية بتوليته على الخديوية لكن إذا كان الخديو السالف عين ونصب وصيا ورتب هيئة وصاية لأجل إدارة أمور الخديوية لحين بلوغ الخديو اللاحق الصبى إلى سن الثمانى عشرة سنة وكتب منه وصاية بذلك وختم عليه هو وختم أيضا اثنان من الأمراء المصرية المأمورين بإحدى المأموريات المصرية على طريق الإشهاد ، وأجرى الوصاية هكذا فالوصى مع هيئة الوصاية المذكورة يأخذ بزمام الإدارة فى الحال ، وبعد ذلك تعرض

الكيفية إلى الباب العالى ويصير التصديق على ذلك الوصى وهيئة الوصاية من طرف الدولة العلية بفرمان عال ويبقى الوصى وهيئة الوصاية على ماهم عليه لحين البلوغ ، وأما إذا انحلت الخديوية ولم يعين الخديو السالف وصيا ولا رتب هيئة الوصاية على الوجه المذكور تتشكل هيئة الوصاية من الذوات المأمورين على الداخلية والجهادية والمالية والخارجية ومجلس الأحكام المصرية وسردارية العساكر المصرية وتفتيش الأقاليم . ويصير انتخاب وصى فى الحال من هؤلاء المأمورين على الوجه الآتى ذكره ، وهو أنه فى تلك الساعة تصير المذاكرة والمداولة ما بين هؤلاء الذوات فى حق انتخاب وصى منهم فاذا حصل اتفاقهم أو اتفاق أكثرية آرائهم على تسمية وجعل ذات منهم وصيا يتعين ذلك الذات وصيا على الخديوية ، وإذا اختلفت الآراء بان رغب نصفهم فى تعيين ذات والنصف الآخر فى تعيين ذات آخر يكون إجراء وصاية الذات المأمور على المأمورية المهمه والمقدمة فى الذكر من تلك المأموريات ، أعنى المأمور على المامورية المقدم ذكرها على الترتيب المحرر آنفا من الداخلية إلى آخره وتتشكل هيئة الوصاية من الذوات الباقية بعده ويباشرون إدارة الأمور الخديوية مع الوصى وتعرض الكيفيه بمضبطة من طرفهم الى طرف سلطتنا السنية ويصير التصديق عليها بالفرمان الشريف وكما أنه لايجوز تبديل الوصى وتغيير هيئة الوصاية قبل ختام مدتها فى الصورة الأولى ، أعنى فيما إذا كان تعيين الوصى وترتيب الوصاية وتركيب أعضائها بمعرفة الخديو السالف فكذلك فى الصورة الثانية ، أعنى فيما إذا كان انتخاب الوصى بمعرفة المامورين المذكورين لايجوز تبديل الوصى ولا تغيير هيئة الوصاية ولا أعضائها فى تلك المدة ، وإذا توفى أحد من أعضاء هيئة الوصاية فى ظرف تلك المدة يصير انتخاب واحد من المأمورين المصرية بمعرفة الباقين وتعيينه بدل المتوفى وإذا توفى الوصى فى تلك المدة يصير انتخاب واحد من أعضاء هيئة الوصاية بمعرفتهم على الوجه السابق وجعله وصيا وانتخاب واحد من المأمورين المصرية وإلحاقه باعضاء هيئة الوصاية بدل الذى

نصب وصيا وبمجرد بلوغ الخديو الصبي إلى سن الثمانى عشرة سنة صار رشيدا وفاعلا مختارا فيباشر هو بنفسه إدارة أمور الخديوية المصرية مثل سلفه ، وهذا حسب ماتقرر لدينا واقتضته إرادتنا الملوكية ، ولما كان تزايد عمارية الخديوية المصرية وسعادة حالها وتأمين رفاهية الأهالى والسكان وراحتهم من أهم المواد الملتزمة المرغوبة لدينا وادارة المملكة الملكية والمالية ومنافعها المادية وغيرها المتوقف عليها تأسيس واستكمال وسائل الرفاهية وأسبابها عائدة على الحكومة المصرية فنذكر بيان كيفية تعديل الإمتيازات وتوضيحها بشرط بقاء كافة الامتيازات المعطاة قديما وحديثا من طرف الدولة العلية إلى الحكومة المصرية واستمرار جريانها خلفا عن سلف وتلك الكيفية هى أنه لما كان إدارة المملكة بكل الصور والحالات سواء كانت إدارتها الملكية أو المالية أو كافة منافعها المادية وغيرها هى من المواد العائدة على الحكومة المصرية والمتعلقة بها ومن المعلوم أن أمر إدارة أى مملكة كانت وحسن نظامها وتزايد معموريتها وثروة أهاليها وسكانها لا يتيسر إلا بتوفيق معاملاتها وتطبيق إجراآتها العمومية بالأحوال والمواقع وأمزجة الأهالى وطبائعهم فقد أعطينا لكم الرخصة الكاملة فى أعمال قوانين ونظامات داخلية على حسب لزوم المملكة وكذا لاجل تسهيل تمشية وتسوية كافة المعاملات سواء كانت من طرف الحكومة أو من طرف الأهالى مع الأجانب وترقى وتوسيع الصنائع والحرف وأمور التجارة وأمور الضبطية مع الأجانب قد أعطينا لكم الرخصة الكاملة فى عقد وتجديد المقاولات مع مأمورى الدول الأجنبية فى حق الكمرك وأمور التجارة وكافة المعـــاملات الجارية مع الأجانب فى أمور المملكة الداخليه وغيرها بصورة لا تستلزم اخلال معاهدات الدولة العلية البولتيقية وكذا لكون خديو مصر حائز التصرفات الكاملة فى الأمور المالية قد صار اعطاء المأذونية التام له فى عقد استقراض من الخارج بلا استئذان من الدولة العلية فى أى وقت يرى فيه لزوما

للاستقراض بشرط أن يكون باسم الحكومة المصرية وكذا لكون أمر المحافظة وصيانة المملكة الذى هو الأمر المهم والمعتنى به زيادة عن كل شىء من أقدم الوظائف المختصة بخديو مصر فقد أعطينا له الرخصة الكاملة فى تدارك كافة أسباب المحافظة وتأسيسها وتنظيمها بنسبة الحاآت الزمن والموقع وكذا فى تكثير أو تقليل مقدار العساكر المصريةالشاهانيه بلا تحديد على حسب الايجاب واللزوم وكذا أبقينا لخديو مصر الامتياز القديم فى حق إعطاء رتبه ميرالاى من الرتب العسكرية وإعطاء رتبــة ثانية من الرتب الديوانيــة بشرط أن المسكوكات الجارى ضربها بمصر تكون باسمنا الملوكى وأن تكون اعلام وصناجق العساكر البرية والبحرية الموجودة فى الخطة المصرية كاعلام وصناجق سائر عساكرنا الشاهانيــه بلا فرق وبشرط عدم إنشاء سفن زرح أى مدرعة بالحديد فقط بدون استئذان لاغيرها من السفن الحربية فانها جائز إنشاؤها بلا استئذان ولأجل إعلان المواد المشروحة أعلاه وتأييدها أصدرنا لكم أمرنا هذا الجليل القدر من ديواننا الهمايونى بمقتضى إرادتنا الملوكية وصار توشيح أعلاه بخطنا الهمايونى واعطاؤه لكم متمما ومكملا ومعدلا ومصرحا للخطوط الهمايونية والأوامر الشريفة الصادرة لحد هذا التاريخ سواء كان فى تأسيس وترتيب وراثة الحكومة المصريه أوفى تشكيل هيئة الوصاية أوفى إدارة الأوامر الملكية والعسكريةوالماليه والمنافع المادية والمواد السائرة بشرط أن تكون الاحكام المندرجة بهذا الفرمان الجديد نافذة وباقية ومرعية الاجراء على ممر الزمان وقائمه مقام أحكام الفرمانات السالفة على ما اقتضته إرادتنا الملوكيـــة فيلزم أن تعلموا قدر لطف عنايتنا الملوكية وأداء شكرها بصرف جل هممكم فى حسن إدارة أمور الخطة المصرية واستكمال أسباب وقاية امنية الأهالى المنوطة بها استحصال راحتهم على حسب ما جبلتم عليــه من الشيم المرغوبة والغيرة والاستقامة وما اكتسبتموه من

الوقوف والمعلومات فى أحـوال تلك الحوالى والاقطار وأن نراعوا اجراء الشروط المقررة فى هذا الفرمان الجديد وأداء المائه وخمسين ألف كيسة التى هى ويركو مصر المقطوع سنويا بأوقاتها وزمانها إلى خزينتنا الجليلة الشاهانية على الترتيب والقاعدة المرعية فى ذلك تحريرا فى سنة ١٢٩٠ .

إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار . الجزء الثانى

وفيليب جلاد . قاموس الإدارة والقضاء المجلد الخامس

— ١٤ —

خط

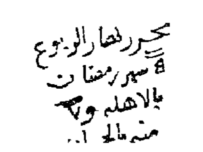
شريف مرسل إلى سمو اسماعيل باشا بخصوص مرسى زيلع
مؤرخ ٢٧ جمادى الأول ١٢٩٢ الموافق يوليو ١٨٧٥

ولما كنا مقدرين ما قدمتموه وما لم تزالوا تقدموه فى كل حين من البراهين على خلوصكم وصدق أمانتكم نحوذاتنا الشاهانية حق قدرها ولما كنا راضين عن التنظيمات التى أجريتموها فى مصر وهى جزء مهم من ممالكنا المحروسة ولما كانت التنظيمات المذكورة منطبقه على رغائبنا ومقاصدنا الشاهانية وحيث أننا راغبون فى إزدياد الإيرادات الناتجه من مرسى زيلع لأنه أهل بالتفاتنا الملوكى فبناء على ذلك قررت سدتنا الملوكية تكملة للتحسينات المتممة حتى الآن بأن تعهد اليكم حكومه هذا المرسى الواقع على شواطىء افريقية على بعد من سنجق حديدة الذى كان المرسى المذكور تابعا اليه ولقاء هذا التنازل يتوجب عليكم أن تدفعوا سنويا لخزينتنا العامرة السلطانية خمس عشرة ألف ليرة عثمانية . والله مسئول لتكليل مساعيكم بالنجاح .

(فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء المجلد الخامس)

الحمد لله وحده والصلوة والسلام على من لا نبي بعده

اقول وانا محمد بن علي امير بلاد الهرر تحت طاعة الله ورسوله ثم تحت طاعة الاعز الاجل فخر الاسلام والمسلمين ناصر شريعة سيد المرسلين كافل جيوش المنصورة محمد رؤف باشه رفع الله قدره وامضى عزائمه الذي هو تحت العزيز الاكرم والوزير المكرم ذوي الفتوحات المتعددة في كل آن والمزايا التي يتحلى بعقودها جيد الزمان مولانا الخديوي اسماعيل بن مولانا ابرهيم لازالت كواكب سعوده زاهرة المطالع ومواكب جنوده قاهرة الطلايع طايعا مختارا في صحتي وسلامتي قابلا مسلما انا واهل طاعتي ومملكتي كما ذكرته لمن ذكرته وارجو من الله تعالى ادبه بالحصول الخديويه ورغبتي ان اكون تحت طاعة الحكومة الخديوية لا امن على نفسي ومالي وعيالي واتمنى من السعادة الخديويه مكافاة لصداقتي لها ان يصدر لي فرمانا كريم ان الامارة لي ولذريتي من بعدي هذا ما دمت صادقا انا وذريتي والله يوفقني لطلبات مقبولي نعمتي الخديوي الاعظم وارجو كرامها البانا ان تعرض هذا المحيديوي الاعظم



الامير محمد بن علي
بن عبد الشكور
امير هرر

تحرر نهار الربوع
8 شهر رمضان
بالاهلة و...
سنة ...

— ١٥ —

خطاب

الأمير محمد بن على بن عبد الشكور أمير هرر
إلى محمد رؤوف باشا فى ٧ رمضان ١٢٩٢ - ٧ أكتوبر ١٨٧٥

الحمد لله وحده والصلوة والسلام على من لا نبى بعده

أقول وأنا محمد بن على أمير بلاد الهرر تحت طاعة الله ورسوله ثم تحت طاعة الأعز الأجل فخر الاسلام والمسلمين ناصر شريعة سيد المرسلين كافل جيوش المنصورة محمد رؤف باشه رفع الله قدره وامضى عزائمه الذى هو تحت العزيز الأكرم والوزير المكرم ذوى الفتوحات المتجددة فى كل آن والمزايا التى يتحلى بعقود حسنها جيد الزمان مولانا الخديوى اسماعيل بن مولانا ابراهيم لازلت كواكب سعوده زاهرة المطالع ومواكب جنوده قاهرة الطلايع طائعا مختارا فى صحتى وسلامتى قابلا مسلما أنا وأهل طاعتى ومملكتى كما ذكرته ولمن ذكرته وأرجوا من الله تعالى أن يديم الصولة الخديوية ورغبتى أن أكون تحت طاعة الحكومة الخديوية لأأمن على نفسى ومالى وعيالى واتمنى من السعادة الخديوية مكافأة لصداقتى لها أن يصدر لى فرمانا كريم ان الامارة لى ولذريتى من بعدى هذا مادمت صادقا أنا وذريتى والله يوفقنى لطلبات ولى نعمتى الخديوى الأعظم وأرجوك أيها الباشا أن تعرض هذا للخديوى الأعظم .

(الأمير محمد بن على بن عبد الشكور أمير هرر)

— ١٦ —

صورة

المعاهدة مع بريطانيا العظمى بخصوص سواحل السومال
٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧

أنه لما أراد كل من حكومة دولة الانكليز والحكومة الخديوية المصرية عقد اتفاق ما بينهما بخصوص إقرار دولة الانكليز على تسلط الحكومة الخديوية بالنسبة لتبعيتها إلى الدولة العلية على سواحل بلاد السومال لغاية رأس حفون رخصت حكومة دولة الإنكليز جناب المسيو ڤيڤيان قنصل جنرال الدولة المشار اليها بالقطر المصرى والحكومة الخديوية المصرية دولتلو شريف باشا ناظر خارجيتها بعقد الشروط الآتية وهى .

بنـــد ١

مع حفظ وابقاء الاشتراطات المنوه عنها بالبند الخامس من هذه المقاولة تتعهد الحكومة الخديوية بأنه من تاريخ تنفيذ هذه الشروط ومن تاريخ أقرار حكومة دولة الانكليز رسمياً على تسلط الحكومة المصرية على أراضى سواحل السومال تبقى مينة بولهار ومينة بربرة بصفة مينتين ممتازتين اذا لم يكن سبق اتخاذ التدابير اللازمة لغاية الآن لذلك وكذلك تتعهد الحكومة الخديوية بالا تعطى فى هاتين المينتين أى احتكار أو أى التزام كان لأحد ما ولا ترخص باجراء شىء مما يعطل حركة التجارة فيهما وأن لا تأخذ عوائد كمارك على البضائع الواردة اليها زيادة عن خمسة فى المائة وعلى البضائع الصادرة إلى جهتى تاجورة وزيلع وكذلك فى سائر مين سواحل بلاد السومال زيادة عما هو جارى أخذه فى مينتى بولهار وبربرة وبشرط أن يكون تبعة دولة الأنكليز وتجارتها وسفنها معاملين كتبعة دولة ممتازة فى جميع جهات تلك البلاد التى تدخل تحت تسلط الحكومة المصرية .

بنـــد ٢

يتعهد حضرة خديو مصر الأفخم عن نفسه وعمن يخلفه بأن لايرخص باعطاء أى قطعة كانت من هذه البلاد التى تدخل فى حوزة حكومته بطريق الوراثة إلى أى دولة كانت من الدول الأجنبية .

بنـــد ٣

يكون لدولة الانكليز الحق فى تعيين مأمورى قنصليات فى جميع المين والجهات الموجودة على ساحل البلاد المذكورة ويكون مأمورو القنصليات السابق ذكرهم متمتعين بجميع الامتيازات والمعافاة وسائر المزايا المعطاة والتى يمكن اعطاؤها إلى سائر مأمورى قنصليات أى دولة ممتازة ولا يسوغ تعيين مأمورى قنصليات من أهالى تلك البلاد أو من أهالى البلاد المجاورة لها .

بنـــد ٤

أما من خصوص تجارة الرقيق وأمور الضبط والربط فى بحرية تلك البلاد فالحكومة الخديوية تتعهد بمنع تصدير رقيق من الجهات المذكورة وتمنع تجارته كما فى سائر أقطارها وأن تلاحظ أمور الضبط والربط فيها لغاية بربرة وكذلك ليس على الحكومة الخديوية من الآن لغاية ماتنظم أمور إدارتها فى جميع الجهات من بربرة إلى رأس حفون سوى أن تلتزم باجراء جميع مافى إمكانها لمنع تجارة الرقيق وحفظ أمور الضبط والربط وقد قبلت الحكومة الخديوية أن تكون سفن الانكليز أيضاً مأمورة بملاحظة منع تجارة الرقيق وأن تضبط وترسل إلى المجالس المختصة بهذا الأمر جميع السفن التى تراها مشتغلة بهذه التجارة أو تكون مشبوهة بالاشتغال بهذه التجارة فى جميع السواحل الموجودة بالسومال التابعة للقطر المصرى .

بنـــد ٥

تعتبر هذه الشروط متممة وواجبة التنفيذ عندماتتعهد جلالة الحضرة الشاهانية إلى حكومة دولة الأنكليز تعهداً رسميا تاما بأن لاتعطى بأى وجه كان إلى أى دولة كانت من الدول الأجنبية أدنى قطعة من سواحل بلاد السومال أو من سائر البلاد التى أدخلت فى حوزة الحكومة المصرية وصارت جزء من ممالك الدولة العلية المعطاه إلى الحكومة المصرية أو أى قطعة من القطر المصرى أومن البلاد التابعة له بطريق الوراثة إلى أى دولة كانت أجنبية وعلى ذلك صار عقد هذه الشروط ووضع كل من الطرفين امضاه

تحريرا باسكندرية فى ٧ ستمبر سنه ١٨٧٧ .

امضاء	امضاء
شريف	ڤيڤيان

(اسماعيل سرهنك ـ حقائق الأخبار عن دول البحار الجزء الثانى) .

— ١٧ —

معاهدة الرقيق مع بريطانيا العظمى

فى ٤ أغسطس سنه ١٨٧٧

لما كان من أقصى آمال كل من حكومتى جناب ملكة بريتانيا العظمى وايرلانده المتحدة وحضرة خديو مصر التعاون فى أبطال منع بيع الرقيق بالكلية وكانا قد صمما على عقد معاهدة للوصول لهذا الغرض حصل الرضا والإتفاق بين الواضعين إمضاءهم أدناه المأذونين بهذا الشأن على تدوين البنود الآتية وهى .

بنـــد ١

حيث أنه سابق صدور لائحة من الحكومه الخديوية بمنع بيع الرقيق السودانى والحبشى فى الجهات التابعة لها فتتعهد الحكومه المشار اليها بأن تمنع منعا كليا من الآن فصاعدا ادخال العبيد السودانيين والحبشيين باراضى القطر المصرى وملحقاته سواء كان بطريق البر أو البحور المارة من تلك الأراضى وبأن تعاقب باشد الجزاء على مقتضى القوانين المصرية الجارى العمل بها أو بموجب ما سيأتى بيانه بهذه المعاهدة كل من وجد متعاطيا بيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة غيره وكذلك تتعهد بأن تمنع اخراج الرقيق السودانى أو الحبشى إلى خارج القطر المصرى وملحقاته منعا مطلقا مالم تحقق وتثبت صحة عتقه أوحريته ولا بد أن يذكر بورقة العتق أو بالباسبور الذى يعطى لأولئك السودانيين أو الحبشيين من طرف الحكومة المصرية قبل خروجهم بأنهم أحرار ويمكنهم أن يتولوا أمر أنفسهم كيف شاؤا بلا قيد أو شرط ما

بنـــد ٢

كل شخص يوجد بأرض مصر أو بحدودها أو بالجهات التابعة لها بوسط

أفريقيا متعاطيا بيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة غيره تعتبره الحكومة المصرية هو ومن يكون مشتركا معه بمنزلة السارقين القاتلين فإن كان من تبعتها يحاكم امام مجلس عسكرى والاتحال حالا محاكمته على المجالس المختصة بذلك ونرسل لها المحاضر المحررة من الجهة العليا من جهات الحكومة المصرية فى المحل الذى ثبت فيه حصول التجارة وكافة الأوراق والمستندات الدالة على جنحته للحكم فيها بمقتضى قوانين الحكومة التى يكون تابعا لها مادامت هذه القوانين تجيز ذلك وما يوجد من الرقيق السودانى أو الحبشى بأيدى أى تاجر كان يصير أعطاؤه حريته ومعاملته بمقتضى المدون ببند ٣ الآتى والذيل المؤشر عليه بحرف (ا) المتمم لهذه المعاهدة .

بند ٣

نظرا لكون أعادة الرقيق السودانيين أو الحبشيين لبلادهم بالثانى سواء كانوا منزوعين من أيدى المتجرين فيهم أو معتوقين يتعذر حصولها وينشأ منها إما هلاكهم من التعب أو من الفاقة أو وقوعهم فى ربقة الرق ثانيا تستمر الحكومة بان تجرى معهم الإجراءات السابق اتخاذها بمعرفتها فى حق الرقيق ومذكورة فى الذيل المؤشر بحرف (ا) المحكى عنه .

بند ٤

تستعمل الحكومة المصرية سطوتها على قدر الاستطاعة لمنع مايجرى من المقاتلات بين قبائل أفريقيا الوسطى بقصد الاستيلاء على الرقيق وبيعه وتتعهد بأن تعامل معاملة القاتلين كل من يوجد متعاطيا بيع الأولاد أو جلبها فان كان المرتكبون لذلك من تبعة الحكومة المصرية تصير محاكمتهم أمام مجلس عسكرى والا تحال محاكمتهم على المجالس المختصة بالحكم وترسل لها المحاضر والأوراق والمستندات للفصل فى الدعوى بمقتضى قانون بلادهم كما هو مذكور ببند (٢) .

بنـــد ٥

تتعهد الحكومة المصرية بنشر أمر خصوصى يرفق بهذه المعاهدة ويكون من مقتضاه منع بيع الرقيق بالكلية فى أرض مصر من ابتداء تاريخ يتحدد بالأمر المشار اليه وتخصيص نوع الجزاء الذى يترتب على من يخالف منطوقها.

بنـــد ٦

لأجل زيادة الوثوق من منع بيع الرقيق السودانى والحبشى بالبحر الأحمر ترتضى الحكومة المصرية بأن السفن الأنجليزية تجرى التفتيش والبحث والقبض عند اللزوم على أى مركب تكون متعاطية تجارة الرقيق من السودان أو الحبش وتسليمها لاحد مراكز الحكومة المصرية القريب من محل الواقعة أو للمركز الاوفق لأجل الحكم على تلك المركب بما يلزم وكذلك يصير ضبط أى مركب مصرية تتحقق فيها شبهة وجود رقيق للمبيع أو تكون تعاطت بيع الرقيق فى أثناء سفريتها واجراء التفتيش وضبط الرقيق يكونان بخليج عدن وفى ساحلى بلاد العرب وبالجهة الشرقيه من أفريقيا وبمياه سواحل مصر والجهات التابعة لها مايوجد من الرقيق سودانى أو حبشى بأى مركب مصرية ويضبط بمعرفة المراكب الأنجليزية لدى التفتيش يبقى تحت إذن الحكومة الأنجليزية وهى تتعهد بإجراء مايقتضى لحصوله على تمام الحرية أما المركب وشحنتها وطقم بحريتها فيصير تسليمها لأقرب مركز من مراكز الحكومة المصرية لمحل الواقعة أو للمركز اللائق لأجل توقيع الحكم عليها بما يلزم فاذا لم يتسير لقبودان المركب الأنجليزية تسليم مايكون صار ضبطه من الرقيق لمحل تابع لحكومة الأنجليز أو اذا دعت الضرورة فى مصلحة الرقيق سودانى أو حبشى لتسليمهم للحكومة المصرية فالحكومة المشار إليها تتعهد بناء على طلب قبودان المركب الأنجليزى أو الضابط الذى يستنيبه لذلك أن تقبل الرقيق سودانى أو حبشى وتعطيهم حريتهم وتمنحهم عين الامتيازات التى تمنحها للرقيق السودانى أو الحبشى المضبوط بمعرفة جهاتها كذلك تقبل الحكومة

الأنجليزية من جهتها بأن أى مركب انجليزية سائرة ببنديرة انجليزية فى البحر الأحمر أو فى خليج عدن أو فى ساحل بلاد العرب أو فى المياه الداخلة بالقطر المصرى أو فى الجهات التابعة لهم توجد متعاطية التجارة فى الرقيق سودانى أو حبشى يصير تفتيشها وحجزها وضبطها بمعرفة الحكومة المصرية انما المركب بشحنتها وطقم بحريتها يصير تسليمها لأقرب جهة من جهات الحكومة الأنجليزيه لأجل توقيع الحكم عليها وما يصير ضبطه من الرقيق سودانى أو حبشى تعطى لهم الحرية بمعرفه الحكومة المصريه وتبقى متولية أمره اذا حكم بعدم صحه الحجز أو الضبط أو اقامة الدعوى من المجلس المختص بالحكم فالحكومة التابعة لها المركب التى أجرت ذلك تكون ملزومة بأن تعطى تعويضا لائقا بحسب الاحوال لحكومة المركب التى صار ضبطها أو اقامة الدعوى عليها .

بند ٧

يكون اجراء العمل بمقتضى هذه المعاهدة فى القطر المصرى لحد أصوان من تاريخ توقيع الامضاء عليها وفى ملحقات الحكومة المصرية بافريقيا العليا وبسواحل البحر الأحمر من بعد مضى ثلاثة شهور من ذلك التاريخ بناء عليه فقد تحررت هذه المعاهدة بتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ وتوقعت عليها إمضاء واختام الواضعين أسماءهم فيه أدناه .

الامضاء	الامضاء
شريف	ڤيڤيان

(اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار الجزء الثانى)

— ١٨ —

صورة

نسخة ذيل للمعاهدة التى عقدت بين حكومة بريتانيا العظمى وبين الحكومة المصرية فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ بشأن إبطال تجارة الرقيق

أن الجارى لحد الآن هو أن الضبطية هى المناطه بكل مايتعلق بالرقيق من نحو عتقهم وتربية الأطفال منهم وما يشابه ذلك فمن الآن يترتب بكل من محافظتى مصر واسكندرية قلم مخصوص لهذا الغرض ويناط بكل مايتعلق بالرقيق فى المدينتين المذكورتين من نحو عتقهم وغيره أما فى الأقاليم فالقسم الذى يترتب لذلك يكون تحت ملاحظة مفتشى العموم ويكون للقلم المذكور دفتر يتقيد به بغاية التفصيل جميع الوقائع التى تختص بالرقيق المعتوق فى حاله ما إذا تقدمت شكوى من بعض القنصلاتات أو من أفراد العامة فعلى القلم المذكور أخذ الاستعلامات اللازمة عن تلك الشكوى فاذا ظهر من الاستعلام أحقيتها ترسل القضية لجهة اختصاصها لكى يجرى فيها مقتضى الأصول المقررة للعتق أما ان كانت الشكوى مقدمه من نفس العبد فعلى القلم بعد ثبوت شكواه أن يعطيه ورقة عتق من دفتر قسيمة يكون مخصصا لهذا الشأن وكل من أخذ من معتوقه ورقة عتقه أو منعه أو اشترك فى منعه من الحرية بوسائط اغتصابية أو غشية يعامل معاملة من اتجر فى الرقيق على الحكومة أن تقوم بلوازمات العبيد والمعتوقين فالمذكورمنهم يستخدمون بحسب الأحوال أو بحسب اختيارهم إما فى الزراعة أو فى الخدامة المنزليه أو فى العسكرية والاناث يستخدمن إما فى محلات للحكومة أو فى منازل معتبرة أما الأطفال منهم فيستمر إدخالهم أن كانوا ذكورا فى مدارس أو فى معامل الحكومة وإن كان أناثا فيدخلن فى المدارس المخصصة للاناث هذا وكل مايتعلق بتربية هؤلاء الأطفال يكون محولا لملاحظة والتفات محافظى مصر والاسكندرية الواجب على كل منهما

المخابرة مع نظارة المعارف فى شأن مايستحسن اجراؤه فى حقهم من التربية الذكور الذين يوجدون بالأرياف بصبر وضعهم بمعرفة مفتشى الأقاليم فى مكاتب البنادر أما الأناث فيصير ارسالهن لمصر والمعتوق من الرقيق الموجود بالسودان يصير استخدامهم برغبتهم أما بالزراعة أو بالخدامة المنزلية أو بالعسكرية تحرر هذا التذييل بالاسكندرية فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ للعمل بمقتضاه من تاريخ إجراء العمل بموجب المعاهدة الأصلية .

الامضاء الامضاء

شريف فيفيان

(اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار فى دول البحار الجزء الثانى)

— ١٩ —

وفاق

بين حكومة جلالة ملك الانجليز وحكومة الجناب العالى خديو مصر بشأن إدارة السودان فى المستقبل

حيث إن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملك الأنجليز والجناب العالى الخديوى ،

وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وماتستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعه .

وحيت إنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانونى الآنف ذكره وفى إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل .

وحيث إنه نراءى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادى حلفا وسواكن إداريا بالأقاليم المفتتحة المجاورة لهما .

فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بمالهما من التفويض اللازم بهذ الشأن على مايأتى وهو :

(المادة الأولى)

تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الأراضى الكائنة إلى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين فى خطوط العرض وهى :

أولا ـ الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ ١٨٨٢ أو

ثانيا ـ الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان

الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد أو

ثالثا ـ الأراضى التى قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا .

(المادة الثانيه)

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى فقط .

(المادة الثالثة)

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان إلى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بامر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

(المادة الرابعه)

القوانين وكافه الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شانها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديوى .

(المادة الخامسة)

لايسرى على السودان أو على جزء منه شيء مامن القوانين أو الأوامر العالية أوالقرارات الوزارية المصرية التى تصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

(المادة السادسة)

المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للاوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لايشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

(المادة السابعة)

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية ، إلا أنه فى حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانى ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب مايقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التى يصدرها بهذا الشان .

(المادة الثامنة)

فيما عدامدينة سواكن لاتمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

(المادة التاسعة)

يعتبر السودان بأجمعه ، ما عدا مدينة سواكن ، تحت الأحكام العرفية وذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

(المادة العاشرة)

لايجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأمورى قنصلاتات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

(المادة الحادية عشرة)

ممنوع منعا مطلقا إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

(المادة الثانية عشرة)

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحيــــة وبيعها أو تشغيلها

تحريراً بالقاهرة فى ١٩ يناير ١٨٩٩

الإمضاءات : (كرومر) (بطرس غالى)

حيث تقرر فى المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا فى ١٩ ينايرسنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان فى المستقبل أن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد على أى قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن

وحيث إنه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن فى أى وقت من الأوقات وقدتراءى عدم مناسبةذلك التشكيل الآن وخصوصا لما يترتب عليه من النفقات

وحيث أن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل مايحدث من المنازعات بين أهلها قد ألحق بهم ضرراً جسيما فيكون حينئذ من الصواب إجراء المساواة بين تلك المدينة وباقى السودان .

وحيث أنه بناء على ما ذكر قد تراءى لنا تعديل الوفاق المشار إليه . فبما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام فى ذلك قد حصل التراضى والاتفاق بيننا على ما هو آت .

(المادة الأولى)

تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة فى وفاقنا الرقيم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذى تقرر فى ذلك الوفاق لإدارة السودان فى المستقبل .

تحريرا بمصر فى ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩

إمضاء   إمضاء

(بطرس غالى)   (كرومر)

(مجلس الشيوخ - قانون رقم ٦٠ سنة ١٩٣٦)

مصـــــادر البحث

اكتفينا بذكر ما أشارت اليه هوامش البحث من الأوراق الحكومية وكتابات المعاصرين وبحوث المؤرخين ، وأغفلنا عددا كبيرا من المراجع التى تتناول الموضوع من شتى نواحيه ولا يتسع المقام لذكرها . والأوراق الحكومية منها ما هو منشور ومنهـــا مايزال مودعا فى دور محفوظات الدول سواء فى القاهرة أو فى لندن وباريس وڤينا وواشنطن . ومما يجب ذكره أنه يوجد بسراى عابدين صورة كاملة من الوثائق الأمريكية مأخوذة بالفوتستات من واشنطن ولذلك أدخلنا هـــذه الوثائق ضمن [الوثائق] الموجودة بالسراى العامرة . وقد ذكرنا عند الاشارة إلى المحفوظات المصرية نمرة الدفتر ورقم الوثيقة وفعلنا ذلك عند ذكر الوثائق الأمريكية فأثبتنا نمرة المجلد ورقم الوثيقة ، ثم اتبعنا هذه الطريقة نفسها عنـــد الاشارة إلى الوثائق الانجليزية والفرنسية والنمساوية . ونشر رينيه قطاوى بك الوثائق الروسية الموجودة ضمن محفوظات قنصلية روسيا العامة فى مصر وقد أثبتنا هـــذه تحت اسمه ضمن الوثائق الأخرى المطبوعة .

وثائق غير منشورة

١ — المحفوظات المصرية — سراى عابدين

ا — دفاتر المعية (تركى)

ب — دفاتر ومحافظ المعية (عربى)

حـ — المراسلات الفرنسية — والأرقام المقيدة هى نمر الدوسيهات كالآتى : —

71/1 — 71/7. Correspond. Gordon Pacha (1873 — 1878).
72/1 Soudan et Afrique Equatoriale (Doss. général)
73/2 Soudan et Afrique Orientale (Doss. général)
73/3 Conflit avec l'Abyssinie.
73/5 Corresp. Munzinger.
9/1 Corresp. Rstib Pacha.

ى — الوثائق الأمريكية [Abdin — American]

Egyptian Despatches from the Consulate General of the U. S. A. in Egypt to the Department of State. Washington (1849—1879).

٢ — المحفوظات الانجليزية — وزارة الخارجية (لندن)

Public Record Office « F. O. »

F. O 84. Slave Trade, Turkey (Egypt) 1862—1885.
F. O. 78. Turkey (Egypt) Consular and Diplomatic Corresp. 1837—1844
F. O. 78. (3185—3189) Turkey (Egypt) Claims to Sovereignty in Red Sea, Africa and Arabia and Somali Coast (1815—1877)
F. O. 65/932. Russia.
F. O. 244/112. Germany 1851.
F. O. 78/381. Turkey. Report on Egypt and Candia by (Dr.) John Bowring. March. 1839 « Also published in 1840 »

٣ — الوثائق الفرنسية — وزارة الخارجية (باريس)

Correspond. Politique—Egypte (Années 1828—1870)

٤ — الوثائق النمساوية — وزارة الخارجية (فينا) f aat-Archiv.

A. Egypte.

1. General Consulat Zu Alexandrien und Cairo (1828—1881)

B. Turquie

2. Constantinople Rapports Expeditions Varia 1865—1866—1871

3, Rapports politiques de Constantinople 1820—1879.

وثائق مطبوعة

1. Actes Diplomatiques et Firmans Imperiaux relatifs a' l'Egypte (1804—1879) Caire 1880.

2. Blue Books—Parliamentary Sessional Papers (1863—1890)

   Egypt No 1. (1878) Convention between the British And Egyptian Governments for the Suppression of the Slave Trade London 1878.

   Egypt No 3. (1891) Report on the Administration and Condition of Egypt and the Progress of Reforms. Dated March 29, 1891.

   Egypt No. 4 (1879), Firmans granted by the Sultans to the Viceroys of Egypt 1841—1873. With Correspond. relating thereto. London 1879.

   Egypt No. 5 (1887) Reports by Sir H. Drummond Wolf.

   Egypt No. 11 (1883). Report on the Sudan by Lieut-Colonel Stewart. Dated Khartoum 9.2.1883.

   Parliam. Sess. Papers. Class A. Corresp. Respecting Sir Bartle Frêre's Mission to the East Coast of Africa 1872—1873.

   Parliam. Sess. Papers. Class B. [Enclos., No. 116.]. Report on the Slave Trade existing in the Consular District of Jeddah (1870).

3. Cattaui, R. Le Regne de Mohamed Aly d'Après Les Archives Russes En Egypte. Tome III. Roma 1936.

4. Correspondence Respecting Abyssinia 1846—1868. London 1868.

5. Documents Diplomatiques Français (1871—1914). 1re Ser. (1871—1900) Paris 1930.

6. Driault. E. La Formation de l'Empire de Mohamed Aly de l'Arabie au Soudan (1814—1823). Corres. des Consuls de France En Egypte. Caire 1927.

7. Journal Officiel. Documents Parlementaires (1894).

8. Recueil Des Documents Officiels.. Rapport du Comte de Dufferin au Comte Granville (6.2.1883).— [Dufferin].

9. Recueil de Firmans Impériaux Ottomans Adressés aux Valis et aux Khedives d'Egypte. Caire 1934. Nahoum.

10. Report on the Egyptian Provinces of the Sudan, Red Sea, and Equator. Compiled in the Intelligence Branch Office. (Revised) 1884. London 1884.

المراجع الافرنجية

1. Abbate, Le Dr. De l'Afrique Centrale, ou Voyage De S. A. Mohammed Saïd Pacha Dans ses Provinces De Soudan. Paris 1858.
2. Allen, B. Gordon and the Sudan. London 1931.
3. Arminjon, P. La Situation Economique Et Financière de l'Egypte et le Soudan Egyptien Paris 1911.
4. Arthur, Sir George. Life of Lord Kitchener (vol. I) London 1921.
5. Biovés, A Un Grand aventurier du XIX^e Siecle-Gordon Pacha. Paris 1907.
6. Brun-Rollet. Le Nil Blanc et le Soudan. Paris 1855.
7. Buchta, R. The True Story of the Rebellion in the Soudan. London. 1885.
8. Cadalvene et Breuvery. L'Egypte et la Nubie. Paris 1841.
9. Chaillé-Long. Central Africa. London 1876.
10. Churchill, W.S. The River War. London 1929.
11. Cocheris J. Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan. (Juridique et Politique) Paris 1902.
12. Colvin, Sir Auckland. The Making of Modern Egypt. London. 1906.
13. Combes. E. Voyage En Egypte, en Nubie etc. Paris 1846.
14. Crabités. P. The Winning of the Sudan. London. 1934.
15. Cromer, The Earl of. Modern Egypt. London 1908.
16. Delebecque, J. Gordon Et Le Drame De Khartoum. Paris 1935.
17. Dicey, E. The Story of the Khedivate. London 1902.
18. Douin, G. Histoire du Regne De Khedive Ismail. t III. 1re Part. Caire 1936.
19. Emily, Médecin-Général. Mission Marchand. 1896-1899. Paris 1935.
20. Ensor. F. S. Incidents on a Journey Through Nubia to Darfoor. London 1881.
21. Fitzmaurice, Lord Edmond. The Life of Granville etc. London 1905.
22. Freycinet. C, de. La Question d'Egypte. Paris 1905.
23. Gessi, R. Seven Years in the Sudan. London 1892.
24. Giffen. M.B. Fashoda : The Incident and its Diplomatic Setting. Chicago Press 1930.
25. Gilbert, P. l'Afrique Inconnue. Paris 1862.
26 Gleichen, Count. With the Mission to Menelik 1897. London 1898.
27. Hake, E. The Journals of Major-Gen. C. G, Gordon at Khartoum. London 1885.

28. Hamont. P. N., L'Egypte sous Mehemet Ali. Paris 1845.

29. Hill. G. B. Colonel Gordon in Central Africa 1874-1879. London 1881.

30. Hoskins. G. A. A Winter in Upper and Lower Egypt. London 1863.

31. Junker, W. Travels in Africa During the Years 1875-1878. London 1890.

32. Krapf, J. L. Travel, researches, London 1890.

33. Low. S. Egypt in Transition. With an Introd. by the Earl of Cromer. London 1914.

34. Lejean, G Voyage aux Deux Nils. Paris 1865-1870.

35. Lepsius, Dr. Richard. Letters from Egypt, Ethiopia... London 1853.

36. Lesseps, F. de. Souvenirs d'un Voyage au Soudan. (La Nouvelle Revue. 6e An. t. XXVI.) Paris 1884.

37. Mac Michael, Sir H. The Anglo-Egyptian Sudan. London 1935.

38. Madden, R. R. Travels in Turkey, Egypt, Nubia ... London 1829.

39. Markham, C. R. A History of the Abyssinian Expedition. London 1869.

40. Melly, G. Khartoum and the Blue and White Niles. London 1851.

41 Mengin, F. Histoire de l'Egypte sous le gouvern. de Mohammed Aly... Paris 1823.

42. Morley, J. The Life of William Ewart Gladstone London 1903.

43. Munzinger, W. Ostafrikanische Studien. Schaffhausen 1864.

44. Myers, A. B. R. Life with the Harman Arabs.. London 1876.

45. Peel, W. A Ride Through the Nubian Desert. London 1852.

46. Pensa, H. l'Egypte et le Soudan Egyptien. Paris 1895.

47. Petherick, J. Egypt, the Sudan and Central Africa. London 1861.

48. Puckler-Muskau. Egypt Under Mehemet Ali. London 1845.

49. Rivoyre. D de. Aux Pays du Soudan, Bogos, Mensah, Souakin. Paris, 1885.

50. Robinson. A. E. Nimr, the Last King of Shendi.(Sudan Notes and Records vol. VIII. No 2) Khartoum. 1923.

51. —— The Conquest of the Soudan by the Wali of Egypt .. (1820-1824). London «?»

52. Robinson. C. A. The Rulers of the Soudan (Africa Society Journal vol. 26 London 1927.

53. Ruppell. Dr. E. Reisen in Nubia, Kordofan und dem peträischen Arabien. Frankfort am Main 1838.

54 Russeger, von Joseph. Reisen in Europa, Asien und Afrika, 1835 bis 1841. (vol. 2) Stuttgart 1841.

55 Russell H. The Ruin of the Sudan London 1892.

56. Russell M. Nubia and Abyssinia. Edinburgh. 1833.

57. Sabry. M. l Empire Egyptien sous Ismail. Paris 1933.

58. Sartorius, E. Three Months in the Sudan. London 1885.

59. Shukry, M. F. The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan (1863-1879). Cairo 1938.

60. Slatin, R. Fire and Sword in the Sudan. London. 1898.

61. Tounsy, le Cheykh Moh. Ibn. Omar El. Voyage au Ouâday. Paris 1851.

62. Waddington, G, and Hanbury, B. Journal of a visit. . London 1827.

63. Werne, F. Expedition Zur Entdeckung der Quellen des Weisssen Nil. Berlin 1848.

64.——Feldzug von Sennar nach Taka, Basa und Beni Amer... Stuttgart 1851.

65 Zetland, The Marquess of. Lord Cromer. London, 1923.

المراجع العربية

١ — أمين سامى باشا — تقويم النيل . عصر عباس حلمى باشا الأول ومحمد سعيد باشا (المجلد الأول من الجزء الثالث) القاهرة ١٩٣٦ .

٢ — تاريخ مدينة سنار (دار الكتب المصرية. مخطوط رقم ١٨ تاريخ م).

٣ — تاريخ ملوك السودان وأقاليمه إلى حكم الخديوى اسماعيل (دار الكتب المصرية تاريخ ٢٥٤٧) صورة شمسية عن النسخة الموجودة فى المكتبة الأهلية بباريس.

٤ — جرجس حنين . كتاب الأطيان والضرائب فى القطر المصرى . القاهرة ١٩٠٤

٥ — رفاعه رافع الطهطاوى . كتاب مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية. القاهرة ١٣٣٠هـ (١٩٠٤).

٦ — سليم نقاش. مصر للمصريين . الاسكندرية ١٨٨٤ (الجزء السادس) .

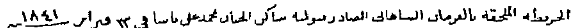
٧ — مجلس الشيوخ . قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى . القاهرة ١٩٣٧ .

٨ — خليل صبحى. تاريخ الحياة النيابية من عهد ساكن الجنان محمد على باشا . الجزء الخامس. القاهرة ١٩٣٩.

٩ — محمد فؤاد شكرى. الأمبراطورية الافريقية . صفحة من تاريخ مكافحة الرق والنخاسة فى السودان — (كتاب اسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما على وفاته) وزارة المعارف . القاهرة ١٩٤٥ .

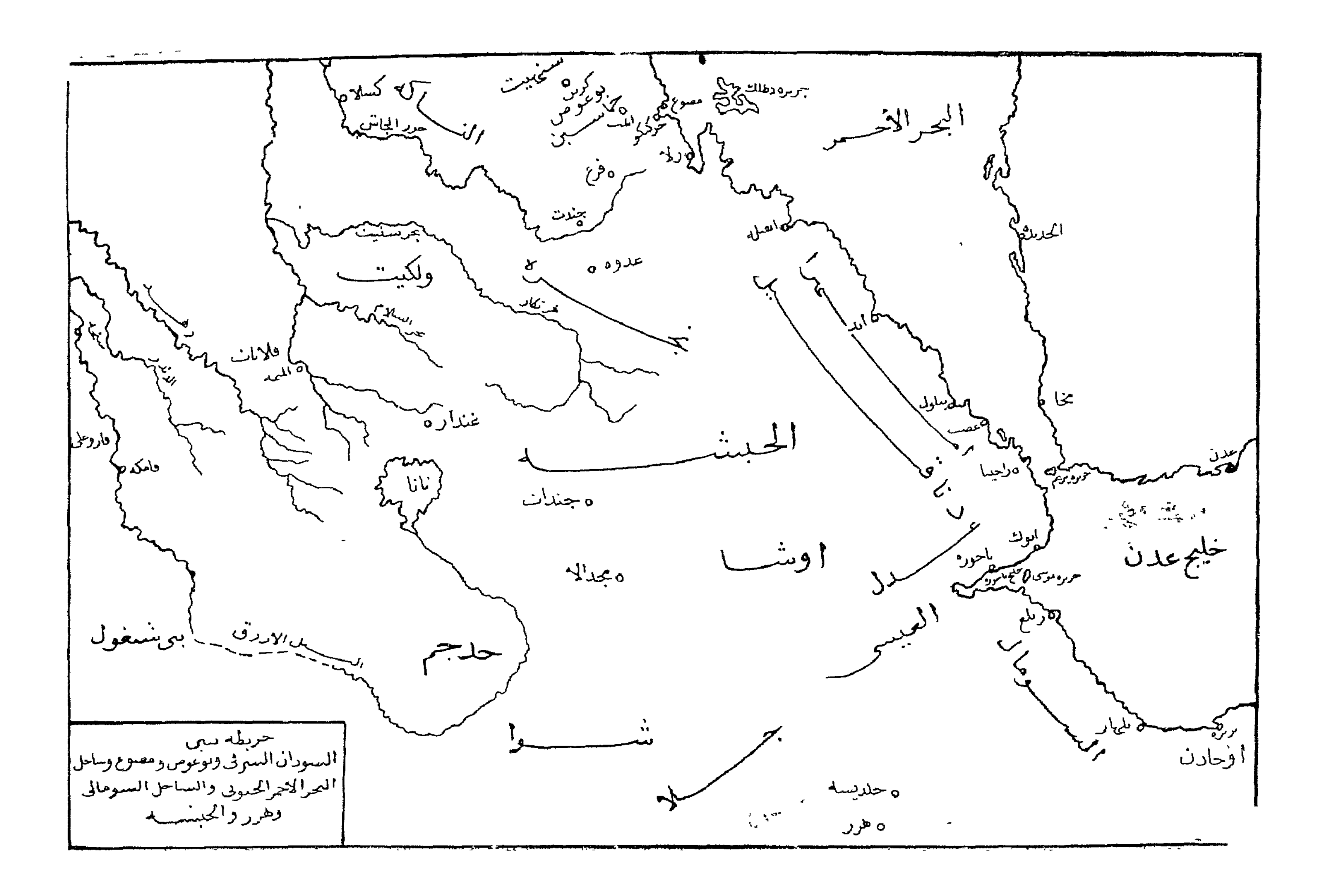
١٠ — نعوم شقير . تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته فى ثلاثة أجزاء . القاهرة ١٩٠٣.

١١ — الوقائع المصرية

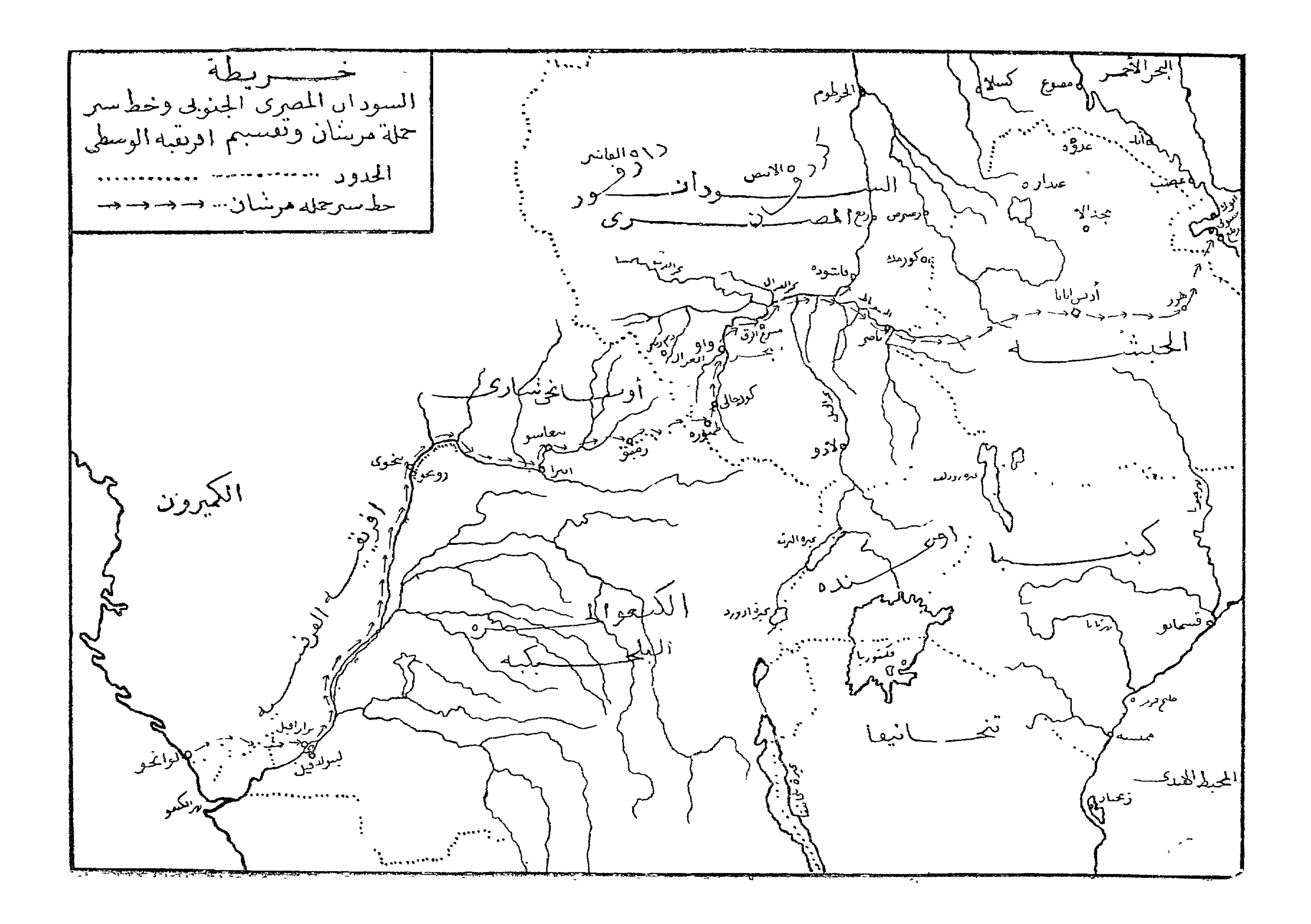


الخريطة الملحقة بالفرمان السلطاني الصادر بتولية ساكن الجنان محمد علي باشا في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١

بالذکور الی اوزره مصر ایالتی امتیاز وراثت ایله محمد علی پاشا مرحومه توجیه اولندیغی وقت ارسال بیورلان خریطه همایونك صورتی اولوب ... رسم اولنمشدر



خريطة تبين
السودان الشرقي وبوغوص ومصوع وساحل
البحر الأحمر الجنوبي والساحل السومالي
وهرر والحبشة
البحر الأحمر
خليج عدن
الحبشة
اوشا
ولكيت
حلجم
شوا
جلا
العيسى
كسلا
سنهيت
بوغوص
مصوع
جزيرة دهلك
عدوه
جندات
غنداره
نانا
فامكه
فاروعلى
فلابات
بنى شنغول
مجداله
جلديسه
هرر
زيلع
بربره
اوجادن
عدن
مخا
تاجورة
ابوك
راحيا
عصب


خريطة
السودان المصرى الجنوبى وخط سير حملة مرشان وتقسيم افريقيه الوسطى
الحدود
خط سير حملة مرشان
السودان المصرى
دارفور
الحبشة
الكميرون
افريقيه الفرنسيه
اوسانجى شارى
الكنغو البلجيكى
كينيا
اوغنده
تنجانيقا
المحيط الهندى
البحر الأحمر
الخرطوم
مصوع
كسلا
فاشوده
ناصر
اديس ابابا
هرر
جيبوتى
كورتسكو
لادو
قسمايو
ممبسه
زنجبار
فكتوريا
ليبرفيل
لوانجو

تصويب

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٣	٢٠	رأيهم	دأبهم
٤	٤	وروافده	روافده
٧	٢٠	بأوطانهم	بأوطانهم كما تبين
١٠	٩	جاويش	چاويش
١٠	١٧	تقييدا	تغييرا
١٥	١٩	آثر	آرثر
٢٠	١٢	دارفورد	درفور
٢٢	٥	حصل	حصل على
٢٤	٦	فعينه	فثبته
٥٧	١	Dfuferin	Dufferin

الثمن ٣٠ قـ

مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر